جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية مؤسسة

تحت عنوان:

إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية وفق مقررات بازل

- دراسة حالة البنك العربي لتونس ATB والبنك الوطني الفلاحي BNA - لسنتي 2016-2017

من إعداد الطالبتـان:

فاطمة زهراء شريط

إيمان شواهدة

تحت إشراف الدكتـور:

سليم مجلخ

السنة الجامعية 2018-2019

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

شكر وتقدير

انطلاقا من قول أشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: "**ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به، فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه**"،

كما قال عز وجل:" فتعالى الله الملك الحق ولا تجعل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه، "**وقل رب زدني علما**".

الحمد الله حمدا كثيرا طيبا فهو الذي أنار لنا الدرب لنصل إلى ما وصلنا إليه فبحمده تتم النعم، وصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين الحبيب المصطفى سيدنا "**محمد**" وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين.

يسرنا أن نتوجه بالشكر الجزيل لأستاذنا المشرف "**الدكتور مجلخ سليم**" على كل المجهودات التي بذلها معنا من خلال متابعته للعمل وعلى نصائحه القيّمة وتوجيهاته السديدة .

كما نخص بالشكر الأستاذة **مريمت عديلة** التي ألهمتنا هذا الموضوع الثري والهام، ولا ننسى كل الأساتذة الذين تعاقبوا علينا وأناروا دربنا بالعلم والمعرفة.

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى المعلم الأول .. إلى الرحمة المهداة ..... من جعله الله على صراط مستقيم واجتباه خليلا بشيراً ونذيراً للعالمين ..... أنار العقول والقلوب من الظلمات

** **الحبيب المصطفى نبينا محمد سيد الخلق عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام** **

إلى من تغنى الشعراء بذكرها وجعلت الجنة تحت قدماها .... الشمعة التي أضاءت لي شمس الأمنيات، وسهرت معي الليالي ساعية في إيصالي لأعلى المرتبات،

إلى قرة عيني ومنبع حناني ..... **أمي الغالية**.

إلى من احمل اسمه بكل فخر راجية من الله عز وجل أن يطيل بعمره ليرى ثمرة قد حان قطفها بعد طول انتظار..... **والدي العزيز الغالي**.

** **أسئل الله عز وجل أن يحفظهما لي دوما ويطيل في عمرهما يا رب العالمين** **

رفيقة الدرب التي شاركتني إنجاز هذا العمل المتواضع أطيب وأحلى صديقة تذوقت معها أجمل اللحظات حلوتي ..... * **إيـــمان** *

وإلى كل عائلتي وصديقاتي..... "**سميـــة**" و "**عبيـــر**"

إلى كل من يحبني ويحترمني

لا أنسى كل من علمني ما ينفعني طيلة حياتي.

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا لأي طالب عِلم مقبل على التخرج.

فاطمـــة زهـــراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع شكرا وعرفانا إلى سندي في الحياة إلى من أحمل اسمه بكل فخر ..... والدي العزيز حفظه الله وجزاه عنا خير الجزاء في الدنيا والآخرة

إلى نبع الحنان وسر الأمان وزينة الوجدان وأعز ما أملك أغلى الحبايب ..... أمي الغالية أطال الله عمرها

إلى قرة عيني اختي الغالية ..... عبير

إلى اخوتي الأعزاء حفظهم الله ..... عبد النور ويحيى

إلى من تمنت لي مستقبلا مكللا بالنجاح فكانت شمس حياتي صديقتي وأختي.....بشرى

إلى رفيقتي الحبيبة وأعز وأغلى الناس على قلبي التي قاسمتني هذا العمل ..... مروى

إلى من تحلو معها جلستي وتهنا بها حياتي.....جدتي الغالية أمد الله في عمرها وأحسن خاتمتها

إلى من سكن الذاكرة بروحه الطيبة

إلى الأستاذ الموجه لنا ..... مجلخ سليم

إلى جميع الأهل والأقارب

وجزيل الشكر

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة إلى أغلى الناس إلى قلبي

إيمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهـــرس المحتويـــات

شكر وتقدير

الإهداء

فهرس المحتويات ..... VI-I

قائمة الجداول V

قائمة الأشكال IV

المقدمة العامة ..... أ- ز

الفصل الأول: البنوك التجارية والمخاطر المالية

تمهيد 02

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك التجارية 03

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية 03

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية 03

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية 04

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية وأهدافها 04

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية 06

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية 08

المبحث الثاني: عموميات حول المخاطر المالية في البنوك 11

المطلب الأول: ماهية المخاطر المالية في البنوك 11

الفرع الاول: تعريف المخاطر المالية في البنوك 11

الفرع الثاني: أسباب زيادة المخاطر المالية في البنوك 12

الفرع الثالث: أنواع المخاطر البنكية 12

الفرع الرابع: مصادر المخاطر المالية وإجراءات الحد منها 14

المطلب الثاني: أليات إدارة المخاطر البنكية 15

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية 15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: مبادئ إدارة المخاطر البنكية 16
المطلب الثالث: عمليات إدارة المخاطر المالية في البنوك 17
الفرع الأول: أدوات ومراحل إدارة المخاطر المالية 17
الفرع الثاني: مؤشرات وأدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية فالبنوك 18
الفرع الثالث: الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر المالية في البنوك 21
خلاصة الفصل 23

الفصل الثاني: إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

تمهيد 25
المبحث الأول: إدارة المخاطر المالية في البنوك وفق مقررات لجنة بازل 26
المطلب الأول: ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية 26
الفرع الأول: لمحة عن لجنة بازل I 26
الفرع الثاني: اتفاقية بازل II 29
الفرع الثالث: اتفاقية بازل III 29
المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر البنكية وفق مقررات بازل II 30
الفرع الأول: مبادئ لجنة بازل لإدارة المخاطر الائتمانية 31
الفرع الثاني: مبادئ لجنة بازل لإدارة مخاطر السيولة 32
الفرع الثالث: مبادئ إدارة مخاطر السوق حسب مقررات بازل 33
الفرع الرابع: مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية حسب مقررات بازل 34
المطلب الثالث: قياس المخاطر المالية حسب متطلبات لجنة بازل 35
الفرع الأول: أساليب معالجة المخاطر الائتمانية 35
الفرع الثاني: أساليب قياس مخاطر السوق 37
الفرع الثالث: أساليب معالجة المخاطر التشغيلية 39
الفرع الرابع: أساليب قياس مخاطر السيولة 41

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: ادارة المخاطر المالية في النظام البنكي التونسي 43
المطلب الأول: لمحة عن النظام المصرفي التونسي 43
الفرع الأول: تأسيس البنك المركزي التونسي 44
الفرع الثاني: النظام البنكي التونسي بعد الثورة 44
المطلب الثاني: هيكلة النظام البنكي التونسي 46
الفرع الأول: قائمة أسماء البنوك المقيمة والغير مقيمة بتونس 46
الفرع الثاني: حجم القطاع البنكي التونسي 48
المطلب الثالث: الرقابة المصرفية التونسية 49
الفرع الأول: قواعد التصرف والحذر 49
الفرع الثاني: الحوكمة والمراقبة الداخلية 52
الفرع الثالث: الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية 53
خلاصة الفصل 56

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لبنك العربي لتونس والبنك الوطني الفلاحي

تمهيد 58
المبحث الأول: أساليب إدارة المخاطر بالبنك العربي لتونس 59
المطلب الاول: تقديم البنك العربي لتونس 59
الفرع الأول: تاريخ البنك العربي لتونس 59
الفرع الثاني: مهام بنك ATB 60
الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية للبنك العربي لتونس 60
الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك ATB 60
المطلب الثاني: أليات إدارة المخاطر من قبل البنك العربي لتونس ATB 62
الفرع الأول: لجنة التصرف في المخاطر 62
الفرع الثاني: مخاطر الائتمان 63
الفرع الثالث: المخاطر التشغيلية 63
المطلب الثالث: قياس أهم المؤشرات البنكية والمخاطر للبنك العربي لتونس 64

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الاول: قياس تغير أهم نتائج للبنك ATB لسنتي 2016-2017 64
الفرع الثاني: تطور أهم المؤشرات البنكية 68
الفرع الثالث: قياس المخاطر البنكية 68
المبحث الثاني: إدارة المخاطر بالبنك الفلاحي الوطني BNA 70
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الفلاحي التونسي BNA 70
الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الفلاحي BNA 70
الفرع الثاني: أهداف البنك الوطني الفلاحي BNA 70
الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية للبنك الوطني الفلاحي BNA 71
الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الفلاحي BNA 71
المطلب الثاني: أليات إدارة المخاطر من قبل البنك الوطني الفلاحي BNA 73
الفرع الاول: إدارة المخاطر التشغيلية والسوقية 73
الفرع الثاني: إدارة مخاطر الائتمان 73
المطلب الثالث: قياس أهم المؤشرات والمخاطر البنكية للبنك الوطني الفلاحي 74
الفرع الاول: قياس تغير نتائج للبنك الوطني الفلاحي لسنتي 2016- 2017 74
الفرع الثاني: أهم المؤشرات البنكية لبنك BNA 77
الفرع الثالث: قياس المخاطر البنكية للبنك 78
خلاصة الفصل 80
الخاتمة العامة 81-84
قائمة المراجع 85-90
الملاحق
الملخص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	فـــــهرس الجـــداول	الصفحة
01	أهم المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر المالية	19
02	أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية "النسب المالية"	20
03	أوزان المخاطر المرجحة لعناصر خارج الميزانية	28
04	تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل والخدمات البنكية المقدمة	40
06	قائمة البنوك المتواجدة بتونس	47
07	تطور عدد المؤسسات المالية رخص لها	48
08	نسب قياس المخاطر بالبنوك التونسية	50
09	تطور أهم المؤشرات البنكية للبنك العربي لتونس	68
10	حساب مقاييس المخاطر للبنك العربي لتونس	69
11	تطور أهم المؤشرات البنكية لبنك BNA	77
12	حساب مقاييس المخاطر للبنك الوطني الفلاحي BNA	78

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الشكل	فـــــهرس الأشكال	الصفحة
1	أدوات إدارة المخاطر المالية في البنوك	17
2	الهيكل التنظيمي للبنك العربي التونسي	61
3	نسبة تغير رقم الأعمال لبنك ATB لسنتي 2016-2017	64
4	نسبة تغير صافي ناتج البنكي لبنك ATB لسنتي 2016-2017	65
5	نسبة تغير النتيجة الصافية لبنك ABT لسنتي 2016-2017	65
6	نسبة تغير مجموع الأصول لبنك ABT لسنتي 2016-2017	66
7	التمثيل البياني لتطور مجموع الخصوم لبنك ABT لسنتي 2016-2017	66
8	التمثيل البياني لتطور عدد العمال بنك ABT لسنتي 2016-2017	67
9	التمثيل البياني لتطور نتيجة الاستغلال لبنك ABT لسنتي 2016-2017	67
10	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الفلاحي	72
11	التمثيل البياني لتطور رقم الأعمال لبنك BNA لسنتي 2016-2017	74
12	نسبة تغير صافي ناتج البنكي لبنك BNA لسنتي 2016-2017	75
13	التمثيل البياني لتطور النتيجة الصافية لبنك BNA لسنتي 2016-2017	75
14	التمثيل البياني لتطور مجموع الأصول للبنك BNA لسنتي 2016-2017	76
15	التمثيل البياني لتطور الخصوم لبنك BNA لسنتي 2016-2017	76
16	التمثيل البياني لتطور نتيجة الاستغلال لبنك BNA لسنتي 2016-2017	77

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تواجه البنوك التجارية العديد من التحديات نتيجة التطورات السريعة في القطاع المالي والبنكي من عولمة مالية وعمليات التحرير المالي وكذا الاتجاه نحو اقتصاد السوق، فشهدت البنوك تغيرات جوهرية كالبنوك الإلكترونية، الاندماج وخصخصة البنوك، الابتكارات المالية وتكنلوجيا المعلومات، والتي تنعكس بشكل أو بآخر على البنوك، وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بديناميكية، في ظل هذه التطورات العالمية اتخذت البنوك التجارية أنشطة ووظائف بنكية جديدة تختلف عن أنشطتها التقليدية من تلقي الودائع ومن ثم إقراضها لمحتاجيها من أفراد ومنشآت ومؤسسات حكومية وغيرها.

لم تلبث موجات التغيير هذه كثيرا حتى ولدت الكثير من الضغوط والمنافسة فيما بين البنوك ومع المؤسسات المالية والبورصات خاصة، وفي خضم كل هذا التطور المالي السريع والعميق من جهة وسعي البنوك التجارية لتحقيق أعلى عائد ممكن من جهة أخرى، وجدت هذه الاخيرة نفسها في مواجهة العديد من المخاطر المالية والبنكية لعل أهمها وأبرزها مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق.

بل تفاقمت هذه المخاطر وصلت إلى أزمات مالية حادة، عصفت بأقوى الاقتصاديات وأعرق البنوك، فلقد أفادت دراسة أعدها صندوق النقد الدولي بأن نحو ثلثي دول العالم قد واجهت أزمات مالية بدرجات متفاوتة خلال العقدين المنصرمين، بين أزمات بنوك وأزمة مديونية وأزمة عملات كانت نتاجا لتعرض القطاع البنكي خاصة لمخاطر مختلفة. ولعل ابرز وأشهر هذه الأزمات: أزمة دول جنوب وشرق آسيا وكذا أزمة الرهون العقارية بالو م أ عام **2008**، وبالتالي فإن توالي الأزمات المالية البنكية وتناثر غبارها بين دول العالم أثار اهتمام المسؤولين الماليين والبنكيين على المستوى الدولي وبصفة خاصة بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي، وجعل إدارة المخاطر من أهم الموضوعات التي تشغل بالهم، فأصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل البنكي، وإيجاد محددات عالمية موحدة وابتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة لتقليل منها والتحكم فيها أو التحوط منها. فأنشأت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي، والتي جاءت بمجموعة من المعايير والمبادئ الرقابية الدولية، من خلال تطبيق أفضل الممارسات القوية في مجال إدارة المخاطر في البنوك وتنظيم سير العمل البنكي، لزيادة احتياطات البنوك ولتقليص معدلات الوقوع في أزمات مالية مستقبلية أو تخفيض من تأثيرها في حال حدوثها. وأضحت هذه اللجنة كمرجع للرقابة المصرفية الفعالة وأساس عمل النظام الاحترازي للبنوك، ولقد شهدت تعديلات ملحوظة لمسايرة زيادة المخاطر المالية والتطورات والأحداث العالمية، فظهرت اتفاقية بازلI في عام 1988 ثم اتفاقية بازل II سنة 2004 وآخرها بازل III عام 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- إشكالية الدراسة:

من خلال كل ما سبق تبينت الحاجة إلى معرفة مدى اهتمام البنوك التجارية بمعالجة وتسيير المخاطر أو بالأحرى إدارتها، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المالية يستوجب الإجابة عن العديد من التساؤلات حول ماهية المخاطر بصفة عامة والمالية بصفة خاصة في البنوك التجارية، لتحليلها وتقويمها، ومدى التزام هذه الأخيرة بالمعايير والنظم الاحترازية لاتفاقيات بازل الثلاثة. ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تتم ادارة المخاطر المالية والتحكم فيها من قبل البنوك التجارية التونسية ؟ و ما مدى تكييفها مع معايير لجنة بازل العالمية ؟

وحتى نتمكن من الإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بتقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

2- التساؤلات الفرعية:

- في ماذا تتمثل آليات إدارة المخاطر البنكية؟
- ما الدور الذي تلعبه لجنة بازل في سلامة النظام البنكي من المخاطر المالية ؟
- هل يمكن تقدير وقياس المخاطر البنكية ؟
- هل تلتزم البنوك التونسية بتطبيق ما جاءت به لجنة بازل من مقررات في إدارة مخاطرها المالية ؟

3- فرضيات الدراسة:

كمنطلق لدراسة الموضوع ومحاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة وضعنا الفرضيات التالية:

- إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من شأنها أن تتحكم في المخاطر التي تتعرض لها البنوك؛
- قدمت لجنة بازل العالمية حزمة من المعايير الاحترازية البنكية التي عرفت عدة تعديلات بهدف حماية النظام البنكي العالمي لكنها غير كافية لتقليل من المخاطر التي يتعرض هذا النطام.
- لا يمكن قياس المخاطر في الواقع بشكل دقيق لديناميكية المحيط الخارجي والمتغيرات المتسارعة التي يصعب قياسها تقديرها علي أرض الواقع
- سعى المشرع التونسي من خلال سن عدد من القوانين التكيف مع معايير لجنة بازل، لكن لزال يحتاج إلى جهود وإصلاحات مالية أعمق للإحتياط أكثر من المخاطر المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على المخاطر البنكية وآليات وأدوات إدارة المخاطر في ضوء المستجدات المالية من أجل المعرفة العميقة بأشكال ومصادر المخاطر الجديدة في نطاق العمل المصرفي والمالي وعملية إدارة هذه المخاطر؛
- إبراز أهمية إدارة المخاطر والسعي للتقليل من المخاطر التي تعصف بالنظام البنكي؛
- عرض أهم ما جاءت به اتفاقيات لجنة بازل من تدابير لازمة والتعديلات التي أجريت عليها ومساهمتها في ادارة المخاطر والتحكم بها،
- تشجيع استخدام الأساليب المعاصرة في تحديد وقياس المخاطر في البنوك؛
- تسليط الضوء على الرقابة الاحترازية في النظام البنكي التونسي ومدى تكيفها مع بمقررات لجنة بازل.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الدور المهم الذي حضت به إدارة المخاطر البنكية خاصة مع تطور الصناعة البنكية وتعدد المخاطر وتنوعها، فكان الاهتمام بعملية إدارة المخاطر المالية من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الأزمات المالية، فجاءت لجنة بازل للرقابة والإشراف البنكي لتضع معيارا موحد لكفاية رأس المال من شأنه أن يزيد من فعالية ونجاعة إدارة المخاطر البنكية، وكذا حاجة البنوك إلى إدارة مخاطر فعالة تمكنها من تجنب والتحكم فيها أو حتى تنبؤها بحدوثها.

فإن معرفة المخاطر وكيفية معالجتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها، إذ قد يؤدي عدم القدرة على إدارة المخاطر إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

6- المنهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع بغية تحقيق هدف الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها، اعتمدنا على على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري لإدارة المخاطر البنكية، وكذلك اتفاقيات لجنة بازل حول إدارة المخاطر البنكية من خلال البحث في المراجع والكتب المتخصصة في هذا المجال. وكذا تجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها والتعرف على الوسائل والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر البنكية وما مدى إمكانية تطبيق معايير لجنة بازل من قبل البنوك التونسية.

ولقد اعتمدنا المنهج السابق في الفصلين الأول والثاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **منهج دراسة حالة:** وهذا في الجانب التطبيقي لمعرفة الاستراتيجية التي تعتمدها البنكين في إدارة المخاطر البنكية باستخدام أساليب قياس المخاطر الممكنة.

7- هيكل الدراسة:

بناءا على طبيعة الإشكالية المطروحة وبغية الوصول إلى أهداف المرجوة في هذه الدراسة تم تقسيم جوانب الموضوع لثلاث فصول كالآتي:

الفصل الأول: البنوك التجارية والمخاطر المالية وتطرقنا فيه إلى الإطار النظري للبنوك التجارية وما شهدته من تطورات مالية وكذا المخاطر المالية فالبنوك.

أما الفصل الثاني: إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، وتحدثنا فيه عن كيفية إدارة المخاطر البنكية وفق مقررات لجنة بازل و إدارة المخاطر البنكية في النظام البنكي التونسي

والفصل الثالث: دراسة تطبيقية، عبارة عن دراسة بين بنكين بتونس، إذ رأينا أنه من الضروري توضيح طريقة إدارة الخاطر وتطبيق القواعد الاحترازية لدى البنوك التجارية التونسية.

وختمنا دراستنا بخاتمة تتضمن نتائج الدراسة وأهم التوصيات علها تجد سبلا للتطبيق.

8- الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات والكتب، تم الاطلاع على عدد من الدراسات الجامعية ومن أقربها صلة من موضوع بحثنا ما يلي:

- حياة نجار، (2014/2013) أطروحة دكتوره تحت عنوان **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل "دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية"**، بجامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر. الإشكال الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في مدى قيام البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر البنكية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، ومن أهم أهداف تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لطرق إدارة المخاطرة. اما النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فنذكر منها مالي:

✓ اقتصار البنوك التجارية العمومية الجزائرية بصفة أساسية على نسبة كوك للملاءة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر؛

✓ ضعف الإفصاح في البنوك التجارية، حيث أن التأخر في إرسال التقارير المالية لمركزية المخاطر ببنك الجزائر مازال السمة التي تميز البنوك العمومية؛

✓ عدم فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية في البنوك العمومية، بالرغم أنها تعتبر شرطا ضروريا لتطبيق بازلII، والدليل على ذلك فشلها في تطبيق النظام 03/02، المتعلق بالرقابة الداخلية وتعويضه بالنظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11/08 في حين تعتبر الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر على البنوك التجارية من أكثر أنواع الرقابة أهمية وشمولا.

- رومان خديجة وطالب ناريمان، (2014/2013)، مذكرة ماستر بعنوان "**إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل3** "، جامعة الطاهر مولاي –سعيدة–، الجزائر. تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى إمكانية إدارة مخاطر البنوك التجارية وفق معايير بازل **3** الجديدة، من أهدافها تحديد المقومات اللازمة في البنوك التجارية لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل الجديدة لتحديد وقياس المخاطر، واختبار ومراجعة التدابير والإجراءات التي تعدها البنوك لتطوير إدارة المخاطر ومن أهم ما استخلصته:

✓ نظرا لعدم تطبيق بازل**2** ستجد البنوك الجزائرية صعوبة في استيعاب وتطبيق بازل3؛

✓ من المتوقع أن لا يؤثر تطبيق بازل**3** بشكل سلبي على النظام البنكي الجزائري.

- هيفاء غانية، (2015/2014)، مذكرة ماستر حول: **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3، "دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي (BEA، BDL، BNA)"**، بجامعة الشهيد محمد لخضر–الوادي–، الجزائر. تدور إشكالية الدراسة حول مدى تطبيق إدارة المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية لمقررات بازل. وكان أهم أهدافها توضيح واقع تطبيق مقررات بازل 2 و 3 في الجهاز البنكي الجزائري، ومن النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

✓ البنوك الجزائرية تتبنى وتطبق مبادئ إدارة المخاطر المصرفية ومهامها، وكذا تطبق مقررات بازل الثانية من الاحتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال والمراجعة الاشرافية في حين أن البنوك الجزائرية لم تطبق الركيزة الثالثة لبازل **2** والخاصة بالانضباط السوق نظرا لافتقار الجزائر لسوق مالي نشط؛

✓ رغم إصدار النظام رقم 11–04 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر لسيولة لم تطبق البنوك الجزائرية لحد الآن مقررات بازل3.

- حنان بن يوب ووفاء بن عياش، (2016/2015)، مذكرة ماستر بعنوان: **إدارة المخاطر البنكية في ظل اتفاقيات بازل**، بجامعة 8 ماي 1945 – قالمة–، الجزائر. تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول مدى قيام البنوك الجزائرية بإدارة المخاطر البنكية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، هدفت الدراسة لاكتشاف واقع إدارة المخاطر البنكية في الجزائر، ومن أهم ما استخلصته ما يلي:

✓ رغم الجهود بنك الجزائر لمسايرة بازل II غير أنه لم يطبق تعليماتها فيها يخص ترجيح المخاطر وتطوير نماذج لقياسها، لأنها تقنيات عالية لا تتوفر لدى أغلب البنوك الجزائرية، وحاول بنك الجزائر حاليا الأخذ ببعض ما جاءت به بازل III، حيث اتخذ عدة اجراءات في سبيل تهيئة الأرضية المناسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن أهم ما يميز دراستنا أنها درست إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية بشكل خاص كما اختارت الدولة التونسية لإجراء الدراسة التطبيقية، على غرار معظم الدراسات السابقة التي اعتمدت كلها على البنوك الجزائرية ما جعلها دراسات متكررة ومتشابهة، فتعتبر هذه الدراسة المتواضعة من الدراسات الاولى التي تتناول البنوك التونسية، كما تضمنت الدراسة بنكين تونسيين، لتسليط الضوء على كيفية إدارة المخاطر لدى كل بنك. على عكس الدراسات السابقة التي معظمها اعتمد الدارسة الاستبيانية، رغم انها لا تتماشى مع هذا نوع من المواضيع.

9- صعوبات الدراسة:

من ابرز الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث:

- قلة المراجع الحديثة (الكتب) حول الموضوع معظمها قديمة للغاية؛
- بعض طرق قياس المخاطر يصعب تقديرها على أرض الواقع كما تتضمن معادلات صعبة الفهم والتطبيق؛
- أما الجانب التطبيقي أي الدراسة الميدانية فمن الصعوبات التي واجهتنا صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية نظرا لي ضعف الافصاح وطابع التحفظ والسرية من قبل البنوك خاصة فيما يتعلق بالإدارة المخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: البنوك التجارية و المخاطر المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

تعد البنوك التجارية العمود الفقري لنظام الاقتصادي، تتأثر به كما تأثر فيه، فتعمل على جمع الأموال وتوظيفها على أحسن وجه، اذ تعتبر احدى أهم أدوات هذا النظام في العصر الحديث، وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤديه من وظائف وخدمات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد، فتشكل حلقة وصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وترجع أهميتها أساسا إلى الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود.

وبالرغم من التطور الإيجابي الذي شهدته البنوك التجارية إلا أن هناك بعض المشكلات والأزمات المالية التي شهدها القطاع المالي في السنوات الأخيرة، أدت بالضرورة إلى إعسار وإفلاس العديد منها، كما ان تزايد العولمة المالية والبنكية أدت بالنتيجة إلى زيادة المخاطر المالية في البنوك التجارية وزيادة حدتها وتعقدها لاسيما مع اشتداد المنافسة، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك حيث أضيفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية وغيرها.

وبغية الإلمام بمختلف جوانب موضوع هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

المبحث الثاني: عموميات حول المخاطر البنكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة، وتزداد أهميتها ووظائفها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، فهي الوسيط المالي بين المقترضين والمقرضين، كما أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر. ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على ما يلي فيما يخص البنوك التجارية:

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية

المطلب الثالث: الوظائف البنوك التجارية

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية قديمة النشأة كما أنها شهدت تطورات عديدة وتغيرات جدرية على مر العصور، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تتبع نشأة البنوك التجارية ومن ثم تقديم عدة تعاريف لها:

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

إن البدايات الأولى للعمليات البنكية تعود إلى عهد بابل (العراق القديم)، أربعة ألاف سنة قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض.[1]

ويرجع الفضل في تطور الأعمال البنكية إلى الصاغة والصيارفة في مدن إقليم لومبارديا شمال إيطاليا، والذين اكتسبوا ثقة المتعاملين معهم حينما بدأوا في قبول الودائع من الأفراد والتجار بغية المحافظة عليها من الضياع أو السرقة، وبالمقابل أصدروا إيصالات أو صكوك إيداع رسمية، وأصبحوا يتقاضون عمولة نظير احتفاظهم بتلك الودائع وحراستها، ومن ثم إعادتها إلى أصحابها المودعين حينما يطلبونها.

تجدر الإشارة إلى أن الصاغة اللومبارديين كانوا يجلسون وراء مكاتبهم الخشبية المسماة "بانكو"، وأصبحت كلمة بانكوا أو "بنك "دليلا على كل مؤسسة تمارس أعمال الصرافة في أوروبا في القرون الوسطى.[2]

وفي القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة، وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من المؤسسات ، مما دفع بذلك عدد من المفكرين في القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها،

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2008، ص 25.

[2] محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية**، دار وائل للنشر، ط 3،- عمان-، الأردن، 2013، ص 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي عام 1517 تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بنك بيازاريالتو، وفي عام 1609 أنشأ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لحساب مودع آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين المسحوبات التجارية.

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

حسب ما جاء في المطلب السابق يتضح أن البنوك التجارية شهدت مراحل عديدة واتخذت أبعاد واسعة وعليه، يمكن تقديم تعاريف ومفاهيم مختلفة للبنوك التجارية نذكر منها ما يلي:

- ✓ هي منشآت أعمال تهدف أساسا إلى تحقيق الربح بجانب المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي، ويرتبط نشاطها بتداول الأموال في صورتها النقدية، حيث تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والمنشآت والهيئات كودائع واستثمارها في الإقراض واستثمارات أخرى يمكن أن تعود بفائدة على رأس المال المستثمر لدى البنك، وكذا تقديم الخدمات للعملاء مقابل عمولة، كالقيام بتحصيل الشيكات لحساب العملاء أو خصم وتحصيل الأوراق التجارية وشراء وبيع الأوراق المالية وفتح الاعتمادات المستندية ومنح خطابات الضمان.[1]
- ✓ أنها تلك البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة، أي تلقي الودائع، توظيفها، خصم الأوراق التجارية ومنح القروض، وأهم ما يميزها هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال لأصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي.[2]

وعليه يمكن تقديم مفهوم شامل ومختصر للبنوك التجارية

" البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بعمليات جمع الودائع (الأموال)، ومنح القروض وكذا توفير وسائل الدفع الازمة للزبائن والتصرف فيها، مع تقديم مختلف الخدمات البنكية مقابل عمولة".[3]

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية وأهدافها

للبنوك التجارية دورا بالغا من الأهمية في القطاع الاقتصادي، هذا من خلال ما تقوم به من نشاطات وكذا تقديم خدمات مالية مختلفة، بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن واستقطاب أكبر عدد من الزبائن، هذا ما يكسبها العديد من الخصائص التي تميزها عن باقي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

---

[1] حسين جميل البديري، **البنوك "مدخل محاسبي واداري"**، الوراق للنشر، ط 1، -عمان-، الأردن، 2013، ص 16.

[2] أنس ابكري ووليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل لنشر، بدون ط، -عمان-، الاردن، 2009، ص 112.

[3] عباس محمد الأمين ورابح شقال، **استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، "دراسة حالة قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية"**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: تأمينات وإدارة المخاطر، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017/2016، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا – خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلي: [1]

1– تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن الهيكل البنكي لأي بلد بعد البنك المركزي؛

2– تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات، على عكس البنك المركزي الذي يظل وحيدا على رأس الجهاز البنكي لكل بلد؛

3– تنفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية والبنكية، بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها؛

4– تتسم بخاصية خلق ودائع جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، كما أنها تمنح أنواعا مختلفة من القروض سواء القصيرة، المتوسطة أو الطويلة الأجل، وهو ما يتيح فرصا متنوعة للمقترضين؛

5– تتصف البنوك التجارية بكثرة وتعدد متعامليها ويعود ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية؛

6– تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة، إلا أنها تختص دون غيرها من المؤسسات المالية الأخرى باعتمادها على أموال الغير مقارنة برأس مالها الذي يعتبر مجرد ضمان حقوق المودعين فقط، ويترتب على ذلك تعرض البنوك التجارية إلى المخاطر في عملياتها.

ثانيا– أهداف البنوك التجارية

إن تنظيم وضبط وظائف وأعمال البنوك من شأنه أن يحقق الأهداف التي تسعى لبلوغها وهي الربحية، السيولة والأمان، وعليه فإن البنوك التجارية ترمي إلى تحقيق أكبر الأرباح بالتوازي مع توفير السيولة اللازمة، آخذة في الحسبان عنصر الأمان.

1– الربحية

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى مصادر تحقق أقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.[2]

2– الأمان

ان تبادل الثقة بين البنك والمودعين شيء ضروري فالبنك حريص على الأموال المودعة لديه، فالمودعين يبحثون عن الأمان لأموالهم، ويأخذ البنك كل الاحتياطات اللازمة عند منح القروض من خلال الضمانات التي يطلبها من العملاء.[3]

---

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل "دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس -سطيف-،الجزائر،2014/2013، ص ص 17-18.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر، ط1، -عمان-، الأردن، 2006، ص 4.

[3] منير ابراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"**، المكتب العربي الحديث، ط 3، -الاسكندرية-، مصر، 2010، ص 11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فإنها لا بد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.[1]

3- السيولة

تعني قدرة البنك التجاري على تسديد جميع التزاماته التجارية نقدا، والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة وهذا يستدعي ويتطلب ما يلي:

- ✓ توفر نقد سائل لدى البنوك بشكل كاف؛
- ✓ سهولة الحصول على نقد.[2]

فالبنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصرة الأجل، ونقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.[3]

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية

تتخذ البنوك التجارية أشكال عديدة وأنماط مختلفة، حيث يمكن تصنيفها وفقا لعدة معايير عديدة سنذكرها فيما يلي:

أولا- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية: وتضم نوعين هما:

1- البنوك التجارية العامة: هي التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتمارس نشاطها من خلال الفروع أو المكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان (قصير ومتوسط الأجل)، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي، وتمويل التجارة الخارجية.

2- البنوك التجارية المتخصصة: ويقصد بها البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل (مثل محافظة معينة أو مدينة، ولاية أو إقليم محدد).

ثانيا- من حيث حجم النشاط: وتضم هي الأخرى صنفين وهما:

1- بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] اسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية"مدخل إدارة المخاطر"**، الذاكرة للنشر،ط1، -عمان-،الأردن،2013 ص 181 .

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- **بنوك التجزئة:** وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، ولكنها تسعى لاجتذاب اكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية من خلال خلق المنافع الزمنية، المكانية، ومنفعة التملك.[1]

ثالثا- من حيث الفروع: وتنقسم إلى

1- **البنوك ذات الفروع:** وهي تلك البنوك التي تأخذ شكل المساهمة لها فروع متعددة، تغطي اغلب أنحاء الدولة، ولاسيما الأماكن العامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور العامة، كوضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يخضع للقوانين العامة للدولة، وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي، وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل ولكن بدرجة محدودة.

2- **بنوك السلاسل:** ونشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية واتساع نطاق اعمالها، وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا بالولايات المتحدة الأمريكية.

3- **بنوك المجموعات:** وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط البنكي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة، بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لامركزي، وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

4- **البنوك الفردية:** تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية، تكون محدودة رأس المال، ولذلك فهي تتعامل بالأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة وبدون خسائر.

5- **البنوك المحلية:** وهي بنوك تغطي مناطق جغرافية محددة، كمدينة أو محافظة أو ولاية، وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي تتواجد بها، وتعمل على تقديم الخدمات البنكية التي تناسبها.[2]

6- **البنوك الالكترونية:** البنوك الالكترونية، بنوك على الخط، بنوك عن بعد، أو بنوك الانترنت كلها تؤدي ذات المعنى، ويقصد بها: هي إجراء العمليات البنكية بطرق الإلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو غير ذلك من أعمال

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، المرجع السابق ، ص 35.

[2] أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك"تقليدية الماضي و الكترونية المستقبل"**، المكتبة العصرية للنشر، ط 1، مصر، 2007، ص ص 12-13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنوك، وفي هذا النمط من الصيرفة لا يضطر العميل للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات وهو في منزله أو في مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان.[1]

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

في ظل تطور النظام الاقتصادي واتساع نطاقه أضحت البنوك مجبرة على مواكبة التطورات المالية العالمية ومسايرتها، لعل أبرزها الابتكارات المالية وتكنلوجيا الاتصال، فاتخذت البنوك التجارية أنشطة ووظائف بنكية جديدة تختلف عن أنشطتها التقليدية في تقديم خدماتها وتنوع وظائفها، هذا ما سنعرضه في هذا المطلب.

أولا- الوظائف التقليدية: وهي الوظائف التي اعتادت البنوك على أدائها منذ بدايتها الأولى، وتتمثل في:

- ✓ فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع؛
- ✓ تشغيل موارد البنك، والتي تأخذ الأشكال التالية:

1- منح القروض وخلق نقود الودائع: يقصد بمنح القروض " تسليم للغير مالا منقولا أو غير منقول" على سبيل الدين، الوكالة أو الرهن، وهو في جميع الأحوال تسليم مؤقت للمال. أما بلغة الاقتصاد، الائتمان هو تسليف المال ليستثمر في الإنتاج أو الاستهلاك، ويقوم على الثقة والمودة".[2]

أما خلق نقود الودائع فهو" خلق نقود ائتمانية ليس لها وجود مادي تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولا حقيقيا".[3]

2- العمليات على الأوراق التجارية: تتمثل في:[4]

- ✓ **التحصيل:** أي استيفاء مبلغ الورقة عند تاريخ الاستحقاق؛
- ✓ **الخصم:** وهو دفع قيمة الورقة التجارية لحاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محله في الدائنية ومقابل ذلك لا يدفع قيمة الورقة كاملة له بل ينقص منها ما يسمى بمبلغ الخصم أو مقابل التمويل المسبق، حيث:

$$\text{مبلغ الخصم} = \frac{\text{القيمة الإسمية للورقة} \times \text{معدل الخصم}}{100} \times \frac{\text{عدد الأشهر الباقية للإستحقاق}}{12}$$

[1] منال هاني، **تفعيل دور ادارة المخاطر في البنوك الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2017، ص 47.
[2] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 95.
[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون ط، الجزائر، 2006، ص 65.
[4] المرجع نفسه، ص ص 67-68.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ التسليف لقاء الرهن: حيث يمكن للعميل الحصول على قرض مقابل رهن الأوراق التجارية كضمان.

3- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء: لتسهيل تأدية مصالح الأفراد والمؤسسات؛

4- تحصيل الشيكات: تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها بطريقتين:

- ✓ **تحويل داخلي:** وهذا عندما يكون الموقع على الشيك أو صاحبه والمستفيد زبائنا لدى نفس البنك، وتتم العملية بزيادة أو إنقاص في الحسابات الخاصة بكل منها؛
- ✓ **تحويل من غرفة المقاصة:** وتكون في البنك المركزي، أين يتم تبادل الشيكات بين البنوك لتسوية الحسابات.

5- تمويل التجارة الخارجية: وذلك من خلال فتح الاعتمادات المستندية بهدف تسهيل عمليات التصدير والاستيراد وذلك من خلال الربط بين بنك المصدر وبنك المستورد؛

6- التعامل بالعملات الأجنبية: وذلك من خلال شراء وبيع هذه العملات بأسعار محددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم المعمول به في سوق الصرف؛

7- تأجير الخزائن الحديدية الآمنة لعملائها: فتضعها تحت تصرف عملائها مقابل عمولة.

ثانيا- الوظائف الحديثة: وتشمل ما يلي:

1- تسديد مدفوعات العملاء من فواتير وتقديم الدراسات والاستشارات لهم: نتيجة للخبرة المكتسبة لدى البنوك التجارية، أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية للمتعاملين لإنشاء المشاريع وكذا توجيههم إلى مجالات معينة تكون أكثر ربحية، وعلى ضوئها يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل، طريقة السداد وتواريخها؛

2- إدارة المحافظ المالية والتعامل بالأوراق المالية: أي العمليات بالأسهم والسندات بيع أو شراء لمصلحة العملاء والمساهمة في إصدارها لشركات مساهمة؛

3- تمويل الإسكان الشخصي: وذلك من خلال الإقراض العقاري، حيث أنه لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا يتجاوزه؛

4- المساهمة في خطوط التنمية الاقتصادية: وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة نسبيا؛[1]

5- تقديم خدمات البطاقة الائتمانية: وهي بطاقة اعتماد تعتبر من أشهر الخدمات التي استحدثتها البنوك التجارية، وهي عبارة عن بطاقة تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه بموجبها يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من المحلات التجارية المتعاقدة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة وتسوية الدين مع البنك؛

[1] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية "الطرق المحاسبية الحديثة"**، دار وائل للنشر، بدون ط، -عمان-، الأردن، 2000، ص 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- تحويل العملة للخارج: إذا كان البنك لديه فروع فالخارج، أو بطلب من العميل على سبيل المثال؛

7- وظيفة الإشراف والرقابة: حيث تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توظيف الأصول المتداولة في استخداماتها المناسبة، مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أهداف محددة سلفا للمشروعات التي استخدمت فيها.[1]

فالبنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصرة الأجل، ونقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.[2]

[1] خالد أمين عبد الله، المرجع السابق، ص 30.
[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: عموميات حول المخاطر البنكية

لقد تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي، وأصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر الأموال لديها، وعليه فقد تولدت حاجة البنوك إلى ضرورة تسطير الأهداف واعداد الاستراتيجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطر وتعريفها، وذلك بهدف إدارتها، معالجتها أو التحكم فيها، مع تحقيق المستوى المطلوب من المواءمة بين أثر هذه المخاطر والعوائد التي تسعى إلى تحقيقها. ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على ما يلي:

المطلب الأول: ماهية المخاطر المالية في البنوك
المطلب الثاني: أليات إدارة المخاطر البنكية
المطلب الثالث: عمليات إدارة المخاطر المالية في البنوك

المطلب الأول: ماهية المخاطر المالية في البنوك

تتعرض البنوك وفقا لطبيعة نشاطها لمخاطر عديدة ومتشعبة، لدرجة أن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاطها في الوقت الحاضر، هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها.

الفرع الاول: تعريف المخاطر المالية في البنوك

قبل التطرق إلى تعريف المخاطر المالية في البنوك يمكن تعريف المخاطر بصفة عامة كما يلي:

تعرف المخاطر على أنها: "احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة احتمال حدوثها".[1]

تعريف ثاني: على أنها المخاطر التي تنشأ عن حالة عدم التأكد المحيطة Uncertainty باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار.[2]

وعليه يمكن القول أن المخاطرة هي إمكانية الخسارة أو عدم الكسب وتختلف عن عدم التأكد الذي لا يمكن قياسه في كون المخاطرة يمكن قياسها.[3]

أما المخاطر المالية في البنوك: فهي عبارة عن" وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وإن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها".[4]

---

[1] The Institute of Internal Auditors, **International Standards for the Professional Practice of Internal Audit Standards**, 2010, p 19.

[2] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات " الإطار النظري والتطبيقات العلمية"**، دار وائل، ط 3، -عمان-، الأردن، 2004، ص 22.

[3] بلعزوز بن علي وعبد الكريم قندوز، **إدارة المخاطر" إدارة المخاطر المشتقات المالية" الهندسة المالية**، الوراق للنشر، -عمان-، الأردن، 2013، ص 31.

[4] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، ط1، -عمان-، الأردن، 2012 ، ص 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ هي: " حالة عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها إلى رأس المال المستثمر وهو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية".[1]

وعليه يمكن تقديم تعريف شامل للمخاطر المالية فالبنوك: "بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين".[2]

الفرع الثاني: أسباب زيادة المخاطر المالية في البنوك

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع البنكي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية:[3]

- ✓ زياد الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛
- ✓ اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى، التضخم وتقلبات الأسعار؛
- ✓ التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق النقدية والمالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر المالي والعولمة المالية

الفرع الثالث: أنواع المخاطر البنكية

تواجه البنوك التجارية نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وفي ما يلي يمكننا التطرق إلى أهم هذه المخاطر:

أولا- المخاطر المالية: تتمثل في ما يلي:

1- مخاطر الائتمان: تعرف مخاطر الائتمان أنها عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل الدين أو فوائده، أو الاثنين معا عند موعد استحقاقه، وسبب قد يرجع إلى العميل ذاته أو نشاطه أو سبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل أو البنك الذي يمنح الائتمان.[4]

---

[1] عادل هبال، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر،2012/2011، ص 32.

[2] نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"**، رسالة ماجستير فالعلوم الاقتصادية، فرع: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2009/2008، ص 3.

[3] آسيا قاسيمي وحمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل**، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 11-12 ديسمبر 2011، بدون بلد، ص 2.

[4] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق، دون ط، -عمان-، الأردن، 2002، ص 178.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- مخاطر السيولة: تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين ولابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى بنوك ومؤسسات أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.[1]

3- مخاطر السوق: هي الانحرافات غير الملائمة للقيم المنقولة، حيث تقاس مخاطر السوق من خلال تقلبات السوق والمتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف، وعموما إن أخطار السوق التي تتعرض لها البنوك هي تلك الناتجة عن تذبذب العوائد، معدلات الفائدة، أسعار الصرف أو قيم مختلف الأصول.[2]

4- مخاطر أسعار الفائدة: هي المخاطر الحالية أو المستقبلية عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة. إن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة للبنك، لذلك يجب أن يكون هناك فحص شامل لمعرفة الظروف التي يمكن أن يتأثر بها البنك نتيجة للتغيرات في سعر الفائدة بالإضافة إلى وجود أنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب.[3]

5- مخاطر سعر الصرف: يتمثل هذا النوع من المخاطرة في الخسائر التي يتكبدها البنك نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، حيث تحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الأصول والخصوم بذات العملات الأجنبية.[4]

6- مخاطر التضخم: والناجمة عن ارتفاع عام فالأسعار ومن ثم انخفاض في القوة الشرائية للعملة المستثمرة في اصل القرض والفوائد التي يحصل عليها البنك، فتعتبر البنوك أكبر المتضررين من التضخم لأن نسبة الأكبر من أصولها تكون بشكل قروض.[5]

ثانيا- المخاطر غير المالية: تتمثل في:

1) مخاطر التشغيلية: وهي الأخطاء المختلفة للبنك أثناء أداء نشاطاته منها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الفنية التي تحدث نتيجة لأعطاب أجهزة الحاسوب أو أجهزة

---

[1] عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، دون ط، -عمان-، الأردن، 2004، ص 195.

[2] نعناعة بوحفص جلاب، **الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، بدون تاريخ، ص 127.

[3] نوري شقري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، ط1، -عمان-، الأردن، 2012، ص ص 300-301.

[4] De Coussergues, **Gestion de la Banque : du Diagnostic à la Stratégie**, 3eme édition, Dunod, Paris, France, 2002,p184.

[5] ابراهيم الكراسنة، **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط 2، -ابوظبي-، الإمارات، 2010 ، ص 37 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتصالات الأخرى المختلفة، ومنها المتعلقة بالعمليات الناتجة عن عدم الدقة عند تنفيذ العمليات، ولقد عرفتها لجنة بازل على انها "مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية، والأفراد، والمنظمة.[1]

2) مخاطر قانونية: هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها غير مقبولة لدى الحاكم ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزية المتعلقة بنسب السيولة والاحتياطي القانوني ونسب الائتمان المسموح به، كما أن المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والأوامر الرقابية والتشريعات التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات.[2]

3) مخاطر السمعة: تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأداءه وعلاقاته مع عملائه والجهات كما أنها تنجم عن اشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.[3]

الفرع الرابع: مصادر المخاطر المالية وإجراءات الحد منها

هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها البنك وبالتالي يجب على إدارة البنك الأخذ بعين الاعتبار طبيعة السوق والمخاطر التي تنطوي عليها من ظروف عامة وخاصة، ومنه يتوجب على البنك وضع طرق وأساليب وقائية للحد من هذه المخاطر.

أولا- مصادر المخاطر المالية

تعود المخاطر البنكية إلى مصدرين أساسين وهما:

1- المخاطر النظامية

ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام البنكي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة بالبنوك وغيرها، والمخاطر النظامية تعني أن البنوك تتعرض الى نوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبأ باحتمالات حصولها.

---

[1] نوري شقري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 327.
[2] المرجع نفسه، ص 327.
[3] نصر عبد الكريم ومصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2 "دراسة إلى طبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين"**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، الأردن، يومي 5/4 جويلية 2007، ص 12 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المخاطر غير النظامية

وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية بالبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر من خلال التنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.[1]

ثانيا- إجراءات الحد من المخاطر المالية في البنوك

وتضم إجراءات الحد من المخاطر أسلوبين أحدهما إجراء قبلي أي قبل وقع المخاطر بهدف تجنبها، وإجراء بعدي أي بعد وقوع المخاطر ويهدف لمعالجتها، كما يلي:

1- التسيير الوقائي

وهو متمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض وأهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك هي:

- ✓ توزيع خطر القرض بين عدة البنوك؛
- ✓ التعامل مع عدة تعاملين؛
- ✓ عدم التوسع في منح القروض؛
- ✓ تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك.

2- التسيير العلاجي

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية. والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة. [2]

المطلب الثاني: أليات إدارة المخاطر البنكية

أصبحت إدارة المخاطر في البنوك من الأساسية لتحديد الملاءة البنكية ولذلك سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم عملية إدارة المخاطر وكذا مبادئ هذه الإدارة.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

هناك عدة تعاريف لإدارة المخاطر البنكية سنذكر البعض منها كما يلي:

التعريف الأول: تعرف إدارة المخاطر بأنها" هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك من خلال اكتشاف وتحليل وقياس هذه المخاطر وتحديد وسائل مجابهتها، واختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[1].

---

[1] نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] مبارك بوعشة، **مداخلة بعنوان: إدارة المخاطر البنكية "مع إشارة خاصة للجزائر"**، المركز الجامعي العربي بن مهيدي- أم البواقي-، الجزائر، بدون سنة، ص ص 5-6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريف الثاني: تتم إدارة المخاطر من خلال الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد، قياس متابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها.

إذن يمكن القول بأن إدارة المخاطر البنكية هي عبارة عن عملية تحديد المخاطر المحتمل وقوعها، قياسها وتقيمها وكذا إعداد خطط لتجنبها أو التقليل منها والسيطرة عليها، من خلال الرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للبنك.[2]

الفرع الثاني: مبادئ إدارة المخاطر البنكية

إن فعالية ونجاعة إدارة المخاطر بالبنوك تستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التي تضبط طريقة عملها، حتى تحقق الأهداف المنشودة الآتية:[3]

1- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛

2- تعيين(مسؤول مخاطر) لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي؛

3- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة والسوق؛

4- تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛

5- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛

6- ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر؛

7- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعده المساهمين المسؤولين عن أعمال البنك،

8- على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة إلى قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها؛

9- وضع ضوابط أمانلجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسة لكل بنك للحفاظ على سلامة وسرية المعلومات؛

---

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص 15.

[2] إبراهيم الكراسنة، **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط2، ابوظبي، الإمارات، 2010، ص 39.

1 محمد عباس نبراس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، **استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 21، الفصل الرابع، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص ص 179-180.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10- وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة.

المطلب الثالث: عمليات إدارة المخاطر المالية في البنوك

بعد التطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر ومبادئها وآليات أدارتها سنتطرق إلى في هذا المطلب إلى: أدوات والمراحل التي تمر بها لمواجهة المخاطر، العناصر الأساسية، أهم مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

الفرع الأول: أدوات ومراحل إدارة المخاطر المالية

قبل تحديد مراحل إدارة المخاطر وجب علينا التطرق إلى أدوات أو تقنيات إدارة المخاطر، والتي يعتبر اختيار أداة منها لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك من أهم مراحل إدارة المخاطر وأدقها.

أولا- أدوات إدارة المخاطر المالية

ويمكن تبيان أدوات إدارة المخاطر البنكية في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: أدوات إدارة المخاطر المالية في البنوك

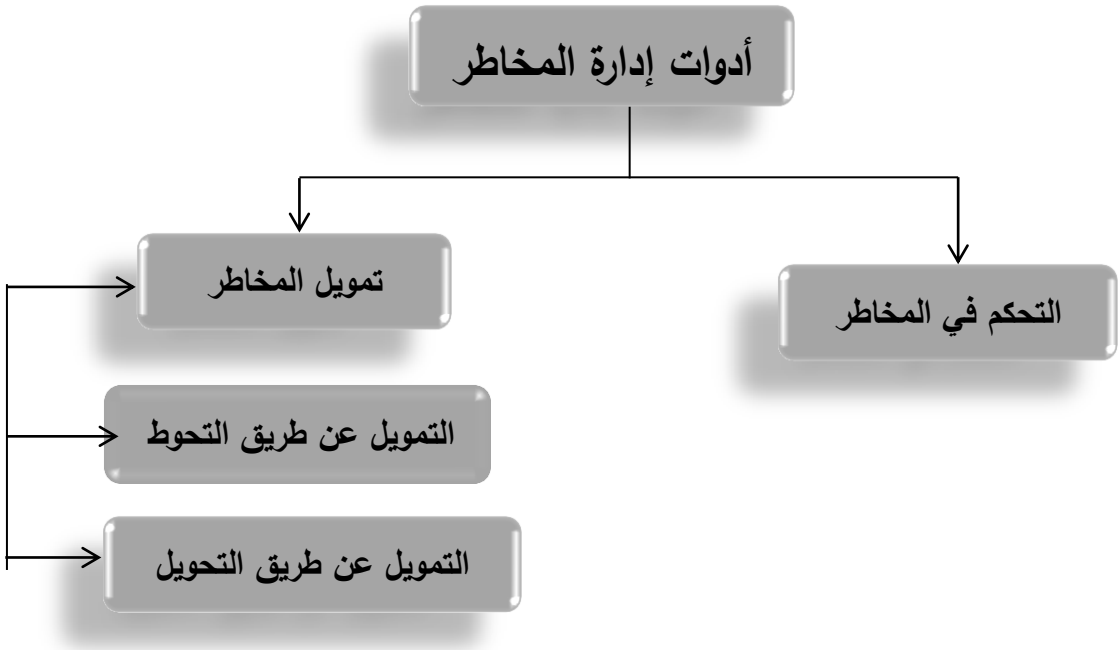

المصدر: طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، بدون ط، -الاسكندرية-، مصر، 2003، ص 52.

1- التحكم في المخاطر: يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة، وتشتمل هذه التقنيات تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة، وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد أو المنظمة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين.[1]

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 52.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- تمويل المخاطر: يركز هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، ويأخذ تمويل المخاطر بالدرجة أساسية شكلين هما:

- ✓ **التحوط:** وهو من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في إقراض أو استقراض العملات المختلفة أو عقود تجارية للشراء والبيع مثل عقود المشتقات المالية الأربعة وهي: عقود الخيار، العقود المستقبلية، العقود الآجلة وعقود المبادلة.
- ✓ **التحويل:** وهو من طرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء.

ثانيا- مراحل إدارة المخاطر

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها موضع دراسة المخاطر ويتم ذلك بتطبيق خمس مراحل أساسية على النحو التالي: [1]

1- تعريف المخاطر: وهي المرحلة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل؛

2- تحليل المخاطر: ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية؛

3- تقييم المخاطر: من خلال الآثار التي يحدثها كل خطر واحتمال حدوث كل خطر؛

4- التحكم في المخاطر: وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل الخطر وآثاره؛

5- المراقبة والمتابعة الدورية: لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة والتحكم في مخاطر سابقة.

الفرع الثاني: مؤشرات وأدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية فالبنوك

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس المخاطر إلى جانب النسب المالية كأدوات للتحليل المالي ويمكن ذكرهما من خلال الجدولين التاليين:

أولا- أهم المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر المالية

الجدول التالي يبين أهم النسب المستخدمة في حساب المخاطر المالية في البنوك:

[1] عاطف عبد المنعم وآخرون، **تقييم وإدارة المخاطر**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، دون ط، -الاسكندرية- مصر، 2008، ص 06.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 01: أهم المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر المالية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	– صافي أعباء القروض / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	– الودائع الأساسية /إجمالي الأصول – الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول – سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	–الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول – الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم – الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر اسعار الصرف	– المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية – إجمالي المراكز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	– إجمالي الأصول /عدد العمال – مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	– حقوق المساهمين / إجمالي الأصول – الشريحة الأولى في رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة – القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر "أفراد، إدارات، شركات، بنوك"**، الدار الجامعية، بدون ط، -الاسكندرية-، مصر، 2007، ص 239.

ثانيا– أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية

- **النسب المالية**

التحليل بواسطة النسب من أهم الطرق التي تسمح للبنك بتشخيص وتقييم وضعية المؤسسة، ويوجد عدد كبير من النسب المالية واستعمالها يتوقع على نوعية القروض المطلوبة ومدى تحليلها للأخطار، وتضم هذه النسب عدة أصناف، سنوضحها فالجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 02: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية "النسب المالية"

النسب المالية	نوع النسب المستخدمة في القياس	الشرح
I) **نسب الهيكل المالي**	**1) نسبة رأس المال العامل =** الأموال الدائمة /الأصول الثابتة	إذا كانت 1>: فالأموال الدائمة تغطي كل الأصول الثابتة، والعكس صحيح
	2) نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون	ويستحسن أن تكون أكبر أو= 0,66 وهذا يترجم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها
	3) نسبة التمويل الخارجي=الديون/الأصول	ويستحسن أن تكون هذه النسبة أقل أو= 0,5.
II) **نسب السيولة:**	**1) نسبة السيولة العامة =** الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	فإذا كانتأكبر 1: يعني وجود هامش أمان كافي،
	2) نسبة السيولة المحدودة = (القيم المحققة +القيم المتاحة)/الديون القصيرة	تمكن من قياس حصة الديون القصيرة بالوصول إليها، باستعمال القيم المحققةوالقيم المتاحة.
	3) نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	تعبر عن مدى إمكانية المؤسسة على المواجهة الفورية لديونها القصيرة الأجل، باستعمال قيمها الجاهزة.
III) **نسب النشاط:**	**1) نسبة دوران المخزون =** رقم الأعمال/ متوسط المخزون	تمثل عدد المرات دوران المخزونفي السنة، فإذا كان الدوران سريعا فإن المؤسسة تتوفر على سيولة فلا يمثل خطر عدم السداد بالنسبة للبنك.
	2) نسبة دوران الزبائن= (حقوق الزبائن + أوراق القبض)/رقم الأعمال	وتبين النسبتان الأخيرتان على التوالي: المدة اللازمة لتحصيل ديون، والمدة الممنوحة لتسديد ديون،ومن الأحسن أن تكون هذهالأخيرة أكبر من الأولى، لكي لا تقع المؤسسةفي عجز أمام تسديد ديونها
	3) نسبة دوران الموردين = (ديون الموردين +أوراق الدفع) / المشتريات	
IV) **نسب المردودية (الربحية)**	**1) نسبة المردودية الاقتصادية =** الربح الصافي / مجموع الأصول	وتقيس فعالية المؤسسة في استعمال مواردها.
	2) نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	وتسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على إيجاد رؤوس أموال جديدة، فإذا كانت كبيرة فيمكن من إيجاد رؤوس أموال جديدة.
	3) نسبة المردودية الصافية للاستغلال= نتيجة الاستغلال/رقم الأعمال بدون ضريبة	تقوم هذه النسبة بقياس المؤسسة على الربح حتى بعد خصم كل تكاليف الاستغلال.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

سعيدة بورديمة، **التسيير المالي**، مطبوعة دروس موجهة لطلبة، محاضرة غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 -قالمة-، الجزائر، 2015/2014، ص ص 40-46.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثالث: الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر المالية في البنوك

لقد أضحى من المهام الأساسية للبنوك هو إيجاد وسائل تحد من المخاطر المالية خاصة ما تعلق بعمليات الإقراض، وفيما يلي بعض الأساليب لمواجهتها والتغلب عليها والتقليل من آثارها السلبية:[1]

أولا- الضمانات

ويلجأ البنك إلى الضمانات لكل حالة ائتمانية، والمخاطر الأخرى يلجأ للتغطية بالمشتقات المالية والتوريق. وفيما يخص الضمانات من أهم ما يجب مراعاته في الضمانات المقدمة:

- ✓ أن تكون الضمانات مملوكة للعميل أو الضامن أو كليهما ملكية تامة؛
- ✓ أن تكون الضمانات من نشاط العميل ومقبولة من جانب البنك ومتماشية مع السياسة الائتمانية؛
- ✓ أن تكون الضمانات كافية للوفاء بقيمة القرض وملحقاته من فوائد وعمولات ومصاريف؛
- ✓ أن تكون الضمانات غير معرضة للتقلبات الشديدة في الأسعار.

ثانيا- استحداث أدوات مالية لتغطية المخاطر

تعتبر التغطية من بين الأساليب التي تعطي للبنك فرصة الحد من المخاطر التي يتعرض لها، وعلى وجه التحديد مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية والعملات وذلك من خلال المشتقات المالية، التي اكتسبت أهمية متزايدة في مجال التمويل،[2]

ويمكن تعريفها كما يلي: بأنها أدوات مالية مشتقة، أي تستمد قيمتها من أسعار الاصول محل التعاقد، والأصول التي تكون موضوع العقد قد تتضمن أصول حقيقية مثل: منتجات زراعية، معادن .. الخ وأصول مالية (كالأسهم، السندات، ومؤشرات الأسواق ..)، وتعتبر المشتقات المالية أدوات خارج الميزانية نذكر منها ما يلي:[3]

1- **الخيارات:** وهي عقود توفر الإمكانية للمتعاقدين بعدم تنفيذ العقد عند تاريخ الاستحقاق، فهي تعطى للمشتري أو البائع الحق في شراء أو بيع الأصل بسعر محدد مسبقا يسمى سعر التنفيذ واذا كان الخيار يعطى الحق في الشراء يسمى خيار الشراء واذا كان يعطى الحق في البيع يسمى خيار للبيع، ولا يمكن تنفيذ الخيار إلا خلال الفترة الزمنية المتفق عليها مسبقا، كما يوجد خيار أوروبي وآخر امريكي والفرق بينهما هو أن الأول لا ينفذ إلا في تاريخ التنفيذ المحدد، أما الثاني فيمكن ينفذ في أي لحظة حتى تاريخ التنفيذ المحدد.[4]

2- **العقود الآجلة:** وهي العقود بين البائع والمشتري لشراء أو بيع أحد الأصول في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه مع الالتزام بالتنفيذ.

---

[1] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، بدون دار نشر، الجزائر، 2000، ص 55.

[2] كمال نوي، **الرقابة المصرفية على كفاية رأس المال وفق " معايير بازل " الدولية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس-، الجزائر، 2013/2012، ص ص 19-20.

[3] مؤيد عبد الرحمان وسعيد جمعة عقل، **إدارة المشتقات المالية**، مكتبة الجامعية لنشر، بدون ط، -الإسكندرية-، مصر، 2012، ص 27.

[4] حاكم محسن الربيعي وآخرون، **المشتقات المالية**، دار اليازوري، بدون ط،-عمان-، الأردن، 2011، ص 17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- **العقود المستقبلية:** وهي عقود بين البائع والمشتري لشراء أو بيع أصل ما في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه مع تسويات يومية في أسواق التبادل المنظمة.[1]

4- **عقود المبادلات:** يمكن تعريف عقود المبادلات على انها التزام تعاقدي بين طرفين يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو أصل معين مقابل تدفق أو أصل آخر بالسعر الحالي وبموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد وتتعدد انواع عقود المبادلات ومن اهم هذه الأنواع عقود مبادلة معدلات الفائدة وعقود مبادلة العملات وعقود مبادلة الخيارات وعقود مبادلة الأسهم.[2]

ولتدعيم قدراتها التنافسية والتحولات العالمية تقدم البنوك مبتكرات مالية أخرى، أبرزها:

✓ **التوريق (التسنيد):** هو عملية تحويل القروض البنكية إلى أوراق مالية تطرح للتداول، ويعني ذلك أنه يتم تحويل ديون الشركات أو الهيئات المقترضة من المقرض الأساسي وهو البنك إلى مقرضين آخرين، وهو ما يطلق عليه التمرير المالي " **Pass-Through Finance** " .

- **أساليب التوريق:** يتم التوريق بأحد الأساليب التالية:[3]

➢ **استبدال الدين:** أي استبدال الحقوق والالتزامات الأصلية بأخرى جديدة.

➢ **التنازل:** يعني التنازل عن الأصول لصالح الدائنين أو المقترضين، ويشيع استخدام هذا الأسلوب في توريق الذمم الناشئة عن بيع الأصول أو إيجارها.

➢ **المشاركة الجزئية:** يتضمن هذا الأسلوب بيع الذمم المدينة من قبل الدائن الأصلي إلى مؤسسة متخصصة بشراء الذمم وتمويلها.

فإن التوريق عبارة عن تقنية يستعملها الوسطاء الماليين للتخلص من جزء من محفظة حقوقهم، بإصدار سندات، والمكتتبين في هذه السندات هم الذين يتحملون خطر القرض.[4]

✓ **تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة:**

وتتمثل في أنشطة صيرفة التجزئة التي بدورها تتفرع إلى تقديم القروض الشخصية، والتوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة، وتقديم القروض المشتركة إضافة إلى لتأسيس شركات رأس المال المخاطر.[5]

---

[1] فريد النجار، **المشتقات والهندسة المالية**، الدار الجامعية، بدون ط، -الاسكندرية-، مصر،2007، ص ص 20-21.

[2] سامح محمد ورضا رياض، **الابتكارات المالية والمشتقات**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مجلد 21، عدد 4، -عمان-، ديسمبر، 2013، ص 20.

[3] رشيد بوكساني، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 99.

[4] أيت عكاش سمير، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012، ص 117.

[5] عمي سعيد حمزة، **التسيير الحذر للبنوك ومدى تطبيق معايير بازل 2 في الجزائر**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، فرع : نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

تعتبر البنوك خلية أساسية في بناء اقتصاد أي بلد، لأن مهامها تتمثل في تغطية العجز المالي للنظام الاقتصادي بمختلف وحداته ، وبالتالي يمكن القول أن البنوك نشأت بحكم الحاجة إليها وتطورت بمرور العصور، حتى اكتسبت مكانة رئيسية في المعاملات الاقتصادية نظرا لتعدد وظائفها، وهذه المكانة جعلتها تتعرض لمخاطر عديدة يوميا بسبب الثقة التي تمنحها البنوك لعملائها من جهة وبسبب الانفتاح الاقتصادي ودخولها أسواق مالية جديدة في ظل التطور التكنلوجي وتزايد المنافسة

لذلك نشير أن تركيزنا في هذا الفصل كان منصبا على ثلاث عناصر أساسية مست بالدرجة الأولى التعريف بالبنوك التجارية وبيان أهدافها ووظائفها، ومن ثم عرض للمخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، والتي تحد من قدرتها وكفاءتها في تحقيق أهدافها، وذلك من خلال الوقوف عند أهم المخاطر المالية، (من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة مخاطر السوق...)، كما وجب تبيان أهم التطورات البنكية والخدمات المالية والبنكية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، والتعرف عليها، وتعمق مفهوم العولمة واستحداث أدوات مالية جديدة، غير من طبيعة عمل البنوك واتجاهاتها، وأدت سلسلة التحرير المالي التي قامت بها الكثير من الدول إلى انتشار الأزمات المالية والبنكية شهدها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، آخرها أزمة الرهن العقاري عام 2008، وقد أشارت الدراسات أن أغلب هذه الأزمات لها قاسم مشترك سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وهو التحرير المالي ومخاطر الائتمان.

وهو ما عزز الحاجة إلى إدارة المخاطر على نحو يتضمن الكثير من الأدوات والوسائل والمؤشرات، وجعل الدول الصناعية تسارع لتنظيم هذه المهنة بإحكام وبوضع قواعد خاصة للاحتياط من المخاطر البنكية لمساعدة البنوك على الاستمرار، فظهرت نتيجة ذلك نماذج اشرافية ورقابية في عدد من الدول، كان أمثلها في ذلك نموذج لجنة بازل للإشراف المصرفي.

هذا التدخل والتنظيم هو ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات التي تحتوي على المخاطر، ولقد زادت حدتها في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ نتيجة للعولمة المتزايدة للأسواق المصرفية والتطور الكبير في حجم وأساليب هذا القطاع، لذا فقد كان من الضروري التركيز على تحديد المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها البنوك، وتوجه المؤسسات البنكية والمالية نحو إدارة هذه المخاطر عن طريق قياس وتقييم المخاطر وابتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة من أجل تخفيضها إلى مستويات مقبولة والتحكم فيها أو التحوط منها.

ونظرا لأهمية إدارة المخاطر المالية في المجال البنكي وأهميتها البالغة في المحافظة على قوة وسلامة الجهاز المصرفي ظهرت عدة معايير دولية لذلك، ومن أهمها اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بمختلف اصداراتها من بازل 1، بازل 2 وأخيرا بازل 3، والتي نصت على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تهدف إلى زيادة متانة وسلامة النظام المالي وزيادة احتياطات البنوك ورفع رأس مالها لتقليل معدلات الوقوع في أزمات مالية مستقبلية.

وبغية الإلمام بمختلف جوانب موضوع هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين وهما كالآتي:

المبحث الأول: إدارة المخاطر المالية في البنوك وفق مقررات لجنة بازل

المبحث الثاني: ادارة المخاطر المالية في النظام البنكي التونسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية في البنوك وفق مقررات لجنة بازل

لقد أدت التطورات المالية والبنكية المتسارعة وظهور الابتكارات المالية عالية المخاطرة والأزمات المالية والبنكية المتكررة إلى ضرورة التفكير في إنشاء منظمة عالمية للرقابة المصرفية تختص في وضع المعايير الاحترازية التي تضمن ملاءة وسلامة البنوك، وهي لجنة بازل واصدرت عدة وثائق ارشادية الخاصة التي عرفت عدة تعديلات لمواكبة تلك التطورات ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على ما يلي:

المطلب الأول: ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية

المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر البنكية حسب مقررات بازل II

المطلب الثالث: قياس المخاطر البنكية وفق متطلبات لجنة بازل

المطلب الأول: ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهمية رأس المال البنكي، والى الظروف التي تشكلت فيها لجنة بازل للأنظمة البنكية والممارسات الرقابية وتطورها، وكل الاتفاقيات المنبثقة عنها.

الفرع الأول: لمحة عن لجنة بازل I

أضحت المعايير الاحترازية للجنة بازل بمثابة قانون دولي تسعى البنوك والدول الوصول لتحقيقها، بهدف ضمان السلامة المالية للقطاع البنكي وتعزيز قدرته للتحكم بالمخاطر المالية والوقاية من الأزمات.

أولا- نشأة لجنة بازل I

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في ثمانينات القرن الماضي، والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر، صدر قانونا لبنوك الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها، وفي منتصف القرن العشرين وضعت السلطات الرقابية نسب مالية تقليدية مثل: حجم الودائع إلى رأس المال، وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول. إلا أن هذه الطرق أثبتت فشلها في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، خاصة البنوك الأمريكية واليابانية.

وتعبر الفترة الممتدة 1980 – 1984 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض البنوك آنذاك، كإغلاق بنك "هير ستات" بألمانيا سنة 1974، وفي نفس السنة إفلاس بنك فرانكيلن ناشيونال، "بالو م أ"، ادى إلى ظهور مخاطر جديدة وكذا تعمق مخاطر الائتمان بشكل غير مسبوق، ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل للرقابة البنكية نهاية 1974، تحت تسمية "لجنة القواعد وممارسات الرقابة على العمليات البنكية"، من طرف محافظي البنوك المركزية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمجموعة الدول الصناعية العشرة آنذاك، وتحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وأصدرت هذه لجنة أول معيار للرقابة البنكية عام 1988، أطلق عليه معيار الملاءة المصرفية أو نسبة كوك (Ratio Cooke) على اسم رئيس اللجنة آنذاك. وطلب من البنوك الالتزام به ابتداء من عام 1992.[1]

ثانيا- الجوانب الرئيسية لاتفاقية بازل I

انطوت اتفاقية بازل I على العديد من الجوانب أهمها:[2]

1- التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية ولم تشمل مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف.

2- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها، فلا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديها المخصصات الكافية، فمن الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي تطبيق معيار كفاية رأس المال.

3- تقسيم دول العالم حيث أوزان المخاطر الائتمانية: تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين هما:

- ✓ **المجموعة الأولى:** وتضم الدول متدنية المخاطر:
  - الدول الأعضاء في منظمة التعاون الدولي الاقتصادي والتنمية (OCDE) ويضاف إليها دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية؛
  - الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الاقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، أيسلندا، الدانمرك، اليونان وتركيا.
- ✓ **المجموعة الثانية:** وهي الدول ذات المخاطر المرتفعة وتضم باقي دول العالم.

4- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول: يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الأصل وكذا اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين، فنجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال في خمسة أوزان هي 10%، 20%، 50%، 100%، وتركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية اختيار بعض أوزان المخاطر، والأهم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله، وانما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطرة بعد تكوين المخصصات اللازمة.

أما معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية، نلخصها في الجدول الآتي:

[1] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 92 – 93.
[2] آسيا قاسيمي وحمزة فيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 03: أوزان المخاطر المرجحة لعناصر خارج الميزانية

أوزان المخاطر	البنود
% 100	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض).
% 50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء(خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
% 20	بنود مرتبطة بمعاملات بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية(الاعتمادات المستندية).

المصدر: أميرة طهير، مرجع سبق ذكره، ص24.

حيث تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي:[1]
يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل ترجيح الخطر، حسب الجدول اللاحق ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المدين أو المقابل له في أصول الميزانية.

5- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي: يتم تحديد كفاية رأس المال وفقا لما يلي:

رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية = رأس المال أساسي + رأس المال المساند

- ✓ **الشريحة الأولى:** وتسمى رأس المال الأساسي والذي يتكون من رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة.
- ✓ **الشريحة الثانية:** تسمى رأس المال المساند ويتكون رأس المال المساند = الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + القروض المساندة+ أدوات أ رسمالية أخرى مثل الأسهم الممتازة و السندات.

وعليه فإن معيار كوك للملاءة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل I هو معدل كفاية رأس المال الذي يحسب بالصيغة التالية: [2]

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي (الشريحة1 + الشريحة2)}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر}} = \% 8$$

[1] سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، جامعة فرحات عباس، -سطيف-، الجزائر، 2006، ص 4.

[2] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الجزء الأول، الدار الجامعية، -الاسكندرية-، 2003، ص 129.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: اتفاقية بازل II

بعد ظهور مخاطر جديدة وتفاقم الأزمات المالية في بعض دول العالم، وجب إعادة النظر في اتفاقية بازل I، مما استوجب تعديلها لتتماشى مع التطورات العالمية التي عرفتها الصناعة المصرفية.

أولا- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل II

في 16 جانفي 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات الثانية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين ليتم تمديد مهلة التطبيق حتى عام 2005، ويقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أسس هي:

1- طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان.

2- ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، من خلال إشراف الجهات الرقابية الآلية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الاقتصادي من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك.

3- نظام فاعل لانضباط السوق واستقراره ما يتطلب من البنوك أن تقوم بالإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرضها للأخطار، والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون العملاء ودائنون على علم بها، ويتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.[1]

وبذلك أصبحت المعادلة الإجمالية لحساب رأس المال لمواجهة المخاطر الثلاثة، والتي سميت بنسبة ماك دونو (Mac Donough) كما يلي:[2]

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي}}{\text{مخاطر التشغيل + مخاطر السوق + مخاطر الائتمان}} \geq 8$$

الفرع الثالث: اتفاقية بازل III

رغم التعديلات التي قامت بها لجنة بازل لتواكب التطورات العالمية مع تزايد المخاطر البنكية إلا أنها لم تكن كافية لتحافظ على سلامة القطاع المصرفي الدولي من الوقوع في الأزمات، لعل أهم اثبات على أن تلك الإصلاحات لم تكن كافية، هي الأزمة المالية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008، التي أدت إلى انهيار أقوى الأنظمة البنكية في العالم وأعرق البنوك وحتى البورصات المالية لم تسلم منها.

أولا- محاور اتفاقية بازل 3

تشتمل اتفاقية بازل 3 على خمسة محاور أساسية هي:

---

[1] سعيدة بورديمة، **تسيير بنكي لجنة بازل**، موجه للطلبة، محاضرة غير منشورة، تخصص: مالية مؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 -قالمة- الجزائر، 2018/2017، ص 29.

[2] أميرة طهير، مرجع سبق ذكره، ص 30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- **المحور الأول:** ينص هذا المحور على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة، مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها؛

أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على البنك.

2- **المحور الثاني:** تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأسال مال إضافية للمخاطر المذكورة وكذا تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية حسب أسعارها في السوق.

3- **المحور الثالث:** تدخل لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.[1]

4- **المحور الرابع:** يهدف إلى الحد من إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.[2]

5- **المحور الخامس:** لقد كان لنقص السيولة لدى البنوك إبان الأزمة المالية الأخيرة الأثر البالغ في نشر الهلع ما بين المستثمرين والمودعين، ومن الواضح أن لجنة بازل 3 ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، للسيولة إحداهما قصيرة الأجل والأخرى طويلة الأجل.[3]

المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر البنكية وفق مقررات بازل II

ترتبط أي عملية او نشاط في البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع لذلك وضعت لجنة بازل مجموعة من المبادئ لمواجهة هذه المخاطر(المخاطر الائتمانية، السيولة، السوق والتشغيلية). والتي سوف نتطرق لها في هذا المطلب.

---

[1] زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، ماي 2013، ص 455.

[2] بدون اسم الكاتب، مجلة اضاءات مالية مصرفية، **نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، السلسلة الخامسة، العدد 5، ديسمبر 2012، الكويت، ص 6.

[3] أميرة طهير، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الأول: مبادئ لجنة بازل لإدارة المخاطر الائتمانية

من هذا المنطلق تتضح أهمية إدارة مخاطر الائتمان سواء للحد منها أو تخفيفها، وهو ما ركزت عليه لجنة بازل II في إطار مقترحاتها من خلال ما سنته من مبادئ وأسس نلخصها فيما يلي:

أولا- إنشاء بيئة ملائمة لمخاطر القروض

وهذا يتوقف على مسؤولية مجلس الإدارة البنك واستعراض استراتيجية مخاطر الائتمان وسياسية الإقراض المطبقة وبيان بأهم مخاطر القروض المتربصة بالبنك، حيث تعكس هذه الاستراتيجية مستوى الخطر المسموح به مقارنة مع مستوى الربحية المتوقع تحقيقه من وراء تكبد هذه المخاطر، كما يجب التأكد من أن إدارة مخاطر المنتجات والأنشطة الجديدة تخضع لإجراءات وضوابط كافية قبل الاضطلاع بها والموافقة المسبقة من قبل مجلس الإدارة.[1]

ثانيا- إرساء أسس الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان

تقوم الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان على أسس تتمحور أساسا حول:[2]

1- **تقييم سياسات البنك واجراءات منح الائتمان والرقابة عليه:** وهذا يتطلب الحفاظ على سياسات إقراض مكتوبة ودقيقة تتعلق بالموافقة على منح القرض واجراءات إدارته والمستندات اللازمة، كما يجب على البنوك الرقابة المستمرة للنشاط الائتماني بما فيه الوضع المالي للمقترضين معتمدة على نظم معلومات توفر تفاصيل أساسية عن حالة المحفظة الائتمانية بما فيها درجة تصنيف الائتمان.

2- **تقييم جودة الأصول وكفاية المخصصات والاحتياطات لتغطية الخسائر المترتبة عن عدم السداد:** وهذا يتطلب المراجعة الدورية لسياسات الإقراض ومدى التزام البنك بمعايير منح الائتمان أو لإجراءات اللازمة لمواجهة المشاكل الائتمانية وتعزيز قوته المالية.

3- **منع تركز المخاطر والتعرض لها على نطاق واسع:** هذا يعني أنه يجب على المراقبين البنكيين وضع حدود لتقييد تعامل البنك مع مقترضين فرديين أو مجموعة المقترضين المتصلين بإدارة البنك، وتقدر هذه الحدود عادة بنسبة من رأس المال تصل إلى 25 % وفي حالة كون البنوك صغيرة جدا أو حديثة النشأة فإنها تحتاج إلى مستويات عالية من رأس المال لتعكس المخاطر التي تنتج عنها.

4- **وجوب رقابة فعالة على القروض الموجهة للفئات ذات الصلة:** بمعنى التزام البنوك بمنح القروض للشركات والأفراد ذو الصلة على أساس الجدارة المالية والقدرة على السداد، والتأكد من وجود رقابة فعالة على منح هذه القروض.

---

[1] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[2] المرجع نفسه، ص ص 138-139.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- توفير الاحتياطات اللازمة لمواجهة مخاطر الدول ومخاطر التحويل: إن الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان تشترط على البنك تبني سياسات واجراءات ملائمة بشأن عمليات الإقراض والاستثمار الدولية، وذلك لتحديد ومراقبة مخاطر البلد ومخاطر التحويل ورصد الاحتياطات اللازمة لمواجهتها.

ثالثا- ضمان الرقابة الكافية على مخاطر القروض

وهو ما يتطلب من البنوك وضع نظام تقييم مستقل لعملية إدارة مخاطر القروض على أن تُرسل نتائج التقييم مباشرة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، كما يجب على البنوك التأكد من أن عملية منح الائتمان تتم بشكل صحيح ووفق الضوابط الداخلية ومستويات ثابتة من الحذر، فضلا عن ضرورة اتخاذ الإجراءات العلاجية في الوقت المناسب.

رابعا- تفعيل دور المشرفين

وذلك لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر القروض كجزء من الخطة الشاملة لإدارة المخاطر، مع ضرورة إجراء تقييم مستقل لاستراتيجيات وسياسات البنك وممارساته المتعلقة بمنح الائتمان.

مما تقدم نستنتج أن المبادئ المنصوص عليها في التشريعات البنكية لبازل II والخاصة بإدارة مخاطر الائتمان تهدف في الأساس إلى ضمان سلامة إدارة مخاطر الائتمان بالبنك بما يحقق الحماية لأموال المودعين ويعزز ثقتهم به.

الفرع الثاني: مبادئ لجنة بازل لإدارة مخاطر السيولة

حيث أصدرت في فيفري سنة 2000 وثيقة خاصة بالممارسات السليمة لإدارة السيولة بالبنوك تعرضت من خلالها إلى أهم مبادئ إدارة مخاطر السيولة والتي تمحورت أساسا حول:[1]

أولا- تطوير بنية لإدارة السيولة: وذلك من خلال:

- ✓ إلزام كل بنك بتحديد استراتيجية لإدارة السيولة؛
- ✓ موافقة مجلس الإدارة على الاستراتيجية والتأكد من التزام الإدارة العامة بتطبيقها؛
- ✓ يتوجب على الإدارة العامة التأكد من أن إدارة السيولة تتم بشكل سليم وفعال وأنه تم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للحد من خطر السيولة؛
- ✓ وجود نظام معلومات جيد وملائم خاص بإدارة السيولة والسيطرة عليها.

ثانيا- قياس ومراقبة احتياجات التمويل الصافية: ويتطلب ذلك ما يلي:

- ✓ وجود نظام لقياس ومراقبة احتياجات السيولة؛

[1] Atoine Sardi et Henri Jacob, **Management des Risques Bancaires** , Afges, Paris ,France, 2001. P 362

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ تقييم تلك الاحتياجات وفق سيناريوهات وفرضيات مختلفة؛
- ✓ ضرورة مراجعة واختيار الفرضيات باستمرار للتأكد من صحتها.

ثالثا- تسيير الدخول إلى السوق: وذلك من خلال:

- ✓ تشجيع إقامة علاقات مع المودعين والسهر على الحفاظ على استمرارها، مع وجوب الاحتفاظ بمستوى مقبول من تنويع الموارد والتأكد من سيولة الأصول.

رابعا- إعداد خطة لمواجهة أزمات السيولة

ويقصد بها التخطيط لتسيير النقص الحاد في سيولة البنك كتكوين احتياطي الخزينة باستخدام وسائل عديدة منها على سبيل المثال بيع جزء من الأصول قليلة السيولة، الاقتراض طويل الأجل،...الخ.

خامسا- إدارة سيولة العملة الصعبة: وذلك من خلال:

- ✓ إدارة سيولة مختلف العملات الأجنبية الهامة؛
- ✓ تحديد أسقفها عند مختلف الفترات.

سادسا- الرقابة الداخلية لإدارة السيولة

وفي هذا الإطار نصت تشريعات بازل على ضرورة تبني نظام فعال للرقابة الداخلية، حيث تعتبر المراجعة المنتظمة والمستمرة للتدقيق الداخلي إحدى مكوناته الأساسية.

سابعا- تفعيل دور نشر المعلومات والإفصاح و لتحسين مستوى السيولة

إن الإفصاح عن المعلومات الملائمة في أوانها من شأنه تدعيم وتعزيز تصور الجمهور عن تنظيم البنك وصلابته المالية.

ثامنا- تفعيل دور الإشراف

تضمنت مبادئ للإدارة السليمة لمخاطر السيولة بشكل عام على ضرورة توفر البنوك على إجراءات شاملة لإدارة مخاطر السيولة، وذلك لتحديدها بدقة وقياسها ومتابعتها والسيطرة عليها، والاحتفاظ عند اللزوم ب رأس مال يقابلها من خلال وجود نظم معلومات خاصة بالإدارة والسيطرة المركزية على السيولة، وتحليل الاحتياجات الصافية للتمويل وتنويع مصادر التمويل والتخطيط للحالات الطارئة. كما يجب على البنوك إدارة أصولها والتزاماتها وترتيباتها التعاقدية الخارجة عن الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية ومستوى كاف من الأصول السائلة.

الفرع الثالث: إدارة مخاطر السوق وفق مقررات بازل

إن الإدارة السليمة لمخاطر السوق تستلزم وجود سياسة لإدارتها تحدد أهداف البنك وتحتوي على إرشادات لحمايته من التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق. لذلك فقد احتلت إدارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاطر السوق نصيبا هاما في توصيات بازل، حيث نصت على أن الإدارة السليمة لمخاطر السوق التي تتربص بالبنك تكون من خلال احترام المبادئ التالية:[1]

- ✓ القياس الدقيق لمخاطر السوق والسيطرة عليها بشكل كاف؛
- ✓ توفير رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر السوق؛
- ✓ إيجاد معايير كمية ونوعية واضحة المعالم فيما يتعلق بإدارة مخاطر السوق؛
- ✓ وضع حدود مناسبة وتنفيذ إجراءات رقابة داخلية ملائمة فيما يتعلق بعمليات النقد الأجنبي؛
- ✓ متابعة وفحص التقلبات الكبيرة في السوق التي قد تؤثر سلبا على البنك وتؤدي لتحقيق الخسائر؛
- ✓ تحديد مصادر الإيراد وقياس مكوناته بانتظام وتفصيل لفهم مصادر المخاطر؛
- ✓ ضرورة وجود إشراف فعال من الإدارة العليا ووضع سياسات ملائمة لإدارة مخاطر السوق؛
- ✓ ضرورة وجود إدارة مستقلة وسلطة واضحة لضمان تنفيذ المسؤوليات.

الفرع الرابع: مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية حسب مقررات بازل

حظيت عملية إدارة المخاطر التشغيلية التي تعترض البنوك باهتمام المنظمين والمراقبين الدوليين، من خلال التشريعات البنكية التي سنت والمبادئ التي سطرت لضمان إدارة سليمة لهذه المخاطر، فتقوم المبادئ العامة التي سنتها لجنة بازل II لمخاطر التشغيل على الأسس التالية: [2]

- ✓ وجود إجراءات فعالة بشأن الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات والالتزام بها؛
- ✓ إتباع سياسات محددة ودقيقة ومنطقية لإدارة المخاطر التشغيلية أو تخفيفها، من خلال ترتيبات واضحة تتعلق بتفويض السلطة وتحديد نطاق المسؤولية، والفصل بين الوظائف التي تنطوي على عقد الالتزامات ومنح القروض؛
- ✓ وضع خطط وبرامج لمواجهة الحالات الطارئة؛
- ✓ سن قواعد من شأنها أن ترفع المستوى الخلقي والمهني في القطاع المالي وتمنع استخدام البنك لأغراض إجرامية سواء كان ذلك بشكل متعمد أو غير متعمد؛
- ✓ وجود تسهيلات في مواقع بعيدة للحماية من الأحداث الطارئة.

أما فيما يتعلق بالمبادئ الخاصة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر التشغيل حسب ما ضمنته مقررات بازل المتمثلة في ما يلي:

1- خلق بيئة ملائمة لإدارة مخاطر التشغيل: من خلال معرفة وتحديد الملامح الأساسية لمخاطر التشغيل، وضرورة إدارتها وفق مبادئ تحدد كيفية تقييمها والتقليل منها والتحكم فيها. وهذا يتطلب من مجلس إدارة البنك تحديد دقيق للمسؤوليات ونطاق الإشراف والمتابعة. كما أن الإدارة التنفيذية العليا

[1] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.
[2] حياة نجار، المرجع نفسه ، ص ص 200-202.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسؤولة عن تطوير السياسات والعمليات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل في كل خدمات ومنتجات ونشاطات وعمليات وأنظمة البنك.

2- **إدارة مخاطر التشغيل تحديدها، التقليل منها والتحكم فيها:** إن البنوك ملزمة بتحديد وتقييم مخاطر التشغيل الموجودة في كل المنتجات والنشاطات والعمليات، كما يجب عليها سن التدابير الملائمة لإرساء رقابة منتظمة على بنية مخاطر التشغيل والتعرض المادي للخسائر، واعداد التقارير الدورية اللازمة من أجل التخفيف من مخاطر التشغيل المادية، وتوفير الدعم الاحتياطي لضمان إتمام عمليات التشغيل بشكل مناسب وفعال وتقليل الخسائر في حالات تعطل العمل.

3- **تفعيل دور الإفصاح:** نص المبدأ العاشر من المبادئ الخاصة بالإدارة السليمة لمخاطر التشغيل بالبنوك على ضرورة توفير البنوك إفصاحا عاما وكافيا من أجل إتاحة الفرصة أمام المشاركين في السوق لتقييم أساليبها في مجال إدارة مخاطر التشغيل.

المطلب الثالث: قياس المخاطر المالية حسب متطلبات لجنة بازل

ازداد الاهتمام في الفترة الأخيرة بدرجة المخاطر المتعلقة بأعمال البنوك لما لها من أثر هام في العوائد التي تحققها وفي بقائها واستمرارها، لذلك وضعت لجنة بازل مجموعة من الأساليب لقياس هذه المخاطر، وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: أساليب معالجة المخاطر الائتمانية

يطرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لقياس المخاطرة الائتمانية وهي تتمثل في:

أولا- أسلوب التصنيف الداخلي

يسمح هذا الأسلوب للمصارف باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض، بغية قياس مخاطر الائتمان لمحافظ التسهيلات لدى تلك المصارف، وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية. حيث يقوم المصرف بتقدير أهلية الإقراض لكل عميل، ثم يقوم بترجمة تلك الملاءة إلى تقديرات، لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل الأساس لمتطلب الحد الأدنى لرأس المال.[1]

وهذه الصيغة يمكن تطبيقها باستخدام طريقتين هما:[2]

[1] حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، بدون ط، -عمان-، الأردن، 2013، ص 58.

[2] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية "مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- استراتيجية مواجهتها"**، عالم الكتب الحديث، ط1، -عمان-، الأردن، 2008، ص 123.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- **المنهج الأساسي:** والذي يتطلب تقسيم محفظة القروض إلى ما لا يقل عن سبعة أحزمة مختلفة، بحيث توفر المصارف تصنيفاتها الذاتية لاحتمال التعثر، وتوفر السلطات الرقابية تقديرات مكونات المخاطر المعنية الأخرى.

2- **المنهج المتقدم:** والذي يقوم على نفس المنهجية المطبقة في المنهج الأساسي، باستثناء أن البنوك تقرر تصنيفاتها الداخلية بناءا على الخبرة الداخلية.

ويعكس نظام التصنيف الداخلي بالبنك قدرته على إدارة المخاطر، ويقوم البنك باستخدام بيانات تاريخية لتقييم درجتهم وعلى البنك لدى تطبيق هذا الأسلوب القيام بما يلي كحد أدنى:[1]

- ✓ تعريف مكونات مخاطر الائتمان التعثر والخسارة؛
- ✓ تقسيم التسهيلات إلى فئات ذات صفات مشتركة؛
- ✓ تحديد نطاق ومستويات التصنيف لكل نوع من التسهيلات؛
- ✓ تحديد آجال الاستحقاق ومستويات الثقة لتقييم احتمالات التعثر و/أو حدوث خسائر؛
- ✓ تصميم صيغة لتكرار أنماط الخسارة وتوزيعها؛
- ✓ تحديد الخسارة المتوقعة وكيفية التحوط لها؛
- ✓ حساب رأس المال اللازم للتحوط للخسائر غير المتوقعة.

وحساب الخسائر المتوقعة (Expected Loss) يكون عن طريق تطبيق المعادلة التالية:[2]

$$EL = EAD \times LGD \times PD \times M$$

حيث:

EL: الخسائر المتوقعة

EAD: حجم الائتمان عند التعثر (التوظيفات المعرضة للمخاطر)

LGD: حجم الخسائر عند التعثر

PD: احتمال التعثر

M: الاستحقاق

[1] هيفاء غانية، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات لجنة بازل 2 و3 "دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي، (BNA-BDL-BEA)"**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، التخصص: بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2015/2014، ص ص 52-53.

[2] نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا– الأسلوب المعياري

المقاربة المعيارية أو أسلوب التصنيف المعياري هي المقاربة التي تعتمد على تصنيف المخاطر من قبل وكالات التصنيف المختصة مثل (Fitch) و (Moodys)و (Standards &Poors) التي تعتمد على نظام الأوزان الترجيحية لعناصر الأصول وقد قسمت لجنة بازلII هذه التصنيفات إلى ست (06) فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطرة حسب فئة التصنيف وذلك سواء بالنسبة للدول، البنوك أو الشركات، والجدير بالذكر أن اتفاق بازل II قد حدد بعض الشروط أو المعايير التي يجب توافرها في مؤسسات التصنيف الخارجية حتى يمكن اعتمادها لقبول تصنيفاتها الائتمانية، على سبيل المثال الشفافية والمصداقية وتوافر النتائج دوليا.[1]

وللإشارة: قد تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح بين (0%، 20 %، 50 %، 100 %، 150%).[2]

الفرع الثاني: أساليب قياس مخاطر السوق

يتم قياس المخاطر السوقية بإتباع إحدى الطرق التالية:

أولا– الطريقة المعيارية/ النمطية "Standard Model approach"

1– **بالنسبة لسعر الفائدة:** يعتمد أسلوب القياس على عنصرين:

- ✓ **مخاطر محددة ناشئة عن مصدر الأداة نفسها:** وهي انعكاس لطبيعة المصدر والجدارة الائتمانية، حيث تعطى أوزان المخاطر الآتية:
  - 0% للحكومات.
  - الجهات المؤهلة مثال وحدات القطاع العام، بنوك التنمية..، تعطى الأوزان التالية: 0.25 % لأقل من 6 شهور، 1% من 6–24 شهر، 1.6 % أكثر من سنتين.
  - للجهات الأخرى تعطى أوزان مخاطر 8 %.
- ✓ **مخاطر السوق العامة:** و يوجد لاحتسابها طريقتين: الأولى تهتم بتواريخ استحقاق الورقة، أما الثانية تهتم بالتاريخ الذي تحقق فيه الورقة القيمة الاستبدادية لها قبل تاريخ الاستحقاق.

2– بالنسبة لحقوق الملكية: فبالنسبة لمخاطر محددة بمصدر الورقة المالية وتمثل 8% من قيمة التعرض للخطر و يمكن تخفيضها إلى 4% في حالة تنوع المحفظة وتمتعها بالسيولة، أما بالنسبة لخاطر السوق العامة تمثل نسبة 8%.

[1] حياة نجار، المرجع السابق، ص 150.
[2] أميرة طهير، مرجع سبق ذكره، ص 35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف: ويمثل المتطلب الرأسمالي لها 8 % من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة لصافي مراكز الذهب[1].

ثانيا- النماذج الداخلية

تعددت طرق قياس مخاطر السوق وذلك على أساس المحافظ التي يمتلكها البنك أو يلتزم بها، فمن بين المقاييس الكمية المستخدمة في القياس المنصوص عليها في توصيات بازل، نجد:

1- الانحراف المعياري للأصل المالي: وهي تقنية تسمح بتقييم خطر السوق على مختلف الأصول المالية وذلك بحساب درجة تشتت إيرا د أصل مالي معين عن قيمته المركزية بعبارة أخرى، هو الانحراف المعياري لتغير أسعار الأصل والذي يفسر ويشرح بكم تبتعد الأداة المالية في تحركاتها عن متوسطها.
مثال: إذا كان سعر الأداة المالية في المتوسط يقدر ب 100، وانحرافها المعياري 10 % معناه خلال المرحلة المدروسة، سعر الأداة المالية يتمركز بين 90 (100-10) و 110 (100+10) في أغلبية الحالات.

ومنه، فالانحراف المعياري في مضمونه عبارة عن مقياس خطر تقلب الأصل، ذلك لأنه إذا تشتت وانحرفت قيمة هذا الأصل كثيرا عن المتوسط فإن المستثمر يمكن أن يتعرض للخسائر.

2- طريقة الحساسية: يمكن لخطر السوق أن يرتبط كذلك بمجموعة من المتغيرات الأساسية تُدعى عوامل الخطر تمثل في حد ذاتها عناصر أو مكونات التطور غير المتوقع، والكفيلة بالتأثير في سلوك الأصل المالي، ورياضيا كل عنصر من هذه العناصر يمكن اعتباره متغيرا عشوائيا ، ولتوضيح أكثر هذه التقنية لقياس خطر السوق.

مثال: نفترض أصل بقيمة V، وليكن F_1 و F_2 العوامل المؤثرة في هذه القيمة V، إن تغير القيمة ($\triangle V$)، يُحسب بدلالة تغيرات العاملين F_1 و F_2 وأن المشتقات الجزئية ل V بدلالة F_1 و F_2 هي بالتعريف تمثل حساسيات V لعاملي الخطر F_1 و F_2 (أو مقاييس درجة تأثير تغير العوامل على تغيير القيمة V).

وعليه، إذا اعتبرنا أن السند هو الأصل المالي المعني، فإن حساسية هذا السند (S)، عبارة عن تغير قيمته تبعا لتغير معدل الفائدة (r)، بطريقة متناهية في الصغر، (Infinitésimal) أو هي مشتق الدالة $V_{(r)}$ مقسوم على V.[2]

$$\frac{1}{V} \boldsymbol{x} \frac{dV}{dr} = S$$

[1] أميرة طهير، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.
[2] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 178-188.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علما أن:

$$V = \frac{C_1}{1+r_1} + \frac{C_2}{1+r_2} + \dots \frac{C_{n-1(n-1)}}{(1+rn-1)n-1} + \frac{C_{n+R_n}}{(1+r_{n)\,n}}$$

حيث أن: $C_n,\dots..C_3,C_2,C_1$ = **الفوائد المسددة خلال الفترة 1 ،2، 3....n على التوالي؛**

V: القيمة الحالية للسند؛

n: عدد السنوات؛

Rn: قيمة القرض المسددة في n؛

r1, r2, r3,.....rn = معدلات الفائدة للفترا ت 1، 2 ... n على التوالي.

وتفسير صيغة الحساسية هو أن قيمة السند ترتفع كلما انخفضت معدلات الفائدة والعكس صحيح، بمعنى أن هناك تأثير عكسي لمعدلات الفائدة على قيمة السند. فإذا كان مثلا **S=** −5.52 هذا يعني أن قيمة السند ترتفع ب 5.52% كلما انخفضت معدلات الفائدة ب 1 % والعكس صحيح.

3- القيمة المعرضة للخطر (VAR): قيمة الخسارة القصوى(الخطر الأعظم) التي يمكن أن يتقبلها البنك عند مجال ثقة معين، فهي عبارة عن مقياس للحد الأقصى للتغير المرتقب والمحتمل في قيمة محفظة الأوراق المالية للمؤسسة المالية (البنك)، وذلك باحتمال معين وفي تاريخ معين. ويتوقف تحديد وتعريف (VAR)، على ثلاثة عوامل أو محددات هي:

- ✓ توزيع أرباح وخسائر المحفظة
- ✓ مجال الثقة
- ✓ المجال الزمني

الفرع الثالث: أساليب معالجة المخاطر التشغيلية

يطرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لقياس المخاطر التشغيلية وهي تتمثل في:

أولا- أسلوب المؤشر الأساسي (BIA)

يجب على البنوك التي تستخدم المؤشر الأساسي أن تحتفظ برأس مال للمخاطر التشغيلية يساوي نسبة مئوية ثابتة يرمز له **alpha** من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاثة السابقة؛ حيث تستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي الدخل البنك صفرا أو خسارة ويتم احتساب متوسط سنتين فقط، واذا حقق البنك خسارة لسنتين أو أكثر من السنوات الثلاثة الأخيرة، يطبق الركن الثاني من الاتفاق أين يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.

$$KBIA = [\Sigma(GI\ 1\dots nX\ \alpha)]\ /n$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث: KBIA: متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي **(BIA)**.

GI: مجموع صافي الدخل من الفوائد وصافي الدخل من غير الفوائد.

α = معامل ألفا 15% وفقا لما قررته " لجنة بازل"، و إجمالي الدخل يعرف بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضافا إليه صافي الإيراد من غير الفوائد.

n = عدد السنوات

وينبغي أن يكون الإجمالي متضمن أي مخصصات، ويستبعد أي أرباح أو خسائر من بيع أوراق مالية في سجلات البنك، ويستبعد أي بنود غير نظامية، وكذلك أي دخل ناتج من التأمين. [1]

ثانيا– المنهج المعياري (SA)

تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة والتنقيح للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تعتمد أيضاً عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل (خطوط العمل) وبالتالي تكون أكثر مرونة من منهج المؤشر الأساسي، وتحتسب متطلبات رأس المال بناء على عدة مؤشرات (الدخل الإجمالي لوحدات العمل) بحيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل (الخدمات) المصرفي وحسب الخدمات المصرفية المقدمة (Business Units) وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 04: تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل والخدمات البنكية المقدمة

وحدات العمل المصرفية	المنتجات المصرفية(النشاط)	المؤشر Indicator	معامل رأس المال
الاستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	81= 18%
	تمويل التجارة والتداول	الدخل الإجمالي	82= 18%
الأعمال المصرفية	الخدمات البنكية بالتجزئة	الدخل الإجمالي	83= 12%
	الخدمات البنكية التجارية	الدخل الإجمالي	84=15%
	المدفوعات والتسويات	الدخل الإجمالي	85= 18%
	خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	86=15%
أخرى	خدمات إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	87=12%
	خدمات الوساطة المالية	الدخل الإجمالي	88=12%

المصدر: أميرة طهير، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.

[1] أحلام بوعبدلي وثريا سارة، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، الجزائر، ديسمبر2015، ص 120.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحتسب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات البنكية بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال **(بيتا)**، بحيث يكون مجموعها هو الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية. وبذلك تكون عناصر المعادلة هي:

$$KTSA = \{\Sigma \text{ YEAR } 1\text{-}3 \max[\Sigma(\text{ GI1-8 X } \beta 1\text{-}8), 0]\}/3$$

حيث:

KTSA: المتطلبات الرأسمالية للخطر التشغيلي وفق لطريقة الأسلوب النمطي والقياسي.

GI1-8: خطوط الأعمال أو الانشطة من 1-8.

β1- 8: معامل لكل خط اعمال من 1-8. [1]

ثالثا- طرق القياس المتقدمة (AMA)

يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب تقدما ويعتمد على قيام البنك بتصميم نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل، ومن الجدير بالذكر أن لجنة بازل قد وضعت بعض الشروط التي يجب توفرها لدى البنك حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم ومنها:

على سبيل المثال:

أن تكون للبنك إدارة مستقلة لمخاطر التشغيل تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارتها، وأن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبطا بشكل متكامل مع العمليات اليومية البنك وأن تقدم تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية.[2]

الفرع الرابع: أساليب قياس مخاطر السيولة

لقد تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهمية السيولة في النظام البنكي والأسواق المالية بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي **نسبة تغطية السيولة** والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق لديها حتى 30 يوما، أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف النقدي، توفير للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها وفيما يلي شرح تفصيلي لنسبتين المشار إليهما. [3]

---

[1] أميرة طهير، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص ص 37-40.

[3] فرج شعبان، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، مطبوعة دروس موجهة لطلبة الماستر، التخصصات: النقود والمالية، واقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013، ص 114.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا – نسبة تغطية السيولة Liquidity Converge Ratio (LCR)

تهدف هذه النسبة لتأكد من احتفاظ البنك المركزي بمستوى كافي من الأصول السائلة غير المرهونة (غير مرهونة بشكل صريح أو ضمني لضمان أو تحسين مستوى الائتماني لأي عملية أو كحماية لأي نوع من المخاطر) والتي يمكن تحويلها إلى نقدية لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوم تحت سناريو محدد، وكحد أدنى من المفترض أن تمّكن تلك الأصول السائلة من الاستمرار في مزاولة نشاط حتى اليوم الثلاثين، وعليه يتم قياس هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما}} \geq 100\%$$

وفيما يخص الأصول السائلة عالية الجودة: فهي تمثل كافة الأصول غير المرهونة والتي تتميز بالخصائص التالية: سهولة التقييم ومدى التأكد منه، مخاطر ائتمان ومخاطر سوق منخفضة، انخفاض درجة الارتباط بالأصول الخطرة، الإدراج في سوق أوراق مالية متطور ومتعارف عليه، أسواق مالية نشطة وكبيرة، وجود صانعي سوق ملتزمين، تركز منخفض في السوق.[1]

ثانيا– نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding (NSF)

تقيس قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الآجل (أكثر من سنة) للبنك مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية، وتهدف هذه النسبة إلى مساعدة البنك على هيكلة مصادر الأموال لمركزه المالي والالتزامات العرضية لديه، بالإضافة إلى الأنشطة في أسواق رأس المال لمساندتها في التغيرات التي تطرأ على السيولة، ولتوفير مصادر تمويل أكثر استقرارا لكل من أصول وأنشطة البنك، ويجب أن تزيد نسبة صافي التمويل المستقر عن 100%. [2]

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح ASF}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب RSF}} > 100\ \%$$

وقد أضاف بازل III معيار جديد وهو **الرافعة المالية Leverage Ratio** وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%. [3]

---

[1] البنك المركزي المصري، **مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل 2 (ورقة للمناقشة)**، قطاع الرقابة والإشراف وحدة تطبيق مقررات بازل 2، ص ص 13-14. تم تحميله من الرابط التالي:
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.cbe.org.eg/

[2] المرجع نفسه، ص 16.

[3] فلاح كوكش، **أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية**، معهد الدراسات المصرفية، بدون ط، الأردن، 2012، ص 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: ادارة المخاطر المالية في النظام البنكي التونسي

يحتل النظام البنكي التونسي مركزا محوريا في الاقتصاد العربي والتونسي ويشكل أحد أولويات برامج الإصلاح باعتباره القناة الرئيسية لتعبئة الادخار الوطني والممول الرئيسي للأعوان الاقتصاديين، كما ان هذا الاخير يتعرض لمخاطر وتقلبات عديدة وعمليات غسيل أموال خاصة بعد الثورة التي شهدتها البلاد وتأزم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للدولة التونسية.

مما سبق سنقدم من خلال هذا المبحث لمحة عامة عن النظام البنكي التونسي والتدابير التي اتخذتها الجمهورية التونسية للرقابة المصرفية ولمعالجة المخطر البنكية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: لمحة عن النظام المصرفي التونسي

المطلب الثاني: هيكلة النظام البنكي التونسي

المطلب الثالث: الرقابة المصرفية التونسية

المطلب الأول: لمحة عن النظام البنكي التونسي

ترجع بدايات القطاع البنكي التونسي إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث أسست عدة بنوك مثل البنك الفرنسي التونسي 1879 والبنك التونسي 1884 في خضم هيمنة الرأسمال الفرنسي، وقد سخر القطاع آنذاك أساسا لصالح المعمرين ولتطوير الأنشطة المرتبطة بالشركات الفرنسية، ولم يظهر أول بنك ذى رأسمال تونسي إلا عام 1922 عندما أسس عدد من التجار شركة قرض تعاونية بعد الاستقلال.[1]

إلا ان الدولة التونسية بعد الاستقلال ورث قطاعا بنكيا مشتتا يتكون من عدة بنوك صغيرة الحجم، تشتغل في ظل سياسة نقدية مفروضة من الخارج يقودها بنك أجنبي، كان بنك الجزائر وتونس المنتصب خارج البلاد يشرف على النشاط البنكي وهو يخضع لسلطة بنك فرنسا فكان يركز اهتمامه على مصالح المواطنين الأجانب وتطوير مكونات الاقتصاد المرتبطة بهم، دون أي اعتبار لنشاطات التقليدية التي كان يقوم بها التونسيون.

وقد كان القطاع البنكي من جهته يتكون من 7 صناديق تعاونية و7 بنوك تونسية و13 بنكا فرنسيا تتعامل أساسا مع المعمرين، وحالما استرجعت تونس سيادتها الكاملة وانفصلت نهائيا عن الهيمنة الفرنسية التي دامت 75 عاما، أخذت تسعى إلى القضاء تدريجيا على مخلفات الاستعمار بجميع أنواعه،

[1] البنك المركزي التونسي، من منشورات البنك، تم تحميله على الموقع التالي:
www.bct.gov.tn

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل أول خطوة في هذا المجال كانت الاستقلال النقدي الذي تجسد في إنشاء البنك المركزي التونسي وانضمام تونس إلى النظام النقدي العالمي باعتبارها بلدا ذا سيادة مطلقة، بعدها أنشئت الحكومة الشركة التونسية للبنك 1957 والبنك القومي التونسي 1959 بهدف تونسة القطاع فيما بقيت بعض فروع البنوك الأجنبية نشطة في البلاد.

وفي السبعينات شهد القطاع تطورا ملحوظا، وقد أسس في تلك الفترة بنك تونس العربي الدولي الذي أصبح لاحقا أكبر البنوك الخاصة في الثمانينات ومع الطفرة النفطية الثانية، أسست عدة بنوك ذى رؤوس أموال عربية مثل البنك التونسي الكويتي والبنك العربي لتونس والشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي، في بداية التسعينات أدرجت عدة بنوك في البورصة التونسية، وفي 1999 شهد القطاع أول اندماج هام باستحواذ الشركة التونسية للبنك على بنك التنمية والبنك الوطني للتنمية السياحية، وفي عام 2009 شهد القطاع إنشاء بنك الزيتونة كأول بنك إسلامي تونسي[1].

الفرع الأول: تأسيس البنك المركزي التونسي

المرحلة الأولى تجسدت في استقلال تونس في المجال النقدي، بانسحابها تماما مع بنك الجزائر وتونس الذي كان يقوم آنذاك بدور بنك مركزي للبلدين المتجاورين، وبمقتضى اتفاقية أبرمت مع فرنسا في جويلية 1958 تقرر بمقتضاها تحويل كامل صلاحيات المؤسسة المشتركة إلى معهد إصدار تونسي بحت، وتأسس بعد ذلك البنك المركزي التونسي طبقا للقانون 90 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958.

وفي 3 نوفمبر 1958 شرع البنك المركزي التونسي في العمل، مع حرص شديد على تحقيق جميع الأهداف المرسومة في نظامه الأساسي، ولهذا الغرض حدد هدفا نهائيا لسياسته النقدية هو تحقيق نمو اقتصادي سليم، مع الحفاظ الدائم على التوازن العام، وقد تحدد الهدف الوسيط في إبقاء نسق الإحداث النقدي في مستوى يناسب النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية.

الفرع الثاني: النظام البنكي التونسي بعد الثورة

واصل القطاع البنكي جهوده في تمويل الاقتصاد بشكل فاعل خلال سنتي 2011 و2012 في ظل ظرف اقتصادي واجتماعي صعب مما يشكل دلالة واضحة على متانة المقومات المالية والفاعلية العملياتية لهذا القطاع.

[1] البنك المركزي التونسي، المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا- الاشكاليات الجوهرية التي يواجها القطاع البنكي التونسي

لقد واجه القطاع البنكي 3 اشكاليات جوهرية شكلت مصدر هشاشته واعاقت تطوره تتمثل في:

1- المستوى المرتفع لحجم القروض المصنفة الذي يتجاوز 7 مليار دينار ونسبة 13 % من إجمالي تعهدات البنوك وضعف نسبة تغطية القروض المصنفة بالمدخرات البالغة 57% وخاصة قروض القطاع السياحي.

2- هشاشة الوضعية المالية للبنوك العمومية وضعف قدراتها التنافسية باعتبار الدور الريادي التي قامت به في تمويل التنمية وتحملها عبء هام في تركيز النسيج الاقتصادي بالبلاد لمدة ثلاث عقود مما تستوجب ارساء برامج تصحيحية صلبة تستند إلى تشخيص معمق لوضعيات هذه البنوك ومكامن الخلل الأمر الذي استدعى اللجوء إلى اجراء عمليات تدقيق شاملة مبرمجة لسنة 2013.

3- اشكاليات على مستوى هيكلة القطاع البنكي والمناخ التنافسي تؤثر سلبا على نجاعته، لعل أهمها ارتفاع عدد المؤسسات الناشطة في الحقل البنكي وصغر حجمها مقارنة بالبنوك الكبرى على المستوى الاقليمي وقصور أنظمة الحوكمة وادارة المخاطر وعدم تطور الأنظمة المعلوماتية.

ثانيا- التدابير والاجراءات التي وضعها المشرع التونسي

شرعت السلطات في اتخاذ جملة من الإجراءات في إطار برنامج تصحيحي ومتكامل لتطوير القطاع وإعادة هيكلته متمثلة في:

1- اتخاذ إجراءات لفائدة البنوك العمومية وذلك بمضاعفة رأس مالها وتفعيل ضمان الدولة لفائدته بعنوان اقتراضات خارجية، وذلك في إطار تعزيز مقومات صلابته المالية بما يمكنه من استعادة توازنه المالي ويضمن احترامه المتواصل لقواعد التصرف الحذر، كما تم في نفس هذا السياق برمجة اعتمادات إضافية لتدعيم الأموال الذاتية للبنوك العمومية؛

2- وبالتوازي مع ذلك قامت وزارة المالية بالإعلان عن طلب عروض دولية للقيام بمهمة **تدقيق خارجي شامل للبنوك العمومية الثلاثة** (الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان) وثمانية شركات متفرعة عنها، ويتمثل هذا المشروع في إنجاز تقييم تشخيصي شامل للوضع المالي للبنوك المعنية ومنظومة حوكمتها وتسييرها ومنظوماتها المعلوماتية، للوقوف على مختلف النقائص المؤسساتية والعملياتية والتنظيمية وبلورة مختلف السيناريوهات الممكنة لإعادة هيكلة هذه البنوك، لاعتمادا على هذه السيناريوات وأعمال لجنة مهمة التدقيق الشامل البتّ في اختيار السيناريو الأمثل لإعادة هيكلة البنوك العمومية؛

3- كما يجري إعداد مشروع قانون **لإنشاء شركة تصرف في الأصول** يهدف إلى تدعيم الصلابة المالية للبنوك من خلال طرح الديون المصنفة في القطاع السياحي من موازناتها من جهة وتطهير القطاع السياحي للمحافظة على ديمومته وتعزيز قدراته التنافسية من جهة أخرى؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- وفي إطار تدعيم قواعد الحوكمة الرشيدة، قامت جل البنوك بتعيين متصرفين مستقلين صلب مجالس إدارتها بما يدعم دور مجلس الإدارة ويعطيه أكثر استقلالية في اتخاذ القرارات المناسبة.
يؤمل أن يؤدي تجسيد هذه الإجراءات إلى المساهمة في تطوير القدرات المالية للبنوك والرفع من أداءها حتى تضطلع بدورها على الوجه الأكمل في تمويل الاقتصاد ومواجهة المنافسة الخارجية.[1]

المطلب الثاني: هيكلة النظام البنكي التونسي

يتكون الجهاز البنكي تونسي من بنوك مقيمة وغير مقيمة إلي جانب مؤسسات مالية وبنوك أعمال، والتي سنعرضها من خلال هذا المطلب كما يلي:

الفرع الأول: قائمة أسماء البنوك المقيمة والغير مقيمة بتونس

سنعرض في هذا الفرع قائمة بأسماء النوك التونسية من خلال الجدول التالي:

[1] الجمهورية التونسية، **القطاع البنكي**، وزارة المالية، ص ص 1-3. من الموقع التالي:
http://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.finnances.gov.tn/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 05: قائمة البنوك المتواجدة بتونس

أسماء البنوك التونسية	
البنوك المقيمة	**البنوك غير المقيمة**
الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة	سيتي بنك (فرع غير مقيم)
الاتحاد الدولي للبنوك	الاتحاد التونسي للبنوك
بنك الأمان	لون أند أنفستمنت كربوريشن
بنك الإسكان	بنك تونس العالمي
البنك التونسي	بيت التمويل التونسي السعودي
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	مصرف شمال أفريقيا الدولي
البنك التونسي القطري	المؤسسة العربية المصرفية (فرع غير مقيم)
البنك التونسي الكويتي	بنك اليوباف الدولي
البنك التونسي الليبي	**بنوك أعمال**
البنك التونسي للتضامن	بنك الأعمال المغاربي
بنك تونس العربي الدولي	بنك تونس للأعمال
بنك تونس والإمارات	
البنك العربي لتونس	
البنك الفرنسي التونسي	
البنك الوطني الفلاحي	
التجاري بنك	
الشركة التونسية للبنك	
مصرف الزيتونة	
سيتي بنك	
المؤسسة العربية المصرفية	
الشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي	

المصدر: البنك المركزي التونسي، من منشورات البنك، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: حجم القطاع البنكي التونسي

يعتبر صغيرا وتهيمن عليه البنوك وتقدر أصوله بـ 115 % من الناتج المحلي الإجمالي، ففي أفريل 2015 تم تسجيل وجود 23 بنك مقيم بما في ذلك ثلاثة بنوك عمومية وثلاثة بنوك وطنية خاصة، وستة بنوك أجنبية، ويعتبر حجم القطاع المالي غير البنكي صغيرا نسبيا (حوالي 20 % من أصول القطاع المالي بأكمله في سنة 2014)، ويمثل قطاع التمويل الصغير 0.2 % فقط من إجمالي أصول القطاع المالي، كما يعتبر حجم سوق الأسهم وسوق الأوراق المالية ذات الدخل الثابت متواضعا نسبيا بقيمة سوقية تساوي 20 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتبقى الأسهم الخاصة أيضا محدودة في حين لا يمثل قطاع التأجير الذي يضم تسع مؤسسات سوى 1.6 من الناتج المحلي الإجمالي، ويضم قطاع التأمين الناشئ في تونس 20 شركة تركز خصوصا على الأنشطة التي لا تغطي التأمين على الحياة، ومثلت أقساط التأمين السنوية نحو 1.8 % من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

وللإشارة، يبلغ عدد المؤسسات الناشطة في الحقل البنكي **43** مؤسسة تتوزع كالآتي:

جدول رقم 06: تطور عدد المؤسسات المالية المرخص لها

	2014	2015	2016
بنوك	**29**	**30**	**30**
بنوك مقيمة	22	23	23
بنوك غير مقيمة	7	7	7
مؤسسات مالية	**14**	**13**	**13**
مؤسسات إيجار مالي	9	8	8
شركات إدارة ديون	3	3	3
بنوك اعمال	2	2	2
المجموع	**43**	**43**	**43**

المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي للرقابة المصرفية، 2016، تم تحميلة من الرابط التالي: https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/index_ar.jsp#s4 . تم الطلاع علية بتاريخ 2019/06/18، الساعة، 17:32

[1] الجمهورية التونسية، مرجع سبق ذكره، ص 1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: الرقابة المصرفية التونسية وإدارة المخاطر

عهد القانون عدد 35 المؤرخ في 25 أفريل 2016 للبنك المركزي التونسي بمهمة رقابة البنوك والمؤسسات المالية، سواء كانت مقيمة أو غير مقيمة وتعديل أنشطتها، وعلى هذا الأساس يسهر البنك المركزي التونسي على أن تمارس هذه المؤسسات أنشطتها وفقا للأحكام القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل بما يحفظ صلابتها المالية ويحمي مودعيها ومستعملي خدماتها، كما عزز هذا القانون سلطة البنك المركزي من خلال توضيح مهام المراقبة وتحديد مجال وصيغ الرقابة البنكية فضلا عن تدعيم عمليات الرقابة على الوثائق والرقابة الميدانية.

ويمكن للبنك المركزي أن يلزم الأطراف المعنية التي تعد وضعياتها المالية ذات مخاطر عالية، بمتطلبات تصرف حذر أكثر صرامة من المعايير المحددة ترتيبيا، وبالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية ذات أهمية نظامية، يخول للبنك المركزي إخضاعها لقواعد تصرف حذر خاصة، لاسيما على مستوى المتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية، ويمارس البنك المركزي رقابة تكميلية على مستوى المجمعات المالية، حيث لا تمس هذه الرقابة التكميلية الرقابة المجراة من قبل سلطات الرقابة الأخرى.

وتغطي الرقابة البنكية كافة مراحل دورة حياة البنك والمؤسسة المالية، بداية من منح الترخيص لممارسة النشاط إلى غاية عملية الحل والتصفية، وتختتم أعمال الرقابة المصرفية سنويا من خلال إصدار تقرير عن الرقابة البنكية.

الفرع الأول: قواعد التصرف والحذر

وضع البنك المركزي التونسي قواعد التصرف ومعايير التصرف الحذر التي يجب على البنوك ومؤسسات القرض تطبيقها، وتتعلق هذه القواعد بما يلي:

- ✓ استعمال الأموال الذاتية؛
- ✓ النسب بين الأموال الذاتية والتعهدات؛
- ✓ نسب السيولة؛
- ✓ مساعدات مؤسسات القرض لفائدة فروعها؛
- ✓ المخاطر بصفة عامة.

أولا – قياس المخاطر المصرفية

يمكن توضيح أهم النسب المالية في قياس المخاطر المصرفية التي وضعها البنك المركزي التونسي في الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 07: نسب قياس المخاطر بالبنوك التونسية

1- نسبة تغطية المخاطر
تساوي أو تفوق 10 %	**نسبة تغطية المخاطر** (نسبة كفاية رأس المال) = الأموال الذاتية الصافية / (المبلغ المرجح لمخاطر القرض + مبلغ المخاطر التشغيلية).

2- نسبة رأس المال الأساسي	
تقل أو تساوي 7 %	لأموال الذاتية الصافية الأساسية / (المبلغ المرجح لمخاطر القرض + مبلغ المخاطر التشغيلية.

3- نسبة تركز وتوزيع المخاطر	
تقل أو تساوي 25 %	**نسبة تركز المخاطر** = المخاطر الجارية على نفس المستفيد / الأموال الذاتية الصافية
✓ تقل أو تساوي 3 مرات الأموال الذاتية الصافية ✓ تقل أو تساوي مرة ونصف الأموال الذاتية الصافية	**نسبة توزيع المخاطر**= مجموع المخاطر الجارية على المستفيدين الذين تتجاوز أو تعادل المخاطر الجارية على كل واحد منهم 5 % من الأموال الذاتية الصافية. مجموع المخاطر الجارية على المستفيدين، الذين تتجاوز أو تعادل المخاطر الجارية على كل واحد منهم 15 % من الأموال الذاتية الصافية.
✓ تقل أو تساوي مرة واحدة الأموال الذاتية الصافية. ✓ تقل أو تساوي 75% من الأموال الذاتية الصافية (انطلاقا من موفى سنة 2017). ✓ تقل أو تساوي 25 % من الأموال الذاتية الصافية (انطلاقا من موفى سنة 2018).	تحديد المساعدات لفائدة الأشخاص المرتبطين بالبنوك وبمؤسسات القرض على معنى الفصل 43 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك وبمؤسسات القرض.

المصدر: البنك المركزي التونسي، **نشريات الرقابة المصرفية**، تم تحويله من الموقع التالي:
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/page_ar.jsp?id=59. تم الطلاع علية بتاريخ 2019/06/10، الساعة:18:26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى البنوك ومؤسسات القرض تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "**مدخرات جماعية**" تخصم من النتائج وذلك لتغطية المخاطر الكامنة في التعهدات الجارية وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف1). ويقع احتساب هذه المدخرات الجماعية ضمن الأموال الذاتية التكميلية في حدود نسبة 1,25% من المخاطر المتحملة، ويتعين على البنوك ومؤسسات القرض الامتناع عن استعادة المدخرات التي تم تكوينها على الأصول المصنفة من خلال اللجوء إلى الضمانات العقارية.

كما يتعين عليها تكوين مدخرات إضافية على الأصول ذات أقدمية في الصنف 4 تعادل أو تفوق 3 سنوات لتغطية المخاطر وذلك وفقا للحدود الدنيا التالية:

- ✓ 40 % بالنسبة للأصول ذات أقدمية في الصنف 4 تتراوح بين 3 و5 سنوات؛
- ✓ 70 % بالنسبة للأصول ذات أقدمية في الصنف 4 تتراوح بين 6 و7 سنوات؛
- ✓ 100 % بالنسبة للأصول ذات أقدمية في الصنف 4 تساوي أو تفوق 8 سنوات.

ويجب على البنوك ومؤسسات القرض أن تمد البنك المركزي التونسي في أجل أقصاه 45 يوم من إقفال الوضع المحاسبي في نهاية كل ثلاثي، بتقرير حول مدى احترام المعايير الحذرة وذلك في ملحق، وكل إخلال يتم تسجيله تجاه أحد هذه المعايير يضاف بنسبة ترجيح قدرها 300 % إلى مجموع المخاطر الجارية المستخدمة لاحتساب نسبة كفاية رأس المال.

ثانيا- السيولة

يجب على البنوك وباستمرار احترام نسبة سيولة لا تقل عن:

- ✓ 60 % بداية من جانفي 2015؛
- ✓ 70 % بداية من جانفي 2016؛
- ✓ 80 % بداية من جانفي 2017؛
- ✓ 90 % بداية من جانفي 2018؛
- ✓ 100 % بداية من جانفي 2019.

ويتم احتساب النسبة المذكورة كالآتي:

نسبة السيولة = الأصول السائلة / مجموع الصافي للأموال الجاهزة خلال الـ 30 يوما التالية

ولا تؤخذ بعين الاعتبار لاحتساب نسبة السيولة سوى الأصول والخصوم والتعهدات خارج الموازنة والتي تكون محررة بالدينار.[1]

[1] البنك المركزي التونسي، **نشريات الرقابة المصرفية**، مرجع سبق ذكره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا– مخاطر السوق:

بهدف ضمان الامتثال الكامل لمعايير الصنف I للجنة بازل II حول القاعدة الاجتماعية، انطلق البنك المركزي التونسي منذ بداية سنة 2017 في إعداد مشروع شرط جديد في خصوص توفير الاموال الذاتية الضرورية لتغطية مخاطر السوق، مع العلم وأن البنك المركزي التونسي سينطلق سنة 2018 في وضع قواعد تغطية المخاطر على أساس مندمج، وهذا المشروع هو في مرحلة وضع اللمسات الأخيرة بعد الانتهاء من دراسة الجدوى، والتي تبين من خلالها عدم وجود كلفة اضافية من حيث الاموال الذاتية بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية .أما بالنسبة الى المتطلبات فإنها ترمي الى تغطية:

- ✓ مخاطر السوق للمحفظة المالية للتداول بما في ذلك المخاط ر على سندات الديون أو مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر المتعلقة بتقلبات سندات ملكية الأسهم؛
- ✓ مخاطر تقلبات العملات الأجنبية التي يمكن ان تمس جميع بنود الموزانة وخارج الموزانة؛
- ✓ مخاطر التسوية المتأتية من محفظة التداول أو محفظة الحسابات المصرفية أو جلة المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل على الصكوك المالية.[1]

الفرع الثاني: الحوكمة والمراقبة الداخلية

هدفت قواعد الحوكمة الرشيدة بموجب القانون عدد 48 المؤرخ في 11 جويلية 2016 إلى إرساء تصرف سليم وحذر يضمن ديمومة البنوك والمؤسسات المالية ويحافظ على مصالح المودعين والدائنين والمساهمين، وترتكز هذه القواعد على التزام البنوك والمؤسسات المالية بما يلي:

- ✓ وضع منظومة للمراقبة الداخلية تكون ملائمة لطبيعة النشاط وحجمه بما يضمن نجاعة العمليات والحفاظ على الأصول والتحكم في المخاطر؛
- ✓ اعتماد قواعد لحسن إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- ✓ انتهاج سياسة تهدف لإحكام التصرف في تضارب المصالح (الجمع بين المهام أو عدم توافق النيابات..)؛
- ✓ تطوير سياسة الإفصاح المالي حول أنشطتها؛
- ✓ تأمين التوازن بين سلطات ومهام مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة وتلك المتعلقة بالإدارة العامة أو هيئة الإدارة الجماعية، مع إعطاء قدر أكبر من الاستقلالية للهيئات التابعة لفرع المخاطر.

وتهدف الإجراءات الجديدة الواردة بالقانون والتي عززت الأحكام المضمنة صلب المنشور عدد 6 المؤرخ في 20 ماي 2011 إلى ما يلي:

[1] البنك المركزي التونسي، **التقرير السنوي للرقابة المصرفية**، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تأهيل مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة من خلال إعادة تركيز صلاحياته حول تحديد الاستراتيجية ومراقبة الإدارة العامة وإدراج معايير أكثر صرامة بخصوص تعيين أعضاء مجلس الإدارة مع اشتراط تعيين أعضاء مستقلين وأعضاء يمثلون مصالح صغار المساهمين.

2- تكريس قاعدة الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في إطار منوال الحوكمة الأحادي.

3- تعزيز مجلس الإدارة من خلال الهياكل المستقلة التالية للدعم والمساعدة:

- ✓ **لجنة مخاطر**: تساعد مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة في الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والامتثال للتراتيب والسياسات المضبوطة في هذا المجال.
- ✓ **لجنة تدقيق**: تساعد المجلس في وضع منظومة مراقبة داخلية ناجعة.
- ✓ **لجنة للتعيينات والتأجير**: مكلفة بالخصوص بتصور ومتابعة سياسة التعيين والتأجير وإدارة وضعيات تضارب المصالح.
- ✓ **هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية**: وذلك بالنسبة للبنوك أو المؤسسات المالية التي تمارس عمليات الصيرفة الإسلامية.

4- إضفاء المزيد من الشفافية على إدارة البنك والمؤسسة المالية من خلال اعتماد قواعد أكثر صرامة في مجال إدارة وضعيات تضارب المصالح وسياسة اتصال مخصصة للعموم عبر نشر معلومات موثوقة وذات الصلة بهياكل الحوكمة وإدارة المخاطر وسياسة التعيين والتأجير.

وعلى البنوك والمؤسسات المالية إحداث وظائف مستقلة تتعلق بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ومراقبة الامتثال. ويتولى الهيكل الدائم لمراقبة الامتثال بالخصوص تحديد وتقييم مخاطر عدم الامتثال للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل ولأفضل الممارسات وقواعد السير الجيد للمهنة.

الفرع الثالث: الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

تطبق عمليات الرقابة الحذرة على كافة البنوك وكافة المؤسسات المالية المقبولة في إطار القانون عدد 48 المؤرخ في 11 جويلية 2016، ويتم تعديل مدى تطبيق هذه العمليات وتواتره وفقا لحجم ونمط المخاطر وخصوصيات البنوك والمؤسسات المالية. وسيتم قريبا توسيع نطاق الرقابة الداخلية التي تجري على أساس فردي لتشمل بعدا موحدا.

أولا- الرقابة الدائمة

يستند إجراء الرقابة الدائمة على الأدوات الرئيسية التالية:

1- التقارير الدورية (شهرية وربع سنوية وسنوية)؛

2- التبادل المنتظم والمنظم مع المراسلين صلب البنوك والمؤسسات المالية بهدف إدراك خصائص المخاطر لدى هذه المؤسسات وإرساء أنظمة قياس وإدارة المخاطر؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الدليل المنهجي لتقييم البنوك والمؤسسات المالية؛

4- المنظومة التونسية لترقيم البنوك والمؤسسات المالية؛

5- مؤشرات تموقع البنوك والمؤسسات المالية والتي تتمثل في مجموعة من المؤشرات المتعلقة بتطور وضعية كل بنك أو مؤسسة مالية بالمقارنة مع تطور القطاع بما يمكن من توفير مؤشر مرجعي يتيح قياس التموقع بالمقارنة مع القطاع بأكمله. [1]

ثانيا- الرقابة الميدانية

يتم استكمال الرقابة الدائمة بإجراء رقابة ميدانية تخص موضوعا معينا أو تكون شاملة، وتهدف مهام التفقد إلى التقييم لطبيعة ونوعية المخاطر الجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية ورصد قدرتها على التعامل معها، وهي تمكن من دراسة مدى توافق التنظيم الداخلي للمؤسسة مع طبيعة أنشطتها ومخاطرها وتقييم أنظمتها للمراقبة والتحكم في المخاطر.

وتم خلال سنة 2016 تنفيذ 13 مهمة تفقد ميدانية، موزعة بين مهمة واحدة ذات طابع عام وسبع مهمات موضوعية وخمس مهمات ظرفية، وقد تم إنجازها على أساس برنامج سنوي مصادق عليه من قبل محافظ البنك المركزي وباعتماد أطر مرجعية موثقة، وقد تم التركيز خلال مهمات التفقد المذكورة على الجوانب التالية:

- ✓ آلية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- ✓ مخاطر الائتمان؛
- ✓ مؤشر السيولة؛
- ✓ متابعة تركيز برنامج إعادة الهيكلة لبنكين اثنين.

ثالثا- صندوق ضمان الودائع البنكية

أحدث القانون البنكي صندوقا لضمان الودائع البنكية، في شكل مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري ويبلغ رأس مال الصندوق خمسة ملايين دينار يكتتب بالتساوي بين الدولة والبنك المركزي التونسي.

ويهدف الصندوق بالأساس إلى حماية المودعين حيث يتولى تعويضهم في صورة عدم توفر ودائعهم، كما يمكن للصندوق بغرض الإسهام في الاستقرار المالي، التدخل بطريقة وقائية ووفقا لشروط صارمة في عملية إنقاذ بنك يمر بصعوبات ويتم التدخل من خلال:

- ✓ منح تمويل مضمون أو مسك مساهمة في رأس المال وذلك لفائدة البنك الذي يعد في وضعية تعثر.
- ✓ المساهمة في رأس مال مؤسسة المناوبة.

[1] البنك المركزي التونسي، **نشريات الرقابة المصرفية**، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد الانخراط في صندوق ضمان الودائع البنكية إجباريا بالنسبة لكافة البنوك.

وقد ضبط الأمر الحكومي عدد 268 المؤرخ في فيفري 2017 قواعد تدخل وتنظيم وتسيير صندوق ضمان الودائع البنكية والقواعد المتعلقة بالانخراط فيه وتعويض المودعين، في معالجة الصعوبات البنكية.

رابعا- تعزيز الإطار الاحترازي

بدأ تنفيذ برنامج العمل الخماسي للرقابة المصرفية في النصف الأول من سنة 2016، وقد قام فريق البنك المركزي التونسي بالفعل بالإجراءات المتعلقة بالمتطلبات التالية:

- ✓ اعتبارا من السنة المالية 2016، ضرورة توفير رصيد محدد من الأموال الذاتية لتغطية المخاطر التشغيلية، وقد اعتمد البنك المركزي التونسي في هذا الصدد مقاربة المؤشر الأساسي (15 % من الناتج البنكي الصافي) لاحتساب الرصيد الواجب تأمينه من الأموال الذاتية.
- ✓ تقييد حدود تعرض الأطراف المرتبطة للمخاطر وذلك بالتخفيض في نسبتها من 100 % إلى75 % في نهاية سنة 2017 وإلى 25 % في نهاية سنة 2018.
- ✓ إلزام البنوك والمؤسسات المالية(طبقا لمقتضيات المنشور رقم 06 لسنة 2016) بإرساء نظام تقييم داخلي لمخاط ر القرض للأطراف المقابلة (SNI) بهدف تمكينهم، في مرحلة أولى، بوسيلة مساعدة ناجعة على صعيد اتخاذ القرار في مجال اسناد القروض، وأداة وقائية فاعلة في إدارة مخاطر القرض، مع وضع تعريفات معدلة حسب المخاطر وإعداد هذه المؤسسات، في مرحلة ثانية، لتطبيق المقاربات الداخلية لتخصيص الاموال الذاتية. وقد قدمت البنوك والمؤسسات المالية خرائط طريق ترسم بوضوح الإجراءات التي تعتزم اتخاذها والجدول الزمني لوضع نظام تقييم داخلي لمخاطر القروض الممنوحة للأطراف المقابلة وفقا لأحكام المنشور آنف الذكر.

وفي إطار هذا التوجه، قام البنك المركزي التونسي خلال النصف الأول من سنة 2017 بمراجعة المنشور عدد 15 لسنة 2013 المتعلق بوضع قواعد الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر في نطاق مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الإرهاب وإصدار منشور حول كيفية إعداد التقارير المحاسبية والاحترازية والإحصائية، والشروع في إرساء متطلبات توفير الأموال الذاتية الضرورية لمواجهة مخاطر السوق.[1]

[1] البنك المركزي التونسي، **التقرير السنوي للرقابة المصرفية**، 2016، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

تتعرض البنوك في العصر الحالي إلى مخاطر عديدة ومختلفة وهذا لاختلاف مصادرها، وتتفاقم هذه المخاطر بسبب عدة عوامل منها العولمة وما أفرزته من ظواهر، واشتداد المنافسة المحلية والخارجية وتزايد حجم الموجودات خارج الميزانية بالإضافة إلى تغير طبيعتها، مما دعا إلى إعادة تقييم البنوك للمخاطر التي تواجهها وضرورة تبني النظم الفعالة لإدارتها.

ومن أجل إدارة هذه المخاطر أصبح لزاما على البنوك أن تتخذ إجراءات لازمة للتعرف على هذه المخاطر ووضع إجراءات مناسبة للحد من آثارها والتحكم فيها وتسييرها، فقد جاءت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي بجملة من القواعد التي من شأنها أن تفعل هذه الإدارة وتجعلها أكثر نجاحا، والتي عرفت عدة إصدارات خصوصا فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال، باعتبار رأس المال هو خط الدفاع الأول اتجاه هذه المخاطر.

لعبت لجنة بازل للرقابة البنكية دورا هاما في تحقيق الاستقرار في النظام البنكي العالمي وضمان كفاءته وحماية المودعين بما يلاءم مع التطورات والمستجدات العالمية التي جعلت معايير الرقابة تتخطى الحواجز المحلية لتصبح معايير دولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لبنك العربي لتونس والبنك الوطني الفلاحي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

بعد أن تنولنا في الفصلين النظريين الأول والثاني إلى أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، والدور الفعال الذي تلعبه لجنة بازل في إدارة هذه المخاطر والرقابة على البنوك، سوف نتناول في هذا الجانب التطبيقي من الدراسة إلى دراسة حالة بنكين تونسيين كنموذج لمعرفة أهمية إدارة المخاطر في تحسين عمل البنوك، حيث وقع اختيارنا على البنك العربي التونسي والبنك الوطني الفلاحي اللذان يعتبران من أهم البنوك العمومية في تونس.

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب موضوع هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين وهما:

المبحث الثاني: آليات وأساليب إدارة المخاطر بالبنك العربي لتونس ATB

المبحث الثالث: إدارة المخاطر بالبنك الفلاحي الوطني BNA

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: أساليب إدارة المخاطر بالبنك العربي لتونس

يتعرض البنك العربي لتونس لعديد من المخاطر مثله مثل أي بنك تونسي او عربي، يسعى جاهدا لتحكم فيها وسيطرة عليها بقدر الامكان، لذلك يضع سنة بعد سنة مجموعة من الاجراءات الاحترازية مع آفاق السنة التي تليها للمخاطر المالية التي تعترض نشاط البنك، في هذا المبحث سنرى كيف يقوم البنك بإدارة المخاطر ومن ثم سنقيس أهم المؤشرات المالية، وعليه سيتضمن هذا المبحث ما لي:

المطلب الاول: تقديم البنك العربي لتونس

المطلب الثاني: أليات إدارة المخاطر من قبل البنك العربي لتونس ATB

المطلب الثالث: حساب أهم المؤشرات البنكية للبنك العربي لتونس

المطلب الأول: تقديم البنك العربي لتونس

يعد البنك العربي لتونس من أهم البنوك في السوق التونسية من خلال حضوره الدائم ونشاطه الملحوظ وكذا مساهمته في التنمية الاقتصادية عبر مختلف النشاطات التي يقوم بها وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى تاريخ ومهام البنك العربي التونسي.

الفرع الأول: تاريخ البنك العربي لتونس

البنك العربي لتونس هو بنك تجاري يعمل وفقا للقانون التونسي، تأسس في 30 جوان 1982 بإدماج فرع تونس من البنك العربي ش أ ع وبمساهمة الأشخاص الطبيعيين التونسيين، تتمثل مهمة البنك في الإسهام في دفع التنمية المالية والاقتصادية للبلاد من خلال تقديم خدمات بنكية متميزة ومتنوعة. قام البنك العربي لتونس منذ تأسيسه بوضع سياسة نشيطة للتنظيم والهيكلة وتطوير الأصل التجاري الذي قدمه البنك العربي، ولذلك أصبح يحظى بموقع متميز في محيط تنافسي يتسم بالحراك المستمر.

للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة بالمجال، قام البنك بتطوير استراتيجية للتفرع والتي ترجمت في الوقت الراهن بخلق مؤسسات مختصة. ويظم البنك العربي لتونس أكثر من 131 فرع ويشغل أكثر من 1300 موظف في كامل أنحاء الجمهورية، ومن أهمّ محاور سياسة تنمية البنك قصد تعزيز موقعه بالسوق المحلية ولتوسيع مجال عمله:

- ✓ التوجه نحو سوق القطاع الخاص دون تجاهل الهدف الرئيسي (الشركات الصغرى والمتوسطة والشركات الكبرى).
- ✓ تنمية روح التعاون الجماعي بين البنك وفروعه. [1]

[1] تم تحميله من البنك العربي لتونس نقلا على الموقع: بتاريخ.
www.atb.tn، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/06/01، على الساعة 10:22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: مهام بنك ATB

أدى توسيع فروع البنك العربي التونسي إلى توسيع مهامه و يمكن تلخيص هذه المهام فيما يلي:

- ✓ الاستجابة لإنتظارات المساهمين من حيث ديمومة المؤسسة، والأرباح والنمو؛
- ✓ دعم ريادة البنك وإشعاعه في الأسواق المستهدفة بتقديم خدمات مرضية تستجيب لإنتظارات الحرفاء؛
- ✓ دعم محيط عمل سليم يُشجّع على الجهد ونكران الذات؛
- ✓ تدعيم مبدأ المؤسسة المواطنية من خلال المساهمة في مجهود التنمية الاقتصادية والحضارية للمنطقة.

الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية للبنك العربي لتونس

تطور البنك العربي لتونس منذ تأسيسه بنسق سريع وهو قادر على ترسيخ مكانته إيجابيا بالسوق وتحقيق مردودية مرضية، حيث يتم اتباع استراتيجية تجارية تتلخص في المحاور التالية:

- ✓ متابعة تطوير الأنشطة بنسق سريع على أساس القرب والابتكار وجودة الخدمات.
- ✓ دعم البنك العربي لتونس للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الكبرى وذلك على المستوى الوطني والمغاربي مع الاستفادة من الانتماء إلى مجموعة البنك العربي؛
- ✓ متابعة تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية الالكترونية التي تقوم على التكنولوجيا المتطوّرة (الخدمات المصرفية عبر الانترنيت، الرسائل القصيرة، الهواتف الجوالة)؛
- ✓ إرساء نظم إدارة الجودة؛
- ✓ وضع مخطّط تنظيمي لاستكمال وتعزيز الهيكل الحالي، والذي يستهدف أنشطة قطاعات "تجارة التجزئة" والشركات."

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك ATB

يعتبر الهيكل التنظيمي الأداة الفعالة لتسهيل عملية التسيير داخل أي مؤسسة مهما كان نوعها، حجمها وطبيعة نشاطها، ويمكن إيضاح الهيكل التنظيمي للبنك العربي التونسي من خلال الشكل الموالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للبنك العربي التونسي

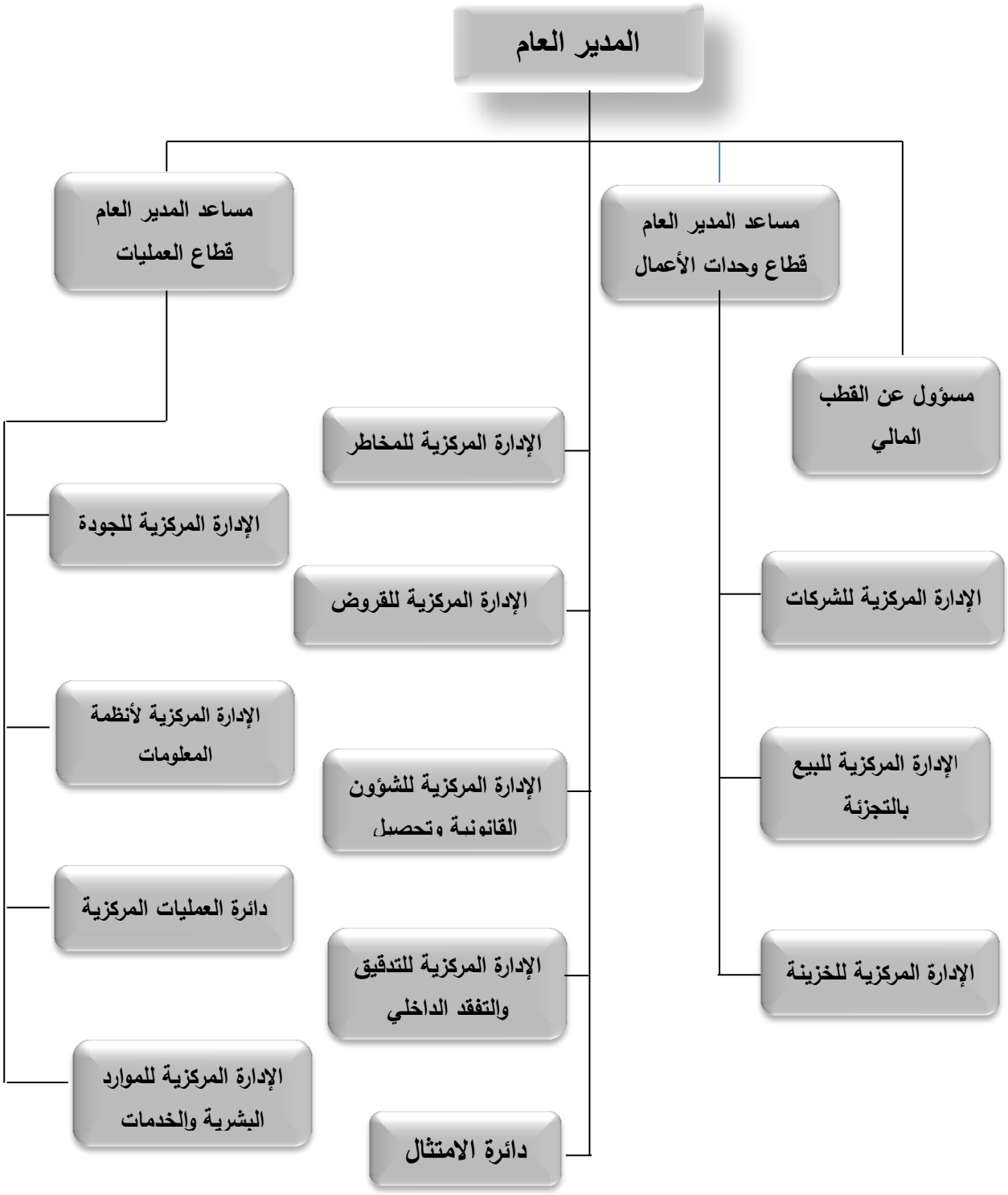

المصدر: التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنة 2016، متوفر على الرابط التالي:
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/page_ar.jsp?id=2016، بتاريخ 2019/06/09، على الساعة 20:00

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أليات إدارة المخاطر من قبل البنك العربي لتونس ATB

وضع البنك مجموعة من اللجان المرتبطة بإدارة المخاطر المالية، كما اتخذ عدة إجراءات وتدابير لتحكم فيها وإدارتها سنتعرف عليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: لجنة التصرف في المخاطر

وتهدف لتعزيز ومساعدة مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته اتجاه إدارة ومراقبة المخاطر والامتثال للمعايير الدولية أبرزها لحنة بازل، يعود لهذه اللجنة وضع استراتيجية التصرف في كل انواع المخاطر(الائتمان، السوق، السيولة، العمليات) وتحليلها وتحديد سقوف التعرض لها، تجتمع هذه اللجنة 6 مرات سنويا. إلى جانب هذه اللجنة يوجد لجان أخرى أهمها ما يلي:

أولا- اللجنة العليا للقروض

هذه اللجنة تجتمع دوريا وتنظر وتقرر في طلبات الحصول على القروض مهما كان نوعها (الاستثمارية، المباشرة، التوطيد، وغيرها) وكذلك جميع العمليات المساهمة المباشرة في رؤوس مال الشركات المسندة باتفاقية إعادة تفويت.

ثانيا- لجنة الخزينة:

هذه اللجنة تجتمع يوميا لمتابعة تطور الأسواق النقدية والمالية وأهم مؤشرات أنشطة البنك واتخاذ قرار بشأن الإجراءات التي يتعين تنفيذها لضمان الإدارة السليمة لهذا النشاط.

ثالثا- لجنة الحوكمة

وتحرص هذه لجنة على تمكين مجلس الإدارة من ممارسة نشاطه للإشراف على إدارة شؤون البنك مع الحفاظ على سلامته، في هذا الإطار تقوم اللجنة برصد التوجهات الاستراتيجية والهيكل التنظيمي للبنك بما يتماشى مع متطلبات المهنة تجتمع هذه اللجنة مرتين سنويا.[1]

[1] التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنة 2016، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: مخاطر الائتمان

لقد قام البنك العربي التونسي بتصيف مخاطر الائتمان إلى أربعة اصناف، كما قام بعدة إجراءات خلال سنتي 2016، و2015 لتحكم بمخاطر الائتمان سنقدمها في مالي.

اولا- تصنيف القروض:

لتقدير المخصصات اللازمة يتم تصنيف التعهدات طبقا لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 والمنشور عدد 04 المؤرخ في 2011/04/12 حسب المخاطر المتعلقة بها كما يلي:

- ✓ مخاطر عادية
- ✓ مخاطر تتطلب متابعة خاصة
- ✓ مخاطر مشكوك في استخلاصها في الآجال
- ✓ مخاطر يصعب استرجاعها كليا في الآجال
- ✓ مخاطر ذات مخاطرة شبه ميؤوس من استخلاصها

ثانيا- كيفية التحكم في مخاطر الائتمان للبنك لسنة 2016: فيما يتعلق بالتحكم بما يلي:

- ✓ المصادقة على منظومة تقييم وتصنيف التسهيلات؛
- ✓ قيادة مشروع تقييم التسهيلات والمساهمات؛
- ✓ انجاز الجداول والإحصاءات المتعلقة بمخاطر الائتمان والمطلوبة من طرف البنك المركزي؛
- ✓ انجاز التقارير والوثائق اللازمة لمتابعة مخاطر الائتمان.

خلال سنة 2017 انجاز المشاريع التالية:

- ✓ انجاز ترقيم داخلي لكل الحرفاء؛
- ✓ انجاز لوحة قيادة لمخاطر الائتمان؛
- ✓ تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع التصنيف الآلي؛
- ✓ مراجعة اجراءات التصنيف.

الفرع الثالث: المخاطر التشغيلية

فتركز نشاط البنك أساسا حول:

- ✓ انجاز لوحة قيادة للمخاطر التشغيلية؛
- ✓ انجاز التقارير الدورية حول سيولة البنك؛
- ✓ دراسات لهرم اعمار موظفي البنك والمخاطر التي قد تنجر عنه؛
- ✓ تطوير منظومة القيمة عند المخاطر Value at Risk لمتابعة وتقييم مخاطر السوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **أليات إدارة مخاطر التشغيل لسنة 2017**
  - ✓ تركيز منظومة التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة Risk Control Self Assessment
  - ✓ انجاز خارطة المخاطر بالبنك؛
  - ✓ انجاز مثال إطاري لتقارير ممثلي الرقابة على المخاطر التشغيلية بمختلف وحدات البنك؛
  - ✓ انجاز اختبارات الضغط لمخاطر السوق.

المطلب الثالث: قياس أهم المؤشرات البنكية والمخاطر للبنك العربي لتونس

في هذا المطلب عرض وقياس أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي وكذا مؤشرات تطور نشاط البنك كما سنقوم بقياس مؤشرات المخاطر البنكية الممكن حسابها حسب التقرير السنوي للبنك العربي لتونس في ما يلي:

الفرع الاول: قياس تغير أهم نتائج للبنك ATB لسنتي 2016-2017

وتكون بمقارنة النتائج بين سنتي 2016-2017، والهدف منها معرفة مدى تغير نشاط البنك سواء بالزيادة او النقصان، والبحث حول اسباب هذا التغير ومن ثم استخلاص أهم نتائج وتوصيات.

أولا – رقم الاعمال

يعتبر رقم الاعمال اهم ايراد لي أي بنك أو مؤسسة مالية فهدف أي بنك تجاري هو تعظيم الارباح، فأي تغير طفيف بالانخفاض أو الزيادة يوثر على نشاط البنك بشكل رئيسي وعلى لنتيجة الصافية كذلك. ويمكن تمثيل نسبة تغير رقم الأعمال للبنك من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 03: نسبة تغير رقم الاعمال للبنك العربي لتونس

الوحدة: مليون دينار

المؤشر	2017	2016	نسبة التغير
رقم الاعمال	439	382	% 14.92

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنتي 2016-2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الشكل السابق نلاحظ تطور رقم الأعمال بنسبة 14.92 % ليصل 439 مليون دينار سنة 2017 مقابل 382 لسنة 2016 بسبب توسع في نشاط البنك خاصة الاستثماري.

ثانيا- صافي ناتج البنكي

يعد أهم المؤشرات المالية لدراسة الوضعية المالية.

الشكل رقم 04: نسبة تغير صافي ناتج البنكي للبنك العربي لتونس

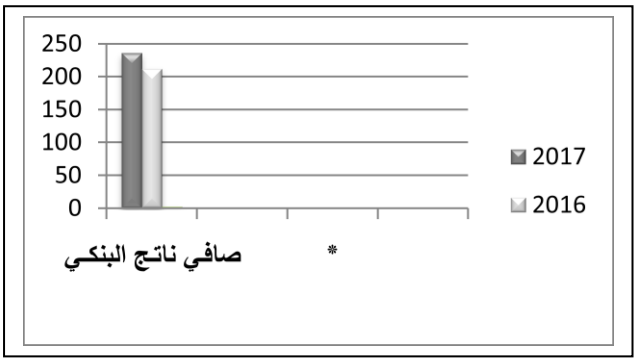

الوحدة: مليون دينار

المؤشر	2017	2016	نسبة التغير
صافي ناتج البنكي	236	212	%11.29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنتي 2016-2017.

نلاحظ أن قيمة صافي الناتج البنكي ارتفعت من 212 مليون دينار سنة 2016 الى 236 مليون دينار تونسي سنة 2017، بنسبة تغيير قدرت ب 11.29% وتعتبر نسبة منخفضة بسبب عدم تحسن في مجال الاعمال التجارية بشكل كبير.

ثالثا- النتيجة الصافية

وتعتبر من المؤشرات الهامة للوضع المالي للبنك، وفي ما يلي تمثيل بياني لتغير نتيجة البنك كالآتي:

الشكل رقم 05: التمثيل البياني لتطور النتيجة الصافية لبنك ABT لسنتي 2016-2017

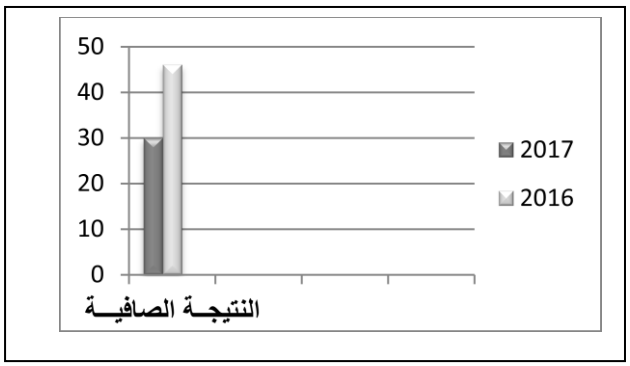

الوحدة: مليون دينار

المؤشر	2017	2016	نسبة التغير
النتيجة الصافية	30	46	(%34.82)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنتي 2016-2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ أن النتيجة الصافية انخفضت من 46 مليون دينار تونسي عام 2016 إلى 30 مليون دينار تونسي لعام 2017 بنسبة تغيير قدرت ب (34.82%)، وهذا راجع لارتفاع الاعباء خاصة مع تراجع نواتج البنك أهمها ضعف مداخيل الاستثمار.

رابعا- مجموع الأصول

تظهر مجموع استخدامات البنك لموارده المالية المحصلة في فترة معينة، والتمثيل البياني لتغير مجموع الأصول كما يلي:

الشكل رقم 06: التمثيل البياني لتطور مجموع الأصول لبنك ABT لسنتي 2016-2017

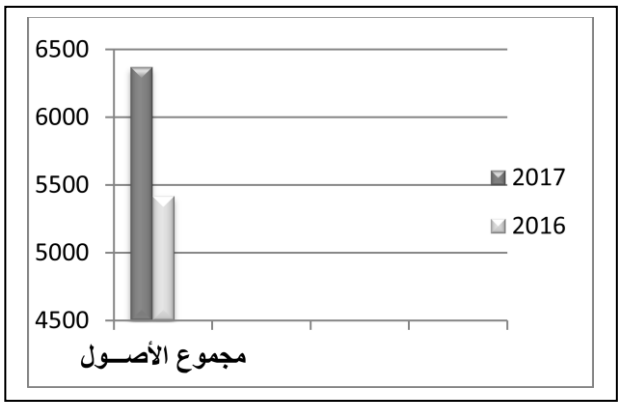

الوحدة: مليون دينار

المؤشر	2017	2016	نسبة التغير
مجموع الأصـول	6373	5419	%17.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنتي 2016-2017.

خامسا- مجموع الخصوم

تمثل مجموع موارد البنك المالية المحصل عليها خلال فترة الدراسة، والتمثيل البياني لتغير مجموع الأصول كما يلي:

الشكل رقم 07: التمثيل البياني لتطور مجموع الخصوم لبنك ABT لسنتي 2016-2017

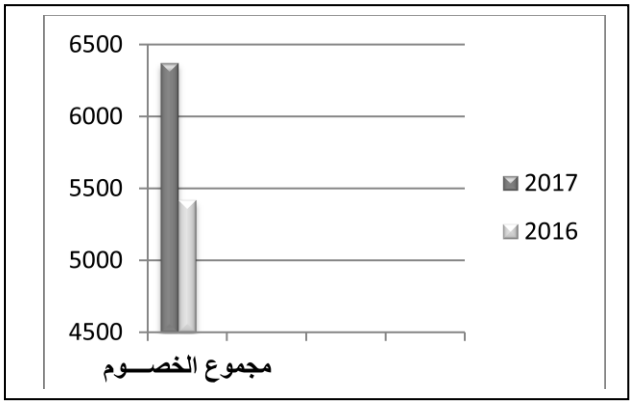

الوحدة: مليون دينار

المؤشر	2017	2016	نسبة التغير
مجموع الخصـوم	6373	5419	%17.6

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنتي 2016-2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من خلال الجدولين أعلاه أن إجمالي الميزانية ارتفعت من 5 مليون دينار سنة 2016 إلى 6 مليون دينار تونسي سنة 2017 بنسبة تغيير قدرت ب 17.6% حيث أن قيمة الأصول ارتفعت وهذا ارتفعت راجع إلى توسع في محفظة الاستثمار وزيادة في الأصول الثابتة.

سادسا- عدد العمال

يظهر هذا المؤشر مساهمة في امتصاص البطالة، من خلال الشكل الموالي تظهر نسبة التغير في عدد العمال:

الشكل رقم 08: التمثيل البياني لتطور عدد العمال بنك ABT لسنتي 2016-2017

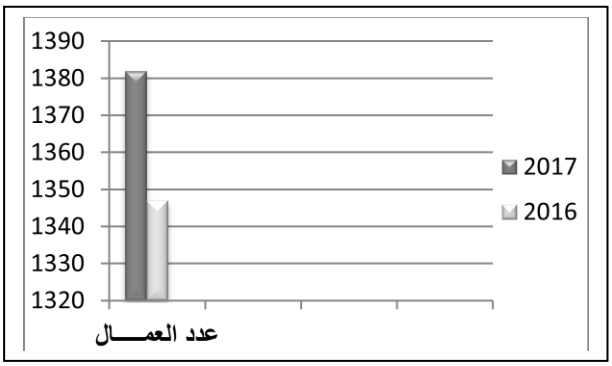

المؤشر	2017	2016	نسبة التغير
عدد العمـال	1382	1347	% 2.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنتي 2016-2017.

لقد ارتفع عدد عمال البنك من 1347 موظف سنة 2016 إلى 1382 موظف عام 2017، بنسبة تغير 2.6% وهذا نتيجة لتوسع خدمات البنك ونشاطه.

سابعا- نتيجة الاستغلال

وتظهر نسبة تغير نتيجة الاستغلال في الشكل التالي:

الشكل رقم 09: التمثيل البياني لتطور نتيجة الاستغلال لبنك ABT لسنتي 2016-2017

الوحدة: مليون دينار

المؤشر	2017	2016	نسبة التغير
نتيجة الاستغلال	40	51	(% 25.3)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنتي 2016-2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ تراجع في نتيجة الاستغلال 51 ألف دينار إلى 40 مليون بنسبة انخفاض بلغت 25.3 % بين سنتي 2016 و2017. وهدا راجع لارتفاع اعباء الاستغلال وتراجع إراداتها.

الفرع الثاني: تطور أهم المؤشرات البنكية

في هذا الفرع سنعرض مؤشرات تطور نشاط البنك التي تم استخراجها من التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لعل اهمها نسبة ملاءة البنك.

الجدول رقم 09: تطور أهم المؤشرات البنكية للبنك العربي لتونس

	2015	2016	2017
نسبة السيولة	% 80,26	% 89,77	% 94,46
نسبة الملاءة	**% 12.83**	**% 11.69**	**% 10.86**
مردودية الأموال الذاتية	% 12,2	% 9.1	% 8,32

المصدر: من التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنتي 2016-2017.

من الجدول أعلاه نجد في ما يخص نسبة ملاءة البنك أي نسبة كفاية راس المال فقد تجاوزت الحد الادنى المطلوب من البنك المركزي التونسي وهو 10%، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2015 بمعدل بلغ 12.83 %، إضافة لنسبة السيولة التي وصل البنك فيها إلى 94 % (كذلك تجاوز فيها النسبة المطلوبة من البنك المركزي) وهي أعلى نسبة، وعليه فيمكن القول ان البنك في وضع مالي جيد وحقق هدف الأمان والسيولة هذا ما سيزيد من ثقة المودعين، ويتضح أن البنك سعى جاهدا للتحقيق المعايير العالمية للجنة بازل والوصول إلى النسب التي وضعتها اللجنة خاصة نسبة السيولة والملاءة.

الفرع الثالث: قياس المخاطر البنكية للبنك

يتم احتساب المخاطر البنكية وفق عدة مؤشرات ونسب مالية، وحسب المعطيات الموجودة في تقرير السنوي للبنك اعربي لتونس لقد استطعنا حساب المؤشرات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 10: حساب مقاييس المخاطر للبنك العربي لتونس

	2017	2016
مؤشرات تغطية المخاطر الائتمانية		
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض	% 5,18	% 4,53
مؤشرات مخاطر السيولة		
الودائع الأساسية /إجمالي الأصول	% 73,57	% 75,33
القروض/ إجمالي الأصول	% 63,70	% 67,43
القروض/ الودائع	% 86,59	% 89,5
مؤشرات مخاطر التشغيل		
إجمالي الأصول /عدد العمال	% 4611,9	% 4023,7
مصروفات العمالة / عدد العاملين	15.36	17.58

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنتي 2016-2017.

من الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

1- نلاحظ أن نسبة مخاطر الائتمان بين 5 و6 % بالنسبة للديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض، وهي نسبة منخفضة وهو ما يدل على أن البنك في وضع جيد ومريح ولا يعاني من تراجع محفظة الائتمان.

2- نسب السيولة مرتفعة وجميعها تجاوزت 60 %، أعلى نسبة وصلت 89,5 % سنة 2016 بالنسبة للقروض إلى الودائع وهي تدل على أن البنك قادر على تمويل القروض بالودائع، أما نسبة القروض إلى الاجمالي الأصول فارتفاعها يبين عدم التنويع في اصول البنك، وفيما يخص ارتفاع نسبة الودائع الأساسية إلى إجمالي القروض يدل على أن البنك محافظ على ثقة المودعين.

3- مؤشرات مخاطر التشغيل يظهر حسن إدارة البنك لهذه المخاطر.

من خلال تحليل النسب المالية ومؤشرات المخاطر التي يتعرض لها البنك فإن الوضع العام للبنك جيد ولا يتعرض لمخاطر عالية، حقق البنك هدف السيولة والأمان ما يعطيه اريحية أكثر في تعامل مع المودعين. لكن ربحية البنك ضعيفة للغاية وهو يظهر جلي في انخفاض وضعف نسب المردودية، رغم توسع البنك في الاستثمار. لذلك على البنك ان يركز على الربحية لا على الأمان والسيولة فقط والسعي لاستقطاب أكبر عدد ممكن من للمودعين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: إدارة المخاطر بالبنك الفلاحي الوطني BNA

تتعدد البنوك العمومية التونسية منها البنك الوطني الفلاحي BNA الذي يعتبر من اهم البنوك في تونس، يسعى هذا البنك للتحكم والادارة الجيدة للمخاطر التي يتعرض لها، لذا سنرى في هذا المبحث أساليب البنك في ادارة مخاطرة وكذا دراسة الوضعية المالية للبنك من خلال قياس أهم مؤشرات البنكية وكذا قياس المخاطر المالية، هذا من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: تقديم البنك الوطني الفلاحي التونسي BNA

المطلب الثاني: أليات إدارة المخاطر من قبل البنك الوطني الفلاحي BNA

المطلب الثالث: قياس أهم المؤشرات والمخاطر البنكية للبنك الوطني الفلاحي

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الفلاحي التونسي BNA

يعتبر البنك الوطني الفلاحي من أهم البنوك الموجودة في تونس لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، وهو بنك عمومي يختص بالقيام بمختلف العمليات التجارية، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى نشأته وأهم أهدافه بالإضافة إلى آفاقه المستقبلية.

الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الفلاحي BNA

نشأ البنك الوطني الفلاحي في 01 جوان 1959، بعد ثلاث سنوات من استقلال تونس، حيث كان حدث للسيادة الوطنية، وفي ذلك الوقت تم تمويل الزراعة من قبل نظام الائتمان الزراعي السابق الذي أنشأته Caisse Mutuelle de Crédit Agricole و Caisse Foncière وجمعيات الادخار التونسية وتكييفها مع هياكل المحمية.

تم افتتاح البنك الوطني للفلاحة رسميا من قبل الرئيس السابق الحبيب بورقيبة في 10 أكتوبر 1959. من خلال إنشاء هذا البنك أرادت الحكومة توحيد الائتمان الزراعي وتشجيع تنمية الزراعة.

الفرع الثاني: أهداف البنك الوطني الفلاحي BNA

تتمثل الأهداف الرئيسية للبنك الوطني الفلاحي فيما يلي:

- ✓ تعزيز روح ريادة الأعمال ودعم التنمية الإقليمية؛
- ✓ دعم مبادرات خلق فرص العمل؛
- ✓ يساهم في الانتعاش الاقتصادي والعدالة الاجتماعية لبلاده؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ يعتبر البنك أن أي مساحة سواء في الزراعة أو الصناعة أو التجارة هي نقطة للتوظيف وتنمية الاقتصاد؛
- ✓ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيط مالي لتشجيع الأفكار الجديدة؛
- ✓ يقدم البنك مساهمة كبيرة في تحقيق عقد النمو الاقتصادي في تونس.

وفي هذا السياق دخل البنك الوطني الفلاحي في شراكة مع المعهد العربي لأصحاب الأعمال (IACE)، ودعمت المبادرة الممتازة (Star-up Tunisia Expo)، التي نظمتها شركة تونس بليس دو قام برعاية العديد من الفعاليات الأخرى وشارك في العديد من الأحداث الإقليمية بما في ذلك خيمة تنظيم المشاريع وكأس الأعمال الإبداعية، والهدف من ذلك هو تشجيع الأفكار الجديدة ومشاريع الأعمال المبتكرة، والكشف عن مواهب تنظيم المشاريع الجديدة والمشاركة في خلق فرص العمل.[1]

الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية للبنك الوطني الفلاحي BNA

من أجل مواصلة تحقيق الأهداف المحددة في خطة أعمال البنك وتوحيد محفظته وتعزيز قوته المالية وتحسين أدائه يسعى البنك لبذل جهود معتبرة في السنوات القادمة من خلال تركيزه على:

- ✓ التحسين المستمر لمؤشرات الأداء؛
- ✓ تحسين سيولة البنك من خلال تعزيز العدوانية التجارية في جمع ودائع مستقرة وتحسين فرص العمل؛
- ✓ تنويع المحفظة التجارية لضمان وجود علاقة أفضل بين أداء الائتمان وجودة المخاطر ؛
- ✓ الاستمرار في تنظيف محفظة القروض من خلال تحسين جهود التحصيل وبيع الذمم المدينة لشركة التحصيل؛
- ✓ إصلاح نظام المعلومات من خلال الاستحواذ على الخدمات المصرفية العالمية؛
- ✓ تحديث الشبكة من خلال إعادة ربط الوكالات وفتح منافذ مبيعات جديدة؛
- ✓ تعزيز رأس المال الأساسي؛
- ✓ وضع خطة عمل ذات أولوية لتحسين إدارة المخاطر من خلال السيطرة على المخاطر الملازمة لبيئة ونشاط البنك.[2]

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الفلاحي BNA

يمكن ايضاح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الفلاحي من خلال الشكل الموالي:

[1] نقلا من الموقع، http://www.bna.tn، بتاريخ 2019/06/20، على الساعة 22:19.

[2] نقلا من الموقع، http://www.bna.tn، بتاريخ 2019/06/20، على الساعة 22:45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم 10: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الفلاحي

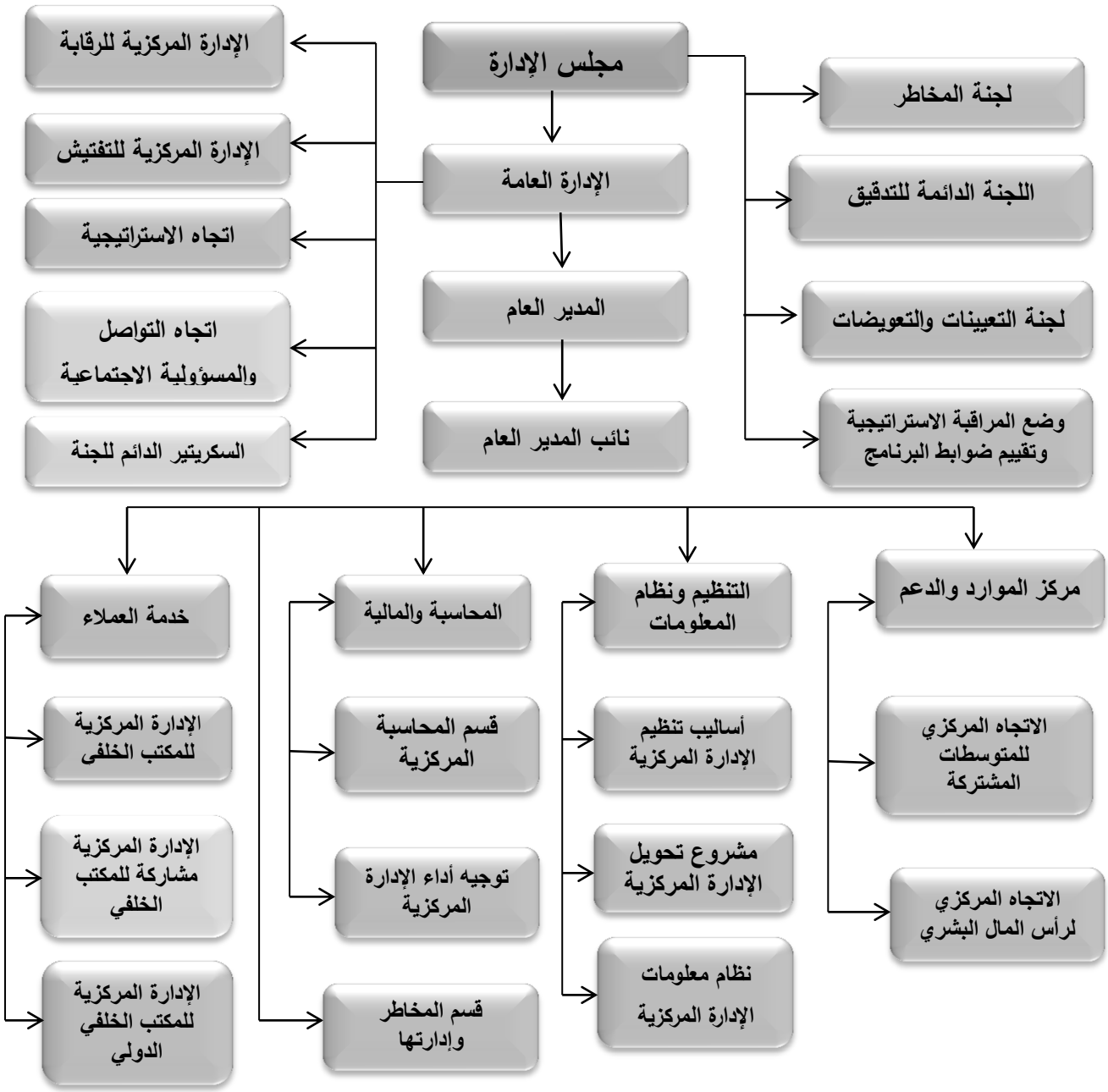

المصدر: من التقرير السنوي للبنك الوطني الفلاحي لسنة 2017، نقلا على الموقع التالي، http://www.bna.tn/documents/Rapport-activite-2017.pdf، بتاريخ 2019/06/21، على الساعة 11:33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أليات إدارة المخاطر من قبل البنك الوطني الفلاحي BNA

في سياق اقتصادي يتسم بقدر كبير من عدم اليقين، حرص البنك الوطني الفلاحي في عام 2016 على مواصلة الإدارة النشطة للمخاطر، وتعتمد فعالية نظامه على فحص المخاطر وتقييمها ومدى أهمية أدوات التحكم لضمان أن كفاية رأس المال تتماشى مع بيان المخاطر وتطوير استراتيجيتها للتقسيم وتغطية المخاطر. اساليب البنك التي تميز الإدارة والسيطرة على أنواع المخاطر المختلفة هي:

الفرع الاول: إدارة المخاطر التشغيلية والسوقية

- ✓ تحديد حوادث المخاطر التشغيلية وفقا لمصطلح بازل II،
- ✓ مراقبة تنفيذ خطة استمرارية الأعمال بمساعدة مورد خارجي؛
- ✓ تحسين نسبة السيولة على المدى القصير LCR بعد اجتياز المعيار التنظيمي لبازل في نهاية ديسمبر 2016 الوصول إلى 102.02 %.
- ✓ توزيع الأصول والخصوم وفقا لمدتها المتبقية ووفقا لمعدلها وفقا لمتطلبات BCT؛
- ✓ إعداد تنفيذ نسبة السيولة طويلة الأجل "NSFR".

الفرع الثاني: إدارة مخاطر الائتمان

- ✓ تصنيف المطالبات وحساب الأحكام الجماعية والإضافية المطلوبة؛
- ✓ تطوير تقارير مخاطر الائتمان؛
- ✓ تكوين فريق مخصص لوضع نظام تصنيف داخلي للأطراف المقابلة.

أولا– الامتثال والأمن المالي

واصل البنك خلال عام 2017 وضع إجراءات وقواعد الحذر، حيث ركز على الأخلاقيات وتضارب المصالح، والرقابة التنظيمية، الامتثال والأمن المالي، لتنفيذ هذه القواعد، انتقلت BNA إلى:

- ✓ وضع قواعد أخلاقيات البنك، وفقا للمادة 186 من القانون المصرفي المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ وضع سياسة لإدارة تضارب المصالح تسمح بتحديد ومنع هذه الصراعات؛
- ✓ تنفيذ قواعد الرقابة الداخلية لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال:

الانتهاء من تنفيذ البرامج المناسبة ونشرها على وكالاتها وتدابير الخدمات المركزية اللازمة للكشف عن أي معاملات مشبوهة أو غير عادية، والتي قد تكون مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بأعمال غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب، ووضع إجراءات مناسبة لتحديد الهوية ومعرفة العميل (اعرف عميلك (KYC)) مما يتيح تصفية أفضل عند الدخول والمتابعة الزبائن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدريب منتظم للموظفين على استخدام تطبيقات مكافحة البريد العشوائي غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب وتقنيات الكشف عن المعاملات مشبوهة.

- ✓ الامتثال للقانون الأساسيرقم 22المؤرخ 24 مارس 2016 بشأن الحق في الوصولm إلى المعلومات؛
- ✓ الامتثال للوائح المتعلقة بحماية البيانات الشخصية (القانون الأساسي رقم 63-2004 المؤرخ 27 يوليو 2004 بشأن حماية البيانات الشخصية).

المطلب الثالث: قياس أهم المؤشرات والمخاطر البنكية للبنك الوطني الفلاحي

في هذا المطلب عرض وقياس أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي وكذا مؤشرات تطور نشاط البنك وقياس مؤشرات المخاطر البنكية الممكن حسابها وفق التقرير السنوي للبنك في ما يلي:

الفرع الاول: قياس تغير نتائج للبنك الوطني الفلاحي لسنتي 2016-2017

وهي نفس الخطوات التي اتبعناها فالبنك السابق أي تكون بمقارنة النتائج بين سنتي 2016-2017، والهدف منها معرفة مدى تغير نشاط البنك سواء بالزيادة او النقصان، والبحث حول اسباب هذا التغير ومن ثم استخلاص أهم نتائج وتوصيات.

أولا – رقم الاعمال

وبمثل أهم ايراد بالنسبة لي أي بنك، ويمكن تمثيل تغير رقم أعمال البنك في الشكل التالي:

الشكل رقم 11: التمثيل البياني لتطور رقم الأعمال لبنك BNA لسنتي 2016-2017

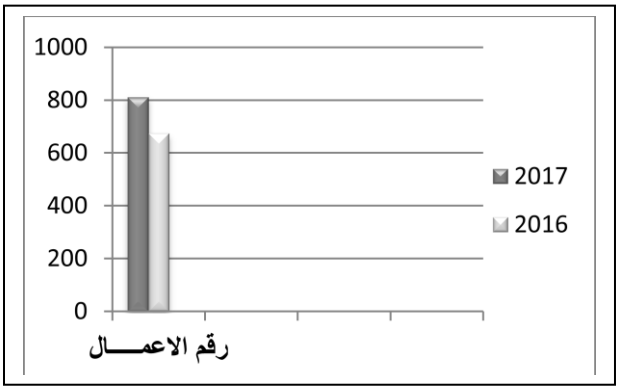

الوحدة: مليون دينار

المؤشر	2017	2016	نسبة التغير
رقم الاعمـال	812	674	% 20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الوطني الفلاحي لسنتي 2016-2017.

نلاحظ ارتفاع رقم الأعمال بنسبة 20 % حيث ارتفع إلى 812 مليون دينار سنة 2017 مقابل 674 لسنة 2016 هذا راجع لارتفاع عوائد الاستثمار والانشطة التجارية للبنك مع زيادة الودائع المتحصل عليها في سنة 2017 عن السنة التي سبقتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا- صافي ناتج البنكي

وفي ما يلي تمثيل بياني لتغير صافي الناتج البنكي للبنك في الشكل التالي:

الشكل رقم 12: التمثيل البياني لتطور صافي ناتج البنكي لبنك BNA لسنتي 2016-2017

الوحدة: مليون دينار

المؤشر	2017	2016	نسبة التغير
صافي ناتج البنكي	444	378	% 17,46

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الوطني الفلاحي لسنتي 2016-2017.

قيمة صافي الناتج البنكي ارتفعت من 378 مليون دينار سنة 2016 الى 444 مليون دينار تونسي سنة 2017، بنسبة ارتفاع قدرت ب 17,46 %، والناتجة عن تحسن رقم الاعمال وايرادات البنك وانخفاض اعباءه.

ثالثا- النتيجة الصافية

وتعتبر من المؤشرات الهامة للوضع المالي للبنك، وفي ما يلي تمثيل بياني لتغير نتيجة البنك كالآتي:

الشكل رقم 13: التمثيل البياني لتطور النتيجة الصافية لبنك BNA لسنتي 2016-2017

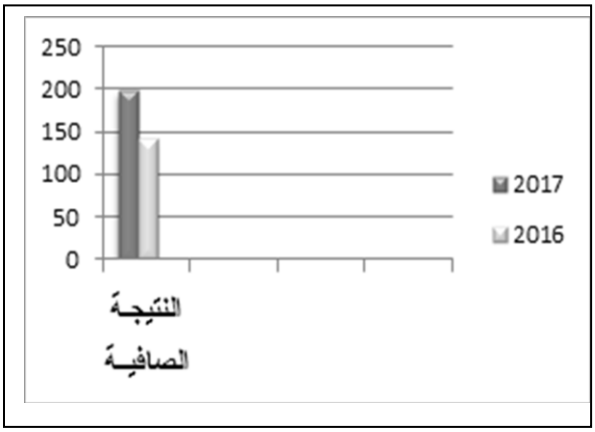

الوحدة: مليون دينار

المؤشر	2017	2016	نسبة التغير
النتيجة الصافية	198	140	% 41,42

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الوطني الفلاحي لسنتي 2016-2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النتيجة الصافية تحسنت من 140 مليون دينار تونسي عام 2016 إلى 198 مليون دينار تونسي لعام 2017 بنسبة تغيير قدرت ب 41,42 % وهي نسبة مرتفعة وهذا راجع لزيادة في الناتج البنكي وانخفاض تكاليف الاستغلال .

رابعا- مجموع الأصول

ويمكن التعبير عن نسبة تغير الأصول في الشكل التالي:

الشكل رقم 14: التمثيل البياني لتطور مجموع الأصول للبنك BNA لسنتي 2016-2017

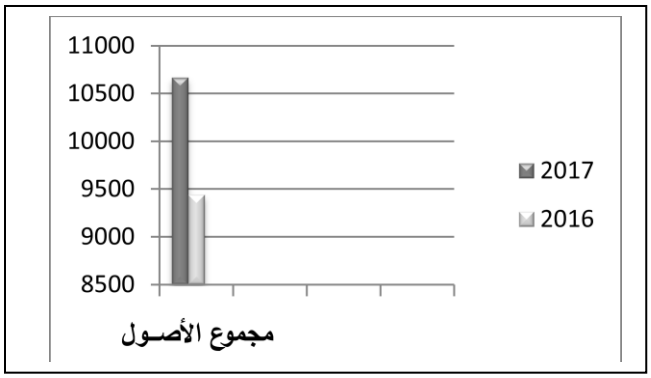

الوحدة: مليون دينار

المؤشر	2017	2016	نسبة التغير
مجموع الأصـول	10667	9439	% 13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الوطني الفلاحي لسنتي 2016-2017.

خامسا- مجموع الخصوم

وهي موضحة فالشكل الآتي:

الشكل رقم 15: التمثيل البياني لتطور مجموع الخصوم لبنك BNA لسنتي 2016-2017

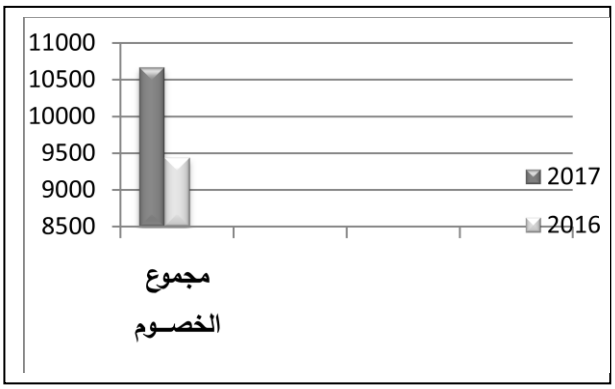

الوحدة: مليون دينار

المؤشر	2017	2016	نسبة التغير
مجموع الخصـوم	10667	9439	% 13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الوطني الفلاحي لسنتي 2016-2017.

من خلال الجدولين أعلاه أن إجمالي الميزانية ارتفع كذلك من 9439 مليون دينار سنة 2016 إلى 10667 مليون دينار تونسي سنة 2017 بنسبة تغيير قدرت ب 13 % حيث يلاحظ توسع البنك خاصة في الجانب الاستثماري وكذا التجاري وارتفاع حجم الودائع ما أثر بشكل ايجابي على عوائد البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا- نتيجة الاستغلال

وسنمثل نسبة تغير نتيجة الاستغلال في الشكل التالي:

الشكل رقم 16: التمثيل البياني لتطور نتيجة الاستغلال لبنك BNA لسنتي 2016-2017

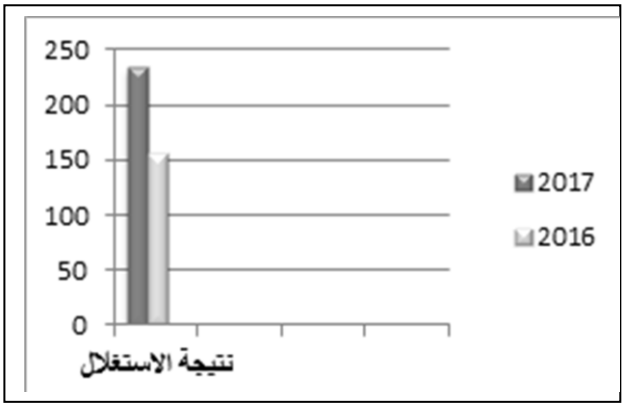

الوحدة: مليون دينار

المؤشر	2017	2016	نسبة التغير
نتيجة الاستغلال	**234**	**154**	**% 51,94**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الوطني الفلاحي لسنتي 2016-2017.

نلاحظ ارتفاع نتيجة الاستغلال من 154 ألف دينار إلى 234 مليون بزيادة بلغت 80 مليون دينار، فرغم ارتفاع مصاريف الاستغلال إلى ان زيادة رقم الاعمال وتحسن الناتج البنكي الصافي غطى تلك المصاريف.

الفرع الثاني: أهم المؤشرات البنكية لبنك BNA

في هذا الفرع سنعرض مؤشرات تطور نشاط البنك التي تم استخراجها من التقرير السنوي للبنك الوطني الفلاحي لعل اهمها نسبة ملاءة البنك.

الجدول رقم 11: تطور أهم المؤشرات البنكية لبنك BNA

	2015	2016	2017
نسبة السيولة	**% 47,32**	**% 102,02**	**% 107،05**
نسبة الملاءة	**% 10,07**	**% 11,18**	**% 12,4**
العائد / متوسط راس المال ROE	**% 5,61**	**% 28,52**	**% 34,59**

المصدر: من التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنتي 2016-2017.

نلاحظ من خلال أعلاه أن نسبة ملاءة البنك فقد تجاوزت الحد الادنى المطلوب من البنك المركزي التونسي وهو 10%، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2017 بمعدل بلغ 12,4 %، إضافة لنسبة السيولة كذلك تجاوز فيها النسبة المطلوبة من البنك المركزي فوصل البنك إلى 100% بعد سنة 2015 وتجاوزها سنة 2017 بأعلى نسبة وصلت 107%، فيمكن القول ان البنك في وضع مالي جيد وحقق هدف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمان والسيولة هذا ما سيزيد من ثقة المودعين، ويتضح سعي البنك للتحقيق المعايير للجنة بازل والوصول إلى النسب التي وضعتها.

الفرع الثالث: قياس مؤشرات المخاطر البنكية للبنك

يتم احتساب المخاطر البنكية وفق عدة مؤشرات ونسب مالية، وحسب المعطيات الموجودة في تقرير السنوي للبنك ولقد استطعنا حساب المؤشرات التالية:

الجدول رقم 12: حساب مقاييس المخاطر للبنك الوطني الفلاحي BNA

	2017	2016
مؤشرات مخاطر الائتمان		
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض	**% 14,50**	**% 16,73**
مؤشرات مخاطر السيولة		
الودائع الأساسية /إجمالي الأصول	**% 71,55**	**% 74,42**
القروض/ إجمالي الأصول	**% 81,79**	**% 78,09**
القروض/ الودائع	**% 114,31**	**% 104,93**
مؤشرات مخاطر التشغيل		
إجمالي الأصول /عدد العمال	**4236,31**	**3592,06**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنتي 2016-2017.

من الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

1- يلاحظ أن مخاطر الائتمان منخفضة حيث لم تتجاوز 20 % وهو ما يدل على أن البنك في وضع جيد ومريح ولا يعاني من تراجع محفظة الائتمان؛

2- نسب السيولة مرتفعة تجاوزت 70%، أعلى نسبة وصلت 114 % سنة 2017 بالنسبة للقروض إلى الودائع وهي تدل على أن البنك قادر على تمويل القروض من ودائعه، أما نسبة القروض إلى الاجمالي الأصول فارتفاعها يبين عدم التنويع في اصول البنك كذلك، وفيما يخص ارتفاع نسبة الودائع الأساسية إلى إجمالي القروض يدل على أن البنك يتمتع بثقة المودعين؛

3- مخاطر التشغيل لا تؤثر على البنك بشكل كبير، هذا يدل على التحكم الجيد للأخطار تشغيل من قبل البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال تحليل النسب المالية ومؤشرات المخاطر التي يتعرض لها البنك فإن الوضع العام للبنك جيد كذلك ولا يتعرض لمخاطر عالية، فقد حقق البنك هدف السيولة والأمان هو الاخر ما يعطيه. أما ربحية البنك فتعبر ضعيفة وإنما هي في تحسن مع توسع البنك في الاستثمار.

ننصح البنك الاهتمام اكثر بمخاطر السوق والائتمان والتشغيل، وسعي اكثر لاتباع وتطبيق المعايير العالمية للجنة بازل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل وجدنا ان البنوك التجارية في تونس تلتزم بالأوامر والقوانين الصادرة عن البنك المركزي التونسي بشكل كبير، ويتضح كذلك سعيها المتواصل للالتزام بالمعايير العالمية، حيث ركزت البنوك في تونس على نسبة الملاءة ونسبة السيولة فوصلت الحد الادنى المطلوب، بل تجاوز بنكي العربي لتونس والبنك الوطني الفلاحي نسبة الملاءة 10 % ووصلا إلى نسبة 100 % فيما يخص نسبة السيولة، إلا انها اهملت بعض الاجراءات والمتطلبات فنجد مخاطر الائتمان لم تتبنى البنوك التونسية أساليب قياس المخاطر الائتمانية كأسلوب المؤشر الاساسي ومخاطر السوق كمعامل الحساسية.

ويمكن القول ان البنوك في تونس في تحسن مستمر تسعى لتطوير إدارة مخاطرها من سنة إلى أخرى، لكن الاجراءات التي يفرضها البنك المركزي التونسي لرقابة علي البنوك لازالت غير كافية، ولا يزال النظام البنكي تونسي يحتاج إلى إصلاحات أعمق، فيجب عليه الاهتمام بكافة المخاطر البنكية وليس التركيز على السيولة والملاءة فقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

لقد تعاظمت المخاطر المالية وتنوعت خاصة فالسنوات الاخيرة، لاسيما مع ظهور ابتكارات منتجات مالية جديدة من مشتقات مالية وتورق مصرفي واشتداد المنافسة، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك، حيث أضيفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر الاستراتيجية وغيرها، والتي من شأنها التقليل من حجم المكاسب والفرص المتاحة، بل هددت استقرار البنك ذاته وحتى النظام البنكي والمالي ككل وأصبحت لصيقة به.

فإن إدارة المخاطر البنكية أضحت العمود الفقري للثقافة البنكية الجديدة ونالت اهتمام العديد من المصرفين خاصة مع توالي الأزمات المالية والبنكية، حيث تستلزم الإدارة السليمة للمخاطر أن تكون الإدارات العليا للمؤسسات المالية والبنكية مدركة تماما لأهمية هذه الإدارة. فأصبح من الضروري وضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على آثارها السلبية.

فيمكن القول أن على البنوك ضرورة وضع خطة لإدارة المخاطر قائمة على التوقع والتنبؤ الجيد بالخطر، تحديد نوع وطبيعة الخطر، تقييم البدائل، التحليل والسيطرة عليها، بالمعالجة والمراقبة وفق هذه المراحل يمكننا القول أن المخاطر قد أديرت بطريقة علمية ومنهجية تكفل للبنك قوة التحكم العالية في المخاطر وهدا ما يوفر لها البدائل الممكنة في الوقت المناسب.

ولقد ساهمت لجنة بازل للرقابة المصرفية بشكل بارز في منح القيمة الحقيقية لإدارة المخاطر بالبنوك بشكل أعاد مفهوم المخاطر إلى مجاله الطبيعي، والاعتماد على السوق في تقدير هذه المخاطر، كما كرست اللجنة خضوع النشاط الاقتصادي والمالي بشكل متزايد لقواعد ومعايير دولية، ورغم أن هذه التدابير الاحترازية التي تضعها لجنة بازل لم تصل إلى درجة الإلزام القانوني، فإنها تتمتع مع ذلك بفعالية كبيرة في التأثير على مختلف النظم المحلية للرقابة والإشراف على القطاع البنكي بصفة عامة، إذ تسعى العديد من الدول لتكييف أنظمتها المصرفية مع توصيات ومتطلبات اللجنة، وهي بذلك تمثل مظهرا من مظاهر العولمة المصرفية.

في خضم الحديث عن لجنة بازل وتأثيرها على العمل البنكي العالمي، يطرح موضوع موقع البنوك التونسية ودرجة تأثرها بالمخاطر المالية نفسه للنقاش والدراسة، وهو ما تم من خلال تناولنا لهذا الموضوع، خصوصا في ظل الإصلاحات الجاري تطبيقها والهادفة إجمالا إلى التكيف مع المعايير العالمية لتمكين المنظومة المصرفية من المشاركة الفعالة في عملية بناء اقتصاد تونسي على أسس سليمة وصلبة خاصة بعد ثورة 2011، وضمان مكانة في السوق البنكي العالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى ضوء ما تقدم نخلص إلى جملة من الاستنتاجات

نتائج الدراسة:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الدراسة، ومن خلال دراستنا لمختلف الفصول، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تعتمد إدارة المخاطر على بعدين أساسين، البعد الاول داخلي يتمثل في السياسات التي يضعها كل بنك في إدارة مخاطره، والبعد الثاني خارجي يقوم على تبني القواعد والمتطلبات الاحترازية العالمية وترجمتها؛
- ✓ تسعى الاجراءات الاحترازية إلى حماية البنوك من المخاطر التي تتعرض لها باستمرار والتحكم فيها وتقليل منها قدر الامكان وكذا زيادة ثقة المودعين؛
- ✓ ان الالتزام بمتطلبات لجنة بازل يعد وقاية ورقابة شمولية لأنشطة البنك لكل من المودعين والمقرضين وكذا الحماية والتحوط من الوقوع في ازمات بنكية مالية حادة؛
- ✓ نقص المعلومات الكافية والمنشورة حول ادارة المخاطر تجعل من الصعب التكيف بسهولة مع متطلبات بازل كون الأخيرة تركز على الشفافية والافصاح في البنوك، فعدم تحكم البنوك فيما يتعلق بالمحاسبة والافصاح على مختلف المعلومات يشكل عقبة في وجه التقدم نحو تحسين ادارة المخاطر ؛
- ✓ يلعب البنك المركزي دورا كبيرا وهاما في سبيل ارساء مبادئ ادارة المخاطر المالية بالبنوك والسهر على تطبيقها، من خلال اصدار اللوائح والقواعد المنظمة للمهنة وفرض رقابة واشراف على عمل البنوك لتأكد من مدى التزامها بما تم اصداره؛
- ✓ البنوك التونسية تعاني من نقص التعامل مع المخاطر خاصة الائتمانية، كونها لا تراعي في الأساس مبدأ التنويع حيث تعرف تركيزا على تقديم القروض من ناحية لقطاع أو من ناحية الرقعة الجغرافية.
- ✓ نقص الاهتمام وتطبيق ما جاءت به لجنة بازل II من قبل البنكبن التونسيين وحتى البنك المركزي التونسي فالاصلاحات التي جاء بها ليست كافية لحماية وتعزيز قدرة البنوك في التحكم في مخاطرها ولازالت بعيدة عما جات به الاتفاقية الثانية للجنة؛
- ✓ تركيز البنكين على نسبة الملاءة والسيولة، بينما لم يستخدما طرق قياس المخاطر الائتمانية والسوق مثلا، كما لم يتم وضع إجراءات احترازية لحماية البنك في حالة عدم السداد أو تصنيف الديون المتعثرة بل اكتفاء البنكين بضمانات؛
- ✓ وعليه فإن اجراءات وآليات التحكم وادارة المخاطر البنكية في القطاع المصرفي التونسي لازالت غير كافية تحتاج العديد من الاصلاحات وتشريعات لتواكب التطورات العالمية وما جاءت به اتفاقيات لجنة بازل خاصة الثانية والثالثة، لتوفير حماية أكثر للبنوك والمدعيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

- ✓ اعتماد الشفافية المتعلقة بالبيانات الخاصة بالبنك والمخاطر لجذب المدخرين وكذا المستثمرين؛
- ✓ الاهتمام بكل المخاطر المالية وحتى غير المالية في البنوك وتطوير أساليب لتغطية المخاطر المختلفة.
- ✓ العناية بالرقابة الممارسة من طرف البنك المركزي على البنوك التجارية والمؤسسات المالية واعتماد الرقابة الشاملة على كفاية رأس المال، نوعية الأصول، الإيرادات والسيولة؛
- ✓ احترام القواعد الصادرة عن أعلى سلطة وهي البنك المركزي من طرف باقي البنوك. توفير خدمات ومنتجات مصرفية بتقنية متطورة وتكاليف منخفضة قادرة على مواجهة المخاطر؛
- ✓ التأهيل في مجالات التحليل المالي وإدارة المخاطر المصرفية، وذلك بالتدريب المستمر والتعليم، وخاصة في نواحي أنظمة التقييم الداخلي للائتمان، ذلك للمساعدة على استيعاب التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر وخاصة مقررات بازل II وأساليب قياس المخاطر؛
- ✓ يجب التأكد من أن البنوك التجارية لا تقبل منح قروض أو تمويلات موسعة إلا في حالة توفرها على السيولة الكافية؛
- ✓ المزيد من الجهود لإدارة كافة أنواع المخاطر البنكية، المالية منها والتشغيلية، مما يساعد على الارتقاء بنتائج عمليات البنك، بالإضافة إلى التسعير الدقيق للنشاطات المختلفة المسببة للمخاطر؛
- ✓ تطوير نظم وتقنيات المعلومات في البنوك بغية معالجة جميع البيانات والمعلومات المالية والبنكية كتكوين مخزون للمعلومات عن عملاء محفظة الائتمان، يدعم إمكانية التقييم الداخلي لعملاء الائتمان بأساليب تطور قياس مخاطر الائتمان.
- ✓ المضي قدما في تطبيق اتفاقية بازل 2 على مستوى البنوك التونسية وذلك حتى لا تكون بمعزل عن التطورات الدولية؛
- ✓ عدم تركيز البنوك المركزية عامة والتونسية خاصة على العلاقة معدل الملاءة فقط، وإنما يجب أن يكون هدفه منصبا كذلك على مراقبة عمليات البنوك والتأكد من مصداقيتها وحرصه على زيادة مستوى افصاحه.

أفاق الدراسة:

في الأخير يبقى أن نشير إلى أن هناك جوانب المتعلقة بالموضوع التي تستحق الدراسة بعمق ويمكن أن تكون مواضيع لأبحاث مستقبلية نذكر منها على سبيل المثال:

- ✓ الرقابة المصرفية ودورها في تدعيم الاستقرار البنكي في تونس
- ✓ تأثير متطلبات لجنة بازل الثالثة على إدارة الخاطر البنكية بالمغرب العربي
- ✓ تحسين اطار ادارة المخاطر في ظل الاقتراحات بازل في البنوك الجزائرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجـــع

أولا- المراجع باللغة العربية

✓ **الكتب:**

1- إبراهيم الكراسنة، **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط2،- ابوظبي-، الإمارات، 2010.

2- أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك"تقليدية الماضي والكترونية المستقبل"**، المكتبة العصرية للنشر، ط 1، مصر، 2007.

3- أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية " مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها "**، عالم الكتب الحديث، ط1، -عمان- الأردن، 2008.

4- اسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية "مدخل إدارة المخاطر"**، الذاكرة للنشر، ط 1، -عمان-، الأردن، 2013.

5- أنس ابكري ووليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل لنشر، بدون ط، -عمان-، الاردن، 2009.

6- بلعزوز بن علي وعبد الكريم قندوز، **إدارة المخاطر" إدارة المخاطر المشتقات المالية" الهندسة المالية**، الوراق للنشر، -عمان-، الأردن، 2013.

7- حاكم محسن الربيعي وآخرون، **المشتقات المالية**، دار اليازوري، بدون ط، -عمان-، الأردن، 2011.

8- حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، بدون ط، -عمان-، الأردن، 2013.

9- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق، دون ط، -عمان-، الأردن، 2002.

10- حسين جميل البديري، **البنوك "مدخل محاسبي وإداري"**، الوراق للنشر، ط 1، -عمان-، الأردن، 2013.

11- خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية "الطرق المحاسبية الحديثة"**، دار وائل للنشر، بدون ط، -عمان-، الأردن، 2000.

12- دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، ط1، -عمان-، الأردن، 2012.

13- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2008.

14- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر "أفراد، إدارات، شركات، بنوك"**، الدار الجامعية، بدون ط، مصر، 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15- طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك** ، الجزء الأول، الدار الجامعية، -الاسكندرية-، 2003.

16- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، بدون ط، -الاسكندرية- مصر، 2003.

17- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون ط، الجزائر، 2006.

18- عاطف عبد المنعم وآخرون، **تقييم وإدارة المخاطر**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، بدون ط، -الاسكندرية- مصر، 2008.

19- عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، بدون دار نشر، الجزائر، 2000.

20- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، دون ط، -عمان-، الأردن، 2004.

21- فريد النجار، **المشتقات والهندسة المالية**، الدار الجامعية، بدون ط، -الاسكندرية-، مصر، 2007.

22- فلاح كوكش، **أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية**، معهد الدراسات المصرفية، بدون ط، الأردن، 2012.

23- محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية**، دار وائل للنشر، ط 3،- عمان-، الأردن، 2013.

24- منير ابراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"**، المكتب العربي الحديث، ط 3، -الاسكندرية-، مصر، 2010.

25- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر، ط 1، -عمان-، الأردن، 2006.

26- محمد مطر، **إدارة الاستثمارات " الإطار النظري والتطبيقات العلمية"**، دار وائل، ط 3، -عمان-، الأردن، 2004.

27- مؤيد عبد الرحمان وسعيد جمعة عقل، **إدارة المشتقات المالية**، مكتبة الجامعية لنشر، بدون ط، -الإسكندرية-، مصر، 2012.

28- محمد صالح الحناوي وآخرون، **الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها**، الدار الجامعية، بدون ط، مصر، 2005/2004.

29- نوري شقري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، ط1، -عمان-، الأردن، 2012.

✓ مجلات ومنشورات

1-أحلام بوعبدلي وثريا سارة، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، الجزائر، ديسمبر 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- سامح محمد ورضا رياض، **الابتكارات المالية والمشتقات**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مجلد 21، عدد 4، عمان، ديسمبر، 2013.

3- سعيدة بورديمة، **تسيير بنكي لجنة بازل**، موجه للطلبة، محاضرة غير منشورة، تخصص: مالية مؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–، الجزائر، 2018/2017.

4- سعيدة بورديمة، **التسيير المالي**، مطبوعة دروس موجهة لطلبة، محاضرة غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–، الجزائر، 2015/2014.

5- سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، جامعة فرحات عباس، –سطيف–، الجزائر، 2006.

6- فرج شعبان، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، مطبوعة دروس موجهة لطلبة الماستر، التخصصات: النقود والمالية، واقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013.

7- محمد عباس نبراس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، **استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 21، الفصل الرابع، جامعة بغداد، العراق، 2012.

8- نعناعة بوحفص جلاب، **الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر بدون تاريخ.

9- زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، الجزائر، ماي 2013.

10- بدون اسم الكاتب، مجلة اضاءات مالية مصرفية، **نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، السلسلة الخامسة، العدد 5، الكويت، ديسمبر 2012.

✓ الرسائل والمذكرات العلمية

1- أميرة طهير، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل " دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي (BADR, BNA, BEA, CPA)"**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي–، الجزائر، 2017/2016.

2- أيت عكاش سمير، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012.

3- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل " دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، –سطيف–، الجزائر، 2014/2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- رشيد بوكساني، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

5- عادل هبال، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012/2011.

6- عباس محمد الأمين ورابح شقال، **استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، "دراسة حالة قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية"**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: تأمينات وإدارة المخاطر، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017/2016.

7- عمي سعيد حمزة، **التسيير الحذر للبنوك ومدى تطبيق معايير بازل 2 في الجزائر**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، فرع : نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009.

8- منال هاني، **تفعيل دور ادارة المخاطر في البنوك الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2017.

9- محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014.

10- محمد قودوا، **السياسة النقدية في ضل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسايرة** ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

11- نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"**، رسالة ماجستير فالعلوم الاقتصادية، فرع: نقود وتمويل، جامعة مجمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2009/2008.

12- هيفاء غانية، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات لجنة بازل 2 و3** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، التخصص: بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–، الجزائر، 2015/2014.

✓ **الملتقيات والمؤتمرات:**

1- آسيا قاسيمي وحمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، بدون بلد، 12-13 ديسمبر، 2011.

2- مبارك بوعشة، **مداخلة بعنوان: إدارة المخاطر البنكية "مع إشارة خاصة للجزائر"**، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، –أم البواقي–، الجزائر، بدون سنة.

3- نصر عبد الكريم ومصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2 "دراسة إلى طبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين"**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، الأردن، يومي 5/4 جويلية، 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ **مواقع الأنترنت:**

1-البنك المركزي المصري، "**مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل**"**2 (ورقة للمناقشة)**، قطاع الرقابة والإشراف وحدة تطبيق مقررات بازل 2. تم تحميله من الرابط التالي:
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.cbe.org.eg/

2-البنك المركزي التونسي، تم تحميله من منشورت البنك على الموقع التالي:
www.bct.gov.tn

3- البنك المركزي التونسي، **نشريات الرقابة المصرفية**، تم تحويله من الموقع التالي:
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/page_ar.jsp?id=59. تم الطلاع علية بتاريخ 2019/06/10، الساعة:18:26

4- الجمهورية التونسية، **القطاع البنكي**، وزارة المالية، من الموقع التالي:
http://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.finnances.gov.tn/

5-البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي للرقابة المصرفية، 2016، تم تحميلة من الرابط التالي:
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/index_ar.jsp#s4. تم الطلاع علية بتاريخ 2019/06/18، الساعة17:32

7- موقع البنك العربي لتونس:www.atb.tn

8- الموقع البنك الوطني الفلاحي، http://www.bna.tn.

9- التقرير السنوي للبنك الوطني الفلاحي BNA للسنة 2017، نقلا على الموقع التالي، http://www.bna.tn/documents/Rapport-activite-2017.pdf، بتاريخ 2019/06/21، على الساعة 11:33.

10- التقرير السنوي للبنك العربي لتونس لسنة 2016، متوفر على الرابط التالي :
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/page_ar.jsp?id=2016، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/06/09 على الساعة 20:00.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا- المراجع باللغة الاجنبية:

1- Atoine Sardi et Henri Jacob, **Management des Risques Bancaires** , Afges, Paris ,France, 2001.

2- banque d'Algérie, Rapports Annuels de la banque d'Algérie, 2014.

3- De Coussergues, **Gestion de la Banque: du Diagnostic à la Stratégie**, 3eme édition, Dunod, Paris, France, 2002.

4- The Institute of Internal Auditors, **International Standards for the Professional Practice of Internal Audit Standards**, 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحـــــق

الملحق رقم 01: الميزانية الختماية للبنك العربي لتونس

Bilan
Exercice clos le 31 décembre 2017
(Unité : en 1000 DT)

		Note	31.12.2017	31.12.2016
	ACTIF			
AC1	Caisse et avoirs auprès de la BCT et CCP	1	194 278	90 520
AC2	Créances sur les établissements bancaires et financiers	2	492 669	272 416
AC3	Créances sur la clientèle	3	4 060 301	3 654 368
AC4	Portefeuille-titres commercial	4	1 021 409	835 510
AC5	Portefeuille d'investissement	5	493 604	461 904
AC6	Valeurs immobilisées	6	68 833	64 514
AC7	Autres actifs	7	42 565	40 640
	TOTAL ACTIF		**6 373 659**	**5 419 872**
	PASSIF			
PA1	Banque centrale et CCP	8	657 000	470 000
PA2	Dépôts et avoirs des établissements bancaires et financiers	9	161 800	95 197
PA3	Dépôts et avoirs de la clientèle	10	4 689 210	4 082 787
PA4	Emprunts et ressources spéciales	11	248 017	149 186
PA5	Autres passifs	12	55 496	67 670
	TOTAL PASSIF		**5 811 523**	**4 864 840**
	CAPITAUX PROPRES			
CP1	Capital		100 000	100 000
CP2	Réserves		431 988	408 838
CP5	Résultats reportés		44	7
CP6	Résultat de l'exercice		30 104	46 187
	TOTAL CAPITAUX PROPRES	13	**562 136**	**555 032**
	TOTAL PASSIF ET CAPITAUX PROPRES		**6 373 659**	**5 419 872**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 02: خارج الميزانية للبنك العربي لتونس

Etat des engagements hors bilan
Exercice clos le 31 décembre 2017
(Unité : en 1000 DT)

		Note	31.12.2017	31.12.2016
	PASSIFS EVENTUELS			
HB01	Cautions, avals et autres garanties données	14	514 721	499 920
HB02	Crédits documentaires	15	390 602	275 191
HB03	Actifs donnés en garantie	16	659 000	470 000
	TOTAL PASSIFS EVENTUELS		**1 564 323**	**1 245 111**
	ENGAGEMENTS DONNES	17		
HB04	Engagements de financement donnés		209 980	150 511
HB05	Engagements sur titres		3 050	500
	TOTAL ENGAGEMENTS DONNES		**213 030**	**151 011**
	ENGAGEMENTS RECUS			
HB06	Garanties reçues	18	588 595	373 203

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 03: حسابات النتائج للبنك العربي لتونس

Etat de résultat
Exercice de 12 mois clos le 31 décembre 2017
(Unité : en 1000 DT)

		Note	Exercice 2017	Exercice 2016
PRODUITS D'EXPLOITATION BANCAIRE				
PR1	Intérêts et revenus assimilés	19	273 600	240 011
PR2	Commissions (en produits)	20	59 353	54 618
PR3	Gains sur portefeuille-titres commercial et opérations financières	21	84 507	68 096
PR4	Revenus du portefeuille d'investissement	22	21 470	19 464
	Total produits d'exploitation bancaire		**438 930**	**382 189**
CHARGES D'EXPLOITATION BANCAIRE				
CH1	Intérêts encourus et charges assimilées	23	192 193	160 116
CH2	Commissions encourues		10 421	9 723
	Total charges d'exploitation bancaire		**202 614**	**169 839**
	PRODUIT NET BANCAIRE		**236 316**	**212 350**
PR5/CH4	Dotations aux provisions et résultat des corrections de valeurs sur créances, hors bilan et passif	24	(52 785)	(33 078)
PR6/CH5	Dotations aux provisions et résultat des corrections de valeurs sur portefeuille d'investissement	25	(8 070)	(6 672)
PR7	Autres produits d'exploitation		109	108
CH6	Frais de Personnel	26	(81 525)	(74 207)
CH7	Charges générales d'exploitation	27	(40 205)	(35 555)
CH8	Dotations aux amortissements et aux Provisions sur immobilisations		(12 996)	(11 769)
	RESULTAT D'EXPLOITATION		**40 844**	**51 177**
PR8/CH9	Solde en gain \ perte provenant des autres éléments ordinaires	28	(9 478)	150
CH11	Impôt sur les bénéfices		(1 142)	(1 747)
	RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES		**30 224**	**49 580**
PR9/CH10	Solde en gain / perte provenant des éléments extraordinaires	29	(120)	(3 393)
	RESULTAT NET DE LA PERIODE		**30 104**	**46 187**
	RESULTAT APRES MODIFICATIONS COMPTABLES		**30 104**	**46 187**
	RESULTAT DE BASE PAR ACTION (en dinars)	30	**0,301**	**0,462**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 04: جدول التدفقات النقدية للبنك العربي لتونس

Etat des flux de trésorerie
Exercice de 12 mois clos le 31 décembre 2017
(Unité : en 1000 DT)

	Note	Exercice 2017	Exercice 2016
ACTIVITES D'EXPLOITATION			
Produits d'exploitation bancaire encaissés (hors revenus du portefeuille d'investissement)		414 471	368 176
Charges d'exploitation bancaire décaissées		(203 847)	(168 888)
Dépôts \ Retraits de dépôts auprès d'autres établissements bancaires et financiers		(42 985)	10 087
Prêts et avances \ Remboursement prêts et avances accordés à la clientèle		(478 346)	(339 983)
Dépôts \ Retraits de dépôts de la clientèle		586 868	212 290
Titres de placement		(166 472)	191 996
Sommes versées au personnel et créditeurs divers		(81 814)	(71 318)
Autres flux de trésorerie provenant des activités d'exploitation		(34 854)	(28 509)
Impôt sur les sociétés		(6 667)	(2 523)
FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES D'EXPLOITATION		**(13 646)**	**171 328**
ACTIVITES D'INVESTISSEMENT			
Intérêts et dividendes encaissés sur portefeuille d'investissement		18 449	19 649
Acquisitions \ Cessions sur portefeuille d'investissement		(36 230)	(26 554)
Acquisitions \ Cessions sur immobilisations		(15 328)	(10 375)
FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENT		**(33 109)**	**(17 280)**
ACTIVITES DE FINANCEMENT			
Emission d'emprunts		38 660	-
Remboursement d'emprunts		(7 647)	(8 347)
Augmentation \ diminution ressources spéciales		67 150	22 834
Dividendes versés		(23 000)	(23 000)
FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES DE FINANCEMENT		**75 163**	**(8 513)**
Incidence des variations des taux de change sur les liquidités et équivalents de liquidités		-	-
Variation nette des liquidités et équivalents de liquidités au cours de l'exercice		28 408	145 535
Liquidités et équivalents de liquidités en début d'exercice		(249 767)	(395 302)
LIQUIDITES ET EQUIVALENTS DE LIQUIDITES EN FIN D'EXERCICE	31	**(221 359)**	**(249 767)**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 05: الميزانية الختماية للبنك الوطني الفلاحي

BANQUE NATIONALE AGRICOLE

BILAN

Arrêté au 31 Décembre 2017

(Unité : en 1 000 DT)

	Notes	31/12/2017	31/12/2016	Variation	%
Actifs					
AC1 - Caisse et avoirs auprès de la BCT, CCP et TGT	4.1	178 353	246 320	(67 967)	(27,6%)
AC2 - Créances sur les établissements bancaires et financiers	4.2	99 941	236 389	(136 448)	(57,7%)
AC3 - Créances sur la clientèle	4.3	8 725 577	7 371 767	1 353 810	18,4%
a- Comptes débiteurs		1 262 769	1 142 169	120 600	10,6%
b- Autres concours à la clientèle		7 150 674	5 881 979	1 268 695	21,6%
c- Crédits sur ressources spéciales		284 773	329 056	(34 283)	(10,4%)
d- Créances agricoles sur l'Etat		17 361	18 563	(1 202)	(6,5%)
AC4 - Portefeuille-titres commercial	4.4	4 929	40 768	(35 839)	(87,9%)
AC5 - Portefeuille d'investissement	4.5	1 407 310	1 280 497	126 813	9,9%
AC6 - Valeurs Immobilisées	4.6	97 068	87 448	9 620	11,0%
AC7 - Autres actifs	4.7	153 839	176 756	(22 917)	(13,0%)
Total des actifs		10 667 017	9 438 946	1 227 072	13,0%
Passifs					
PA1 - Banque Centrale et CCP	4.8	803 589	618 913	184 676	29,8%
PA2 - Dépôts et avoirs des établissements bancaires et financiers	4.9	395 643	313 392	82 251	26,2%
PA3 - Dépôts et avoirs de la clientèle	4.10	7 633 299	7 025 567	607 732	8,7%
a- Dépôts à vue		2 046 240	1 850 982	195 258	10,5%
b- Autres dépôts et avoirs		5 587 059	5 174 585	412 474	8,0%
PA4 - Emprunts et ressources spéciales	4.11	509 410	428 479	80 931	18,9%
a- Emprunts matérialisés		221 131	129 821	91 310	70,3%
b- Autres fonds empruntés		-	-	-	-
c- Ressources spéciales		288 279	298 658	(10 379)	(3,5%)
PA5 - Autres passifs	4.12	349 047	276 740	72 307	26,1%
Total des passifs		9 680 988	8 668 091	1 027 897	11,9%
Capitaux propres					
CP1 – Capital	4.13	160 000	160 000	-	-
CP2 – Réserves	4.13	485 794	345 172	140 622	40,7%
CP3 - Actions propres	4.13	(1 372)	(1 372)	-	-
CP4 - Autres capitaux propres	4.13	133 000	133 000	-	-
CP5 - Résultats reportés	4.13	16	54	(38)	(70,4%)
CP6 - Résultat de l'exercice	4.13	198 591	140 000	58 591	41,9%
Total des Capitaux propres		976 029	776 854	199 176	25,6%
Total des capitaux propres et passifs		10 667 017	9 438 946	1 227 072	13,0%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 06: خارج الميزانية للبنك الوطني الفلاحي

BANQUE NATIONALE AGRICOLE

ETAT DES ENGAGEMENTS HORS BILAN

Arrêté au 31 Décembre 2017

(Unité : en 1 000 DT)

	Notes	31/12/2017	31/12/2016	Variation	%
Passifs éventuels					
HB1 - Cautions, avals et autres garanties données	5.1	996 110	1 038 934	(42 824)	(4,1%)
a- En faveur des établissements bancaires		125 221	246 670	(121 449)	(49,2%)
b- En faveur de la clientèle		710 889	632 264	78 625	12,4%
c- En faveur de l'Etat		160 000	160 000	-	-
HB2 - Crédits documentaires		564 433	679 453	(115 020)	(16,9%)
Débiteurs par accréditifs export devises		78 876	54 252	24 624	45,4%
Débiteurs par accréditifs import devises		485 557	625 201	(139 644)	(22,3%)
HB3 - Effets et autres créances donnés	5.2	803 000	549 000	254 000	46,3%
Total des passifs éventuels		**2 363 543**	**2 267 387**	**96 156**	**4,2%**
Engagements donnés					
HB4 - Engagements de financements donnés	5.3	506 617	430 656	75 961	17,6%
Crédits notifiés non utilisés		506 617	430 656	75 961	17,6%
HB5 - Engagements sur titres	5.4	3 832	4 041	(209)	(5,2%)
a- Participations non libérées		3 832	4 041	(209)	(5,2%)
b- Autres		-	-	-	-
Total des engagements donnés		**610 449**	**434 697**	**75 752**	**17,4%**
Engagements reçus					
HB7 - Garanties reçues	5.5	3 186 705	3 180 361	6 344	0,2%
Total des engagements reçus		**3 186 705**	**3 180 361**	**6 344**	**0,2%**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 07: حسابات النتائج للبنك الوطني الفلاحي

BANQUE NATIONALE AGRICOLE

ETAT DE RESULTAT

Période allant du 1er Janvier au 31 Décembre 2017

(Unité : en 1 000 DT)

	Notes	Jusqu'au 31/12/2017	Jusqu'au 31/12/2016	Ecart	%
Produits d'exploitation bancaire					
PR1 - Intérêts et revenus assimilés	6.1	627 052	516 822	110 230	21,3%
a- Opérations avec les établissements bancaires et financiers		7 017	6 234	783	12,6%
b- Opérations avec la clientèle		595 404	487 504	107 900	22,1%
c- Autres intérêts et revenus assimilés		24 631	23 084	1 547	6,7%
PR2 - Commissions (en produits)	6.2	87 556	69 722	17 834	25,6%
PR3 - Gains sur portefeuille-titres commercial et opérations financières	6.3	21 150	19 400	1 750	9,0%
PR4 - Revenus du portefeuille d'investissement	6.4	77 036	68 875	8 161	11,8%
Total produits d'exploitation bancaire		**812 794**	**674 818**	**137 975**	**20,4%**
Charges d'exploitation bancaire					
CH1 - Intérêts encourus et charges assimilées	6.5	(365 239)	(292 697)	(72 542)	(24,8%)
a- Opérations avec les établissements bancaires et financiers		(62 272)	(48 064)	(14 208)	(29,6%)
b- Opérations avec la clientèle		(288 238)	(238 672)	(49 566)	(20,8%)
c- Emprunts et ressources spéciales		(14 381)	(5 506)	(8 875)	(161,2%)
d- Autres intérêts et charges		(348)	(455)	107	23,5%
CH2 - Commissions encourues		(3 249)	(3 308)	59	1,8%
Total charges d'exploitation bancaire		**(368 488)**	**(298 005)**	**(72 483)**	**(24,6%)**
Produit Net Bancaire		**444 308**	**378 814**	**65 492**	**17,3%**
PR5-CH4 - Dotations aux provisions et résultat des corrections de valeurs sur créances, hors bilan et passif	6.6	(80 505)	(109 519)	29 014	26,5%
PR6-CH5 - Dotations aux provisions et résultat des corrections de valeurs sur portefeuille d'investissement	6.7	90 470	86 587	3 883	4,5%
PR7 - Autres produits d'exploitation		582	581	1	0,2%
CH6 - Frais de personnel	6.8	(179 347)	(162 351)	(16 996)	(10,5%)
CH7 - Charges générales d'exploitation	6.9	(35 110)	(34 350)	(760)	(2,2%)
CH8 - Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations		(5 379)	(5 289)	(1 090)	(20,6%)
Résultat d'exploitation		**234 017**	**164 473**	**79 644**	**61,6%**
PR9-CH9 - Solde en gain/perte provenant des autres éléments ordinaires	6.10	(43)	170	(213)	(125,3%)
CH11 - Impôt sur les bénéfices	6.11	(30 960)	(10 858)	(20 102)	(185,1%)
Résultat des activités ordinaires		**203 014**	**143 786**	**59 229**	**41,2%**
PR9-CH10 - Solde en gain/perte provenant des autres éléments extraordinaires		(4 423)	(3 785)	(638)	(16,9%)
Résultat net de l'exercice		**198 591**	**140 000**	**58 591**	**41,8%**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملحق رقم 08: جدول التدفقات النقدية للبنك الوطني الفلاحي

BANQUE NATIONALE AGRICOLE

ETAT DE FLUX DE TRESORERIE

Période allant du 1er Janvier au 31 Décembre 2017

(Unité : en 1 000 DT)

	Notes	Jusqu'au 31/12/2017	Jusqu'au 31/12/2016	Ecart	%
Activités d'exploitation					
Produits d'exploitation bancaire encaissés		727 163	586 584	140 579	24,0%
Charges d'exploitation bancaire décaissées		(359 523)	(284 904)	(74 619)	(26,2%)
Dépôts / retraits de dépôts auprès des établissements bancaires et financiers		(6 150)	(2 100)	(4 050)	(192,9%)
Prêts et avances / remboursements prêts et avances accordés à la clientèle		(1 407 059)	(673 161)	(733 898)	(109,0%)
Dépôts / retrait de dépôts de la clientèle		602 516	768 741	(166 225)	(21,6%)
Titres de placement		(1 513)	(74)	(1 439)	(1944,6%)
Sommes versées au personnel et créditeurs divers		(181 250)	(153 446)	(27 804)	(18,1%)
Autres flux de trésorerie provenant des activités d'exploitation		1 574	(92 000)	93 574	101,7%
Impôt sur les bénéfices		(5 742)	(938)	(4 804)	(512,2%)
Flux de trésorerie net provenant des activités d'exploitation	7.1	**(629 884)**	**148 702**	**(778 886)**	**(523,7%)**
Activités d'investissement					
Intérêts et dividendes encaissés sur portefeuille d'investissement		80 406	62 137	18 269	29,4%
Acquisitions / cessions sur portefeuille d'investissement		6 985	(243 269)	250 254	102,9%
Acquisitions / cessions sur immobilisations		(9 990)	(6 961)	(3 029)	(43,5%)
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement	7.2	**77 401**	**(188 093)**	**265 494**	**141,2%**
Activités de financement					
Emission d'emprunts		100 000	100 000	-	-
Remboursement d'emprunts		(10 735)	(3 335)	(7 400)	(221,9%)
Augmentation / diminution des ressources spéciales		(11 158)	29 397	(40 555)	(138,0%)
Dividendes versés		(32)	(34)	2	5,9%
Flux de trésorerie net affecté aux activités de financements	7.3	**78 076**	**126 028**	**(47 953)**	**(38,0%)**
Incidence des changements de méthodes sur les liquidités et équiv. de liquidités		(37 960)	-	(37 960)	-
Variation nette des liquidités et équivalents de liquidités		**(512 488)**	**86 637**	**(599 105)**	**(691,5%)**
Liquidités et équivalents de liquidités en début de période		(448 080)	(534 717)	86 637	16,2%
Liquidités et équivalents de liquidités en fin de période	7.4	**(960 568)**	**(448 080)**	**(512 488)**	**(114,4%)**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملخص

نتيجة لتطورات المتسارعة التي تعرفها الصناعة المصرفية وما رافقها من أزمات مالية حادة وتزايد المخاطر المحيطة بعمل البنوك التجارية، أضحى موضوع ادارة المخاطر البنكية ذو أهمية بالغة نظرا لدورها الفعال في حماية البنوك وتعزيز قدرتها على القيام بوظائفها، فكان لزاما على البنوك البحث عن أساليب لتقليل من هذه المخاطر وتطوير أساليب الرقابة البنكية، وهو ما استدعى تشكيل هيئة أو لجنة عالمية وهي "لجنة بازل" التي اصدرت عدة اتفاقيات ومقترحات التي تعنى بتحديد، قياس، متابعة والتحكم في المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

ومن خلال هذه الدراسة نقف على آليات إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل بهدف التعرف على المخاطر البنكية وأهم التطورات المالية والمصرفية وكيفية التعامل مع هذه المخاطر وما يحكمها من تشريعات واتفاقيات دولية ومحلية، اضافة الى توضيح أثر هذه المخاطر على أداء البنوك التجارية بشكل عام والتونسية بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، الرقابة المصرفية، لجنة بازل، كفاية رأس المال.

Résumé

En raison des développements rapides du secteur bancaire, des graves crises financières et des risques croissants liés au fonctionnement des banques commerciales, la question de la gestion des risques bancaires est devenue très importante en raison de son rôle efficace dans la protection des banques et l'amélioration de leur capacité à s'acquitter de leurs fonctions. Ce qui a conduit à la formation d'un comité ou d'un comité mondial, le Comité de Bâle, qui a publié plusieurs accords et propositions qui spécifient, mesurent, surveillent et contrôlent les risques pour les banques.

Dans cette étude, nous concentrons sur les mécanismes de gestion des risques financiers dans les banques commerciales conformément aux exigences du Comité de Bâle pour identifier les risques bancaires, les évolutions financières et bancaires les plus importantes, la manière de gérer ces risques et les dispositions des législations et accords internationaux et locaux. Et en particulier tunisien.

Mots-clés: gestion des risques, supervision bancaire, comité de Bâle, adéquation des fonds propres.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com